المحامي
أكرم عسكر الناصر

دستور الدولة الإسلامية

دار أكرم

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٤٠٥/١٠/١٩٩٦)

رقم التصنيف : ٣٤٢
المؤلف ومن هو في حكمه : اكرم الناصر
عنوان المصنف : دستور الدولة الاسلامية
الموضوع الرئيسي : ١- العلوم الاجتماعية
٢- القانون الدستوري
رقم الايداع : (١٤٠٥/١٠/١٩٩٦)
بيانات النشر :

☆ - تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية
رقم الاجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١١٢٢/١٠/١٩٩٦

مطابع جريدة (الاسواق)

التمهيد

يدفعنا الحزن الذي ينتاب المفكرين في العالم الإسلامي وهم يرون الصراع الدامي من اجل الوصول إلى الحكم يمزق وحدة ذلك الشعب المسلم أو ذاك إلى التساؤل عن سبب الخلاف الداخلي بين أفراد الشعب الذي يصل إلى الدرجة الحرب الأهلية خلافاً لموقفها وواقعها حين تتعرض لغزو خارجي حيث تقف موحدة لمقاومة الغزو. ونستطيع ان نعزو سبب الخلاف والصراع الناشئ عنه في نطاق التفكير والتوجه الإسلامي لأحد السببين التاليين:

١- الاعتقاد الخاطئ بأن نظام الحكم في الإسلام نظام فردي يعتمد على القسوة والعنف.

٢- عدم وضوح مفهوم الحكم في الإسلام.

وفي كلا الحالين يفرض الواجب الديني والفكري أن يبادر المفكرون إلى توضيح مفهوم الحكم في الإسلام وبالذات التنظيم الدستوري للدولة الإسلامية ليكون دليلاً للمسلمين في معالجة أمورهم السياسية.

وبدراسة السبب الأول تبرز أمامنا ظاهرتان في التفكير العام للمسلمين وفي التاريخ الإسلامي هما.

١- اعتقاد غالبية المفكرين وعامة المسلمين أن استخدام الحوار والمنطق في التعامل السياسي هو من مظاهر الضعف.

٢- شخصنه الحكم وإغفال رأي الأغلبية في إقرار السياسة العامة للدولة من منطلق الاعتقاد بأن الحكم في الإسلام فردي. وهذه الشخصنة التي تربط المصلحة العامة بوجود شخص معين بالحكم هي سبب انقسام المسلمين منذ بداية الخلاف بين الإمام علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبى سفيان على الحكم.

فإذا اتفقنا عن معرفة علمية أن نظام الحكم في الإسلام ديمقراطي وأن الحوار واجماع أهل الرأي والامة هو أساس الإدارة الحكومية في الدولة الإسلامية ظهرت لنا أهمية هذه الدراسة في تحقيق وحدة المسلمين وتقدمهم في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلو كان النظام الدستوري في الدولة الإسلامية واضحاً لما عانى المسلمون من الخلاف الذي أعاق تقدمهم بسبب التعصب الشخصي القائم على العنف. وتفسح هذه الدراسة المجال لإزالة الخوف الذي ينتاب الكثيرين من الدكتاتورية وأثارها السيئة من خلال الاعتقاد الخاطئ بأن نظام الحكم في الإسلام فردي . فالنظام الفردي لم يعد مقبولا في هذا العصر الذي تعمق فيه وعي الإنسان لوجوده وحقوقه وتوسع ليشمل كل أو الأغلبية العظمى لبني البشر. ويفرض الواقع العصري والممارسات السياسية في الدول المتقدمة يفرضان أن نتلافى أسباب الخلاف بين المسلمين أولا وأن نستفيد من التطور الذي تحقق في الدول الصناعية ثانياً.

الإسلام ديمقراطي . ودليل ذلك إن المجتمع الإسلامي يقوم على الاخوة والتعاون في الحياة العامة. ويفرض مبدأ الاخوة والتعاون اتفاق الناس على اختيار الحاكم الذي يرعى هذا المبدأ وأن يتم تقييم هذا الحاكم من خلال إخلاصه لهذا المبدأ . ثم إن نظرية الحكم في الإسلام تقر للمواطن حقوقا اقتصادية وسياسية. وهذا الأمر يتناقض مع الحكم الفرذي الذي يرفض قبول أي عائق مادي أو قانوني يحد من سلطته المطلقة.

وتحقق هذا الدراسة قيمة عملية في حياة المسلمين ومستقبلهم . فالوعي السياسي العام الناشئ عن انتشارها وتعميمها بين المسلمين سيبرز دور الإنسان المسلم في إدارة شؤون الدولة وبالتالي سيندفع من خلال وعيه الإسلامي إلى فرض الوحدة الإسلامية إذا أحسنت الدعوة إليها.

تعتبر نظرية الحكم في الإسلام الأكمل بين نظريات الحكم الديمقراطي التي تجعل الشعب أساس الحكم وغايته في إطار أخلاقي تدعمه سلطة الدولة.

فالنظام الدستوري في الإسلام ليس مجرد أحكام قانونية تنظم الدولة وممارسة السلطة وإنما هو انعكاس لفلسفة سياسية واجتماعية تهتم بالإنسان وتجعله محور المجتمع وغاية جهده . ولذلك كانت ممارسات الدولة الإسلامية انطلاقاً من هذه الفلسفة ذات قيمة إنسانية عالية رسخت هذه الأحكام والفلسفة في عقل ومشاعر الإنسان العربي المسلم وغير المسلم؛ فاعتبرت مرجعاً في إقامة المجتمع العادل بصورة إرادية للفرد والشعب بدون الحاجة للجوء للعنف بسبب اتفاق المسلمين على قيمتها في تحقيق وحدة المجتمع بكل فئاته.

ومن اجل ذلك عمدنا ومن اجل بيان قيمة نظرية الحكم في الإسلام والتنظيم الدستوري المرتبط بها إلى إجراء هذه الدراسة في إطار مقارن يتناول النظام الدستوري لنظريتين سياسيتين ديمقراطيتين متباينتين في أسلوب العمل الديمقراطي، إذ تتوجه كل واحدة منهما للإنسان من أجل تحسين وضعه بأسلوبين مختلفين. فالنظرية الليبرالية في الديمقراطية تتميز بالأساس الفردي القائم على الحرية المطلقة للفرد. وتتميز النظرية الماركسية بالأساس العام القائم على تحسين وضع الإنسان في المجتمع بتقييد حريته لصالح المساواة بين المواطنين.

وقد اخترنا النظام الدستوري في الولايات المتحدة الذي يرتبط بفلسفة سياسية خاصة اعتمدها واضعو الدستور الاميركي في مؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٣ كنموذج للديمقراطية الغربية.

كما اخترنا الدستور السوفيتي الذي يرتبط بالفلسفة الماركسية، كنموذج للديمقراطية الماركسية. وتتجسد الناحية العملية بكون الدستورين هما الانعكاس والأثر للمفهوم والفكر السياسي والاجتماعي لكل من النظريتين الغربية والماركسية. وبهذا التكييف تتبين العلاقة مع مهمتنا في وضع دستور الدولة

تعتبر نظرية الحكم في الإسلام الأكمل بين نظريات الحكم الديمقراطي التي تجعل الشعب أساس الحكم وغايته في إطار أخلاقي تدعمه سلطة الدولة.

فالنظام الدستوري في الإسلام ليس مجرد أحكام قانونية تنظم الدولة وممارسة السلطة وإنما هو انعكاس لفلسفة سياسية واجتماعية تهتم بالإنسان وتجعله محور المجتمع وغاية جهده . ولذلك كانت ممارسات الدولة الإسلامية انطلاقاً من هذه الفلسفة ذات قيمة إنسانية عالية رسخت هذه الأحكام والفلسفة في عقل ومشاعر الإنسان العربي المسلم وغير المسلم؛ فاعتبرت مرجعاً في إقامة المجتمع العادل بصورة إرادية للفرد والشعب بدون الحاجة للجوء للعنف بسبب اتفاق المسلمين على قيمتها في تحقيق وحدة المجتمع بكل فئاته.

ومن اجل ذلك عمدنا ومن اجل بيان قيمة نظرية الحكم في الإسلام والتنظيم الدستوري المرتبط بها إلى إجراء هذه الدراسة في إطار مقارن يتناول النظام الدستوري لنظريتين سياسيتين ديمقراطيتين متباينتين في أسلوب العمل الديمقراطي، إذ تتوجه كل واحدة منهما للإنسان من أجل تحسين وضعه بأسلوبين مختلفين. فالنظرية الليبرالية في الديمقراطية تتميز بالأساس الفردي القائم على الحرية المطلقة للفرد. وتتميز النظرية الماركسية بالأساس العام القائم على تحسين وضع الإنسان في المجتمع بتقييد حريته لصالح المساواة بين المواطنين.

وقد اخترنا النظام الدستوري في الولايات المتحدة الذي يرتبط بفلسفة سياسية خاصة اعتمدها واضعو الدستور الاميركي في مؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٣ كنموذج للديمقراطية الغربية.

كما اخترنا الدستور السوفيتي الذي يرتبط بالفلسفة الماركسية، كنموذج للديمقراطية الماركسية. وتتجسد الناحية العملية بكون الدستورين هما الانعكاس والأثر للمفهوم والفكر السياسي والاجتماعي لكل من النظريتين الغربية والماركسية. وبهذا التكييف تتبين العلاقة مع مهمتنا في وضع دستور الدولة

الإسلامية . فعدم وجود دستور مكتوب للدولة الإسلامية وضرورة تلاؤم الدستور الإسلامي المنشود مع الأحكام العامة التي تنظم المجتمع وعلاقات الأفراد بالدولة وببعضهم البعض في نظرية الحكم في الإسلام تفرض أن نستفيد من الأسلوب الذي اعتمدته النظريتان في صياغة دستور كل منهما .

ويتصف الدستوران علاوة على ما تقدم بأنهما دستوران فدراليان ينظمان أوضاع الدولة الاتحادية وعلاقتها بالدول الأعضاء؛ كما أن عدد السكان فيهما ضخم ومساحة الأرض واسعة وتضم شعوباً من أصول مختلفة فكان الدستور والنظرية أساس الاتحاد والتفاهم المشترك بين شعوب الدولتين الاتحاديتين.

وهذا الوضع الخاص بكل من الدولتين من حيث تعدد الأصول العرقية وكثرة سكان وتأثير النظرية في وحدة الأمة هو الأساس المشترك بينهما وبين نظرية الحكم في الإسلام والشكل المقترح لإقامة الدولة الإسلامية.

القانون الدستوري

الدستور هو القانون الأساسي للدولة وهو مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة و تبين السلطات العامة فيها واختصاص كل منها وعلاقتها بعضها بالبعض الآخر وتقرر ما للأفراد من حريات عامة وحقوق من قبل الدولة ، (مبادئ القانون . الدكتور عبد المنعم فرج الصدة). ويتناول القانون الدستوري شكل الدولة من حيث كونها ملكية أو جمهورية أو ديمقراطية أو دكتاتورية ، برلمانية أو رئاسية، بسيطة أو اتحادية. كما يبين السلطات العامة في الدولة وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ويعين الهيئات التي تتألف منها هذه السلطات واختصاص كل منها وعلاقتها ببعضها البعض . كذلك يقرر حريات الأفراد وحقوقهم تجاه الدولة (نفس المرجع السابق) .

وتكشف الدراسة العملية والواقعية أن النظام الدستوري في الدول المتقدمة يرتبط بفلسفة سياسية معينة تنعكس في الدستور من حيث شكل الدولة وكيفية ممارسة السلطة والنظام القانوني خاصة ما يتعلق بالملكية الفردية . فدستور الدولة النازية يعكس مفهوم الفكرة النازية القائمة على الحكم الفردي والتعصب القومي . ودستور الولايات المتحدة يمثل فلسفة تقوم على الحرية والملكية الفردية ويعكس في أحكامه مبدأ سلطة الشعب وتفوقها على أية سلطة أخرى . ويمثل دستور الاتحاد السوفيتي فلسفة اجتماعية تقوم على إلغاء الملكية الفردية في الدولة ويعكس في أحكامه شكلاً لممارسة السلطة يتميز بالدكتاتورية للتأكد من انعدام الملكية الفردية ، حيث تمارس السلطة من خلال حزب واحد هو الحزب الشيوعي الذي يتبنى فكرة إزالة الملكية الفردية لإزالة التمايز الطبقي الناشئ عن الثروة.

وتتجلى قيمة النظرية والفكر السياسي في رسم أحكام الدستور بشكل عام

بالنسبة لمسعانا لوضع دستور إسلامي وفقاً لنظرية الحكم في الإسلام . فالأحكام العامة للنظرية في تنظيم المجتمع ورعاية الفرد اجتماعيا تمثل قيمة سياسية هامة وأساسية في العقيدة الإسلامية تفرض أن تكون أحكام الدستور انعكاساً لهذا التنظيم ولمكانة الفرد المتميزة فيه ، وحيث لا توجد أحكام مقننة ومدونة لدستور الدولة في الإسلام ، فإن نظرية الحكم تشكل المرجع الأساسي لصياغة الدستور. والحكم في الإسلام ديمقراطي لأنه يمثل مصالح كل فئات المجتمع وأفراده وليس مصلحة فئة أو فرد؛ ولذلك لا بد أن تكون أحكام الدستور ومحتواه متفقة مع اساس النظرية الديمقراطي.

كما تتصف صورة المجتمع التي ترسمها النظرية بالدوام لان الحكم يمثل كل فئات المجتمع وأفراده ومصالحهم . فتنظيم المجتمع الإسلامي ليس مؤقتا وليس مرحلة في عملية بناء مجتمع جديد كما هو الحال في النظرية الماركسية. فالصورة هي الغاية والهدف الأخير للنظرية وإذ ترتبط نظرية الحكم في الإسلام بالعقيدة الإسلامية فلا بد أن تكون صالحة لكل زمان ومكان،ويقضي هذا الأمر ان تراعي النظرية التطور من جهة وان تتوافق مع روح العصر والتطور العلمي من جهة أخرى .ويتيح كون قواعد النظرية عامة مراعاة التطور وظروف كل عصر.

صياغة الدستور

تقوم الأمم المعاصرة بصياغة أحكام دستورها بحيث تكون انعكاساً لمشاعرها الناشئة عن حادث معين أوجد ظرفاً أو وضعاً اجتماعياً أو اقتصادياً أدى إلى قيام ثورة شعبية فرضت تغيير الأوضاع القائمة والدستور المرتبط بها. وفي هذه الحالة سيرتبط الدستور بتاثير الواقع بالأسباب التي أدت لقيام الثورة والأفكار التي حركت مشاعر الشعب وتفكيره لتغيير الواقع.

وقد تكون عملية صياغة الدستور عملية إرادية عقلانية تقوم الآمة بشكل من الأشكال بوضع الدستور من خلال مفكريها وبمشاركة الشعب مستوحية نظريتها التاريخية، وبذلك تكون أحكام الدستور انعكاساً وتأكيدا لمثلها العليا، كما تكون أحكام الدستور جزءا من مشاعر الشعب وعقيدته. وفي كلا الحالين تقوم بتنفيذ الأهداف وتحقيق المثل العليا قوة دافعة توجه الجماعة نحو أهدافها وتراقبها. ويطلق على هذه القوة اسم (السلطة السياسية العليا للجماعة)(النظم السياسية د. محمد كامل ليلة). من المهم الإشارة ونحن نحاول وضع تنظيم دستوري للدولة الإسلامية أن نبين أن هذه السلطة السياسية العليا للمجموعة تطورت عبر التاريخ مع تطور المجتمعات. وكان الحكم الفردي هو السائد في المجتمعات القديمة حيث الدور والسيادة للقوة. ولكن تطور الوعي ومعاناة الناس من قسوة الحكم الفردي واستبداده جعل الأفراد يرفضون تركيز السلطة في يد فرد. وكان الفكر السياسي في كل جماعة يحاول أن يطور في ممارسة السلطة وذلك بإشراك المواطنين في إدارة شؤون الدولة بأسلوب معين. وكانت نظريات فلاسفة اليونان خطوة رائدة في التنظيم الدستوري الديمقراطي رغم إنها لم تمنح حق المشاركة إلا لقسم من المجتمع والناس اعتبرتهم مواطنين وحرمت قسما كبيرا من هذا الحق واعتبرتهم عبيدا. على إن نظريات فلاسفة اليونان أرست فكرة مشاركة الأفراد في الحكم واضعة بذلك مبدأ فصل السلطة عن شخص من يمارسها بحيث لا تكون السلطة امتيازا شخصيا لفرد من أفراد المجتمع بل تستند السلطة إلى أساس عام هي الدولة التي تتميز كفكرة عن أشخاص الحكام الذين هم أفراد عاديون يمارسون السلطة العليا للدولة وفق قواعد قانونية تعتبر القواعد الأساسية والرئيسة في الدولة. ويطلق على هذه القواعد التي تنظم وضع الدولة من حيث شكلها ونوع الحكم فيها وحقوق الأفراد اسم ألدستور .

أنواع الدستور

تقسم الدساتير إلى نوعين :

١- دساتير مكتوبة.
٢- دساتير عرفية. وهي دساتير غير مكتوبة بصورة رسمية مع أن أحكامها مطبقة.

ويلاحظ انه لا يوجد ما يمنع من تدوين القواعد الدستورية العرفية ولكن التدوين هنا لا ينفي عن القواعد صفتها وإنها تكونت عن طريق العرف (د. محمد كامل ليلة ،النظم السياسية ١٩٧٧) وينشأ الدستور العرفي عن طريق الممارسة والتعامل بتأثير الظروف السياسية والاجتماعية العامة .

مثال الدساتير العرفية الدستور الإنجليزي الذي يتكون من سوابق سياسية تاريخية لم يجر تدوينها ومع ذلك تعتبر أحكامها مرجعاً واساساً في الممارسات ومثال الدساتير العرفية دستور الدولة الإسلامية إذ لا توجد قواعد دستورية مدونة لتنظيم الدولة الإسلامية. ولكن توجد ممارسات في الحكم والإدارة في عهد الرسول الأعظم والخلفاء الراشدين تعتبر مبادئ ثابتة باعتبارها صادرة في عهد الرسول وصحابته - الذين قال الرسول عنهم أن على المسلمين الإقتداء بهم- تطبيقاً لنظرية الحكم في الإسلام . فالنظام السياسي في الإسلام يقوم على نظرية سياسية تتبنى تنظيم المجتمع ومركز الإفراد وحقوقهم وطريقة اختيار رئيس الدولة وأسلوب إدارة الدولة ومسئولية الحاكم . وتعتبر المثل العليا للنظر يه مثل منع الظلم ورفع الإجحاف أساساً في ممارسة السلطة وتنظيم الدولة.

ونظراً لعدم وجود قواعد مقننة للدستور الإسلامي وانما توجد نظرية في

تنظيم الحكم والمجتمع، سنسير نحو هدفنا وهو صياغة الدستور الإسلامي بأسلوب خاص سنبدأه بعرض لفلسفة الحكم في الولايات المتحدة ثم نرى كيف انعكست هذه الفلسفة في صياغة الدستور الأمريكي وننتقل إلى مرحلة ثانية في طريق العمل بدراسة النظرية الماركسية وكيف تم صياغة الدستور السوفيتي – باعتبارها الدولة الاشتراكية الأولى في العالم – وفقاً لهذه النظرية . وبعد ذلك نتوقف في نهاية الطريق لنصوغ الدستور الإسلامي مستفيدين من التجربتين الأمريكية والسوفيتية لتفسير السوابق الدستورية والأحكام العامة لنظرية الحكم الإسلامي. وحيث أن نظرية الحكم في الإسلام هي نظرية ديمقراطية تجعل الشعب مصدراً للسلطات ، فقد جعلنا دراستنا مقارنه بالنظريات الديمقراطية التي تهتم بالشعب وتجعله أساس الحكم وفق أسلوب كل منها . وقد اخترنا الديمقراطية الغربية الليبرالية وجعلنا الولايات المتحدة نموذجاً لها واخترنا الديمقراطية الماركسية نموذجاً آخر لاعتمادها أسلوباً مختلفاً في ممارسة العمل السياسي للشعب.

الديمقراطية الغربية الليبرالية

تقوم الديمقراطية الغربية على المفهوم التقليدي والفقهي لهذه الفكرة السياسية. فالحكومة الديمقراطية في المفهوم القانوني هي الحكومة التي يكون الشعب فيها مصدر السيادة والسلطات بحيث يباشر هذه السيادة ويمارسها في أداء وظائف الدولة. وبهذا المعنى الذي يمارس الشعب على أساسه السلطة يتم ضمان حرية الأفراد وتتحقق المساواة السياسية بينهم. فالحرية الفردية هي أساس الديمقراطية، وخضوع الحكومة الديمقراطية لرقابة الرأي العام هو الذي يجعل الديمقراطية حقيقة واقعة. وكلما ازدادت وقويت رقابة الرأي العام كلما أصبحت

الحكومة ديمقراطية فعلا كما يقول الفقيه الفرنسي بارتلمي.

والديمقراطية كلمة يونانية مركبة من لفظين هما Demos وتعني الشعب ، وكراتوس (Kratos) ومعناها السلطة وبذلك تعني الديمقراطية في اصلها اليوناني (سلطة الشعب). وكان فلاسفة اليونان القدماء هم أول من تحدث عن الحكومة الديمقراطية . فقد ذكرها أفلاطون بقوله إن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة (الشعب). كما قسم أرسطو الحكومات إلى ثلاثة أنواع : ملكية وأرستقراطية وجمهورية . وكان يقصد في الجمهورية الحكومة التي يتولى زمام الأمور فيها جمهور الشعب أو أكثريته . ورغم إن الديمقراطية التي طبقت في المدن اليونانية لم تكن حقيقية – لان المشاركة في الحكم كانت تقتصر على فئة محدودة هي التي تحمل لقب (المواطن) – حيث استبعدت أغلبية السكان الذين اعتبروا ارقاء، إلا أن المبدأ والفكرة الأساسية فيها باشراك قسم من الشعب في إدارة الدولة كان ملهماً للفلاسفة ومفكري العصور الوسطى في صياغة نظرية الحكم الديمقراطي بالمفهوم القانوني والسياسي السائد اليوم في الدول الكبرى. فقد أثار الحكم الفردي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى ومعاناة الشعوب من استبداد الملوك والأمراء ، مشاعر المفكرين السياسيين والفلاسفة الذين تصدوا للاستبداد فوضعوا الدراسات والمؤلفات التي تؤكد حق الشعوب في إدارة شؤون الحكم بحرية . ولهذا كانت الحرية هي العنصر الأساسي في الفكر السياسي الغربي وفي الفكرة الديمقراطية للحكم ، فالواقع السياسي الذي كانت تعاني فيه الشعوب من الظلم والاستبداد هو الذي جعل الحرية هي الهدف الأسمى للأفكار السياسية والثورات الشعبية التي قامت بفرنسا وإنجلترا .ولذلك لم تشغل الحقوق الاقتصادية للمواطن اهتماما في ذهن وتفكير الفلاسفة ورجال الثورة أنفسهم الذين لم تكن تعني مبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة اكثر من مفهوم الحرية السياسية والمشاركة في إدارة الحكم .

وبالمقارنة وضمن دراستنا هذه سنتبين أن الحكومة الإسلامية في عهد الرسول ثم في عهد الخلفاء الراشدين هي أول حكومة ديمقراطية حقيقية جمعت بين الحرية والمشاركة في الحكم من خلال حق الشعب بمراقبة الحكم مباشرة وعن طريق اهل الرأي وبين الحقوق الاقتصادية المتمثلة بضمان الحياة الكريمة للمواطن. وهذا السبق في التفوق بالممارسة الديمقراطية في الحكومة الإسلامية يتجلى في ذلك الواقع الاقتصادي الزراعي للمجتمع الاسلامي آنذاك بمقارنته مع الواقع الزراعي للمجتمعات الأوروبية المتشابه معه في عهد الثورة الفرنسية وما بعدها في عهد الثورة الصناعية ، وعجز الثورة الفرنسية وغيرها من النظريات الديمقراطية عن تحقيق الاستقرار والتوازن الذي حققته نظرية الحكم في الإسلام. وقد فرض عجز المفكرين السياسيين والحكام عن إقرار الحقوق الاقتصادية في فترة الثورة الصناعية إلى هدم الفكرة الأساسية للديمقراطية التقليدية واستبدالها بالمفهوم الماركسي في دول أوروبا الشرقية والذي قيد الحرية من اجل الحقوق الاقتصادية . وبذلك كانت الحكومة في الدولة الإسلامية حكومة ديمقراطية جمعت بين الحرية والحقوق الاقتصادية بالتوازن ودون تغليب واحدة على الأخرى.

الحرية ورقابة الرأي العام هما المبدأ الأساسي في الديمقراطية الغربية وهما اللذان كانا الأساس الذي اعتمده ممثلو الولايات الأمريكية في مؤتمرهم الذي عقدوه في فيلادلفيا لوضع دستور الاتحاد المقترح بينهم آنذاك . ودستور الولايات المتحدة تمثل أحكامه تطبيقاً لمبدأ الحرية ورقابة الرأي العام ، ولهذا سنقوم بدراسته كنموذج للمقارنة في مهمة وضع دستور الدولة الإسلامية.

النظام الدستوري في الولايات المتحدة الاميركية

يعتبر دستور الولايات ا لمتحدة نموذجا للدساتير التي تقوم على المذهب الليبرالي . وتبرز أهمية في دراستنا هذه لكون الدستور الأمريكي انعكاسا لفلسفة اتفق واضعو الدستور على اعتماد مبادئها في تنظيم حياتهم كمواطنين وكمجتمع . فالنظرية هي الأساس والدستور هو الانعكاس . وتفيدنا هذه الدراسة في مهمتنا لوضع دستور الدولة الإسلامية للأسباب التالية :

١. تقدم لنا نموذجا تطبيقيا لكيفية تحويل الفكرة العامة إلى أحكام تفصيلية .فهو ترجمة شبة حرفية لنظرية سياسية تبنت الليبرالية صراحة وبالذات الحرية .

٢. إن دستور الولايات المتحدة هو نتيجة اتفاق بين الدول الداخلة في الاتحاد وبين المواطنين في هذه الدول على إعادة تنظيم أوضاعهم وحياتهم وفقا لقواعد قانونية لمصلحة الدولة الاتحادية بإرادتها الحرة الواعية لمصلحتها.

٣. تمكن الولايات المتحدة من تحقيق التطور سلميا في نظامها الاجتماعي وبدون ضغوط لتحقيق المساواة بين الأفراد . فقد تم إقرار الحقوق الاقتصادية للمواطنين لتأكيد وحدة الأمة على أساس العدالة الاجتماعية لكل مواطن .

٤. مساحة الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة وعدد السكان الكبير قدم دعما لفكرة الحرية في العمل السياسي من خلال مفهوم الاتحاد الفدرالي للدولة. وهو ما يزكي مفهوم الفدرالية للدول ذات المساحة الكبيرة وعدد السكان الكبير .

٥. الدور الذي تلعبه مكانتها الكبيرة في العالم كأعظم دولة في اقتصاديا وعسكريا في تعزيز وحدة الشعب الأمريكي وتكاتفه في الحفاظ على الدستور الأمريكي وحسن تطبيقه. فالتقدم الحضاري للولايات المتحدة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا يشكل عنصر وحدة بين سكان الولايات المتحدة بما حققه من تقارب بين المواطنين في التفكير والشعور.

المصدر الفلسفي للدستور الأمريكي

لم يقم واضعو الدستور الأمريكي باختيار الأحكام التي تبنوها في الدستور الأمريكي بأسلوب انتقائي . فلم يقوموا بانتقاء هذه الأحكام انتقاء عشوائيا ، بل رجعوا إلي نظرية سياسية معينة وترجموا مفاهيمها في أحكام دستورية . تشكل فلسفة المفكر الإنجليزي جون لوك المرجع الرئيس لأحكام الدستور الأمريكي . ولفهم الدستور الأمريكي فهما علميا لا بد من عرض سريع لفلسفة جون لوك .

فلسفة لوك

نشر الفيلسوف الإنجليزي جون لوك فلسفته في الحكم والسياسة في بحثين كتبهما عام ١٦٨١ ونشرا عام ١٦٩٠ وكان الهدف المعلن الدفاع عن الثورة الإنجليزية . ولا يشكل الكتاب الأول الذي خصصه لتفنيد آراء فيلمر أهمية كبيرة خلافا للكتاب الثاني الذي تلاقى فيه مع الفيلسوف هوكر Hooker في نظريته عن الحكومة الدينية التي لخصت الفكر السياسي في إنجلترا في نهاية عهد الإصلاح وقبل الانقسام بين البرلمان والملك . وفي دراسته التحليلية لأفكار هوكر تناول الأفكار السياسية التقليدية في العصور الوسطى حتى زمن سانت توماس ، والتي كانت ترى في القيود الأخلاقية على السلطة ، ومسئولية الحكام تجاه الفئات التي يحكمونها وخضوع الحكومة للقانون، إنها بديهية . وكانت دراسة قيمة استطاع بإحساس عام متميز أن يضم خبرة المفكرين في تلك الفترة في مجال الفلسفة والسياسة والأخلاق والتعليم وان يقدمها في عرض بسيط ورزين. فاستطاع أن ينقلها الى القرن الثامن عشر حيث أصبحت المنبت الذي نمت فيه الفلسفة السياسية فيما بعد في إنجلترا وأوروبا ثم في الولايات المتحدة.

ويتمثل جوهر فلسفة لوك، التي قامت على تقاليد وأفكار العصور الوسطى كما شرحها هوكر وعلى الأفكار الدستورية التي أقرتها الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨ ، في مبدأ مسئولية الحكومة – وبالذات الملك والبرلمان وكل هيئة سياسية – تجاه الجماعة التي تحكمها. فسلطة الحكومة محددة بالقانون الخلقي والتقاليد الدستورية والأعراف المتأصلة في تاريخ الممالك . إن الحكومة لا يستغني عنها ولذلك فأن حقها غير قابل للإلغاء ولكنه دور استنتاجي بمعني إن الحكومة وجدت لمصلحة الأمة ، وان الحكومة والمجتمع معاً وجدا لحفظ حقوق الفرد التي لا يمكن إلغاؤها والتي تشكل بهذه الصفة تحديداً لسلطتهما. فالفرد وحقوقه هي المبادئ الغائية في نظر لوك.

الحق الطبيعي في الملكية

بعكس هوبس الذي رأى في حالة الطبيعة حربا من الجميع ضد الجميع كان لوك يرى أن حالة الطبيعة هي حالة من السلم والنية الحسنة والتعاون المتبادل والوقاية. ويوفر قانون الطبيعة تنظيماً كاملاً لحقوق الفرد وواجباته. والعيب في حالة الطبيعة يتجلى في حقيقة كونها بدون تنظيم كالقوانين المكتوبة والقضاة والعقوبات المحددة لتمنح تأثيراً معقولاً لقواعد الحق . والحقوق والواجبات الأخلاقية هي جوهرية وسابقة للقانون. والحكومات ملزمة أن تتبنى في قوانينها كل ما هو أخلاقي في الطبيعة. فنظرية لوك تعتمد كلياً على شرح مفهوم القانون الطبيعي القائم على التعاون المتبادل والذي أدى الى نشوء المجتمعات.

رأى لوك أن الملكية في الحالة الطبيعية كانت شائعة ، بمعنى أن كل فرد كان يملك حق تأمين معيشته مما تقدمه له الطبيعة . وخلافاً لما كان سائداً في

القانون الروماني من أن الملكية الخاصة تبدأ بالاستيلاء على الأشياء ذات الاستعمال العام المشترك وليست له صفة الملكية العامة المشتركة . وكذلك خلافاً لما كان سائداً في العصور الوسطى من أن الملكية العامة هي الأعلى وأنها هي الامر الطبيعي اكثر من الملكية الخاصة ، فقد رأى لوك أن للإنسان حقاً طبيعياً في الشيء الذي مزج فيه عمله وجهده السلمي مثل تحديد الأرض وحراثتها .

عملياً كان هذا التعميم في نظرية لوك مستوحي من الواقع الذي بدأ يتطبق في المستعمرات البريطانية وبالذات في أميركا ، ومن الإنتاج الضخم للاقتصاد الزراعي القائم على الملكية الخاصة مقارنة بالإنتاج الزراعي الضعيف في الملكية المشتركة في نظام بدائي. فالملكية الخاصة في نظر لوك تستند إلي أن الفرد بعمله يطبع الشيء الذي ينتجه بشخصيته فيصبح جزءا منه وان الملكيه الخاصة كما يقول (حق يقدمه الفرد للمجتمع من خلاله هو) ولذلك فأن المجتمع لا يخلق الحق كما لا يملك حق التعرض لحق الملكية الخاصة لان الحكومة والمجتمع وجدتا - بالنسبة لهذه الناحية على الأقل - لحماية حق الملكية الخاص السابق لوجودهما. فالملكية هي حق طبيعي للفرد من جملة حقوقه الطبيعية (وهي حق الحياة وحق الحرية والملكية العقارية). وهذه الحقوق تولد مع الإنسان ولا يمكن نزعها منه ولا يمكن تحديدها إلا إلى الحد اللازم لحمايتهم. هذه الحقوق هي التي تحد من سلطة المجتمع وتقف كموانع للتدخل في حرية وملكية الأفراد وحياتهم التي منحها لهم الله.

وتتجلى أهمية نظرية لوك في الحق الطبيعي بأنها هي الأساس للنظام الدستوري والقانوني في الولايات المتحدة التي تعتبر الملكية الفردية أحد المثل العليا للمجتمع الاميركي.

العقد

بعد أن وصف لوك الحالة الطبيعية كظرف من السلم والتعاون المتبادل ، وبعد أن حدد الحقوق الطبيعية بالتناظر مع حق الملكية باعتباره سابقاً لوجود المجتمع ، انتقل إلى استنتاج المجتمع المدني (Civil Society) من خلال موافقة أعضاء المجتمع. والسلطة المدنية كما عرفها (هي سلطة وضع القوانين مع تعيين وضع العقوبات الضرورية لتنظيم وحفظ الملكية واستخدام سلطة المجتمع وقوته في تنفيذ القوانين من اجل المصلحة العامة). ومثل هذه السلطة لا تنشأ إلا بالموافقة من قبل كل فرد لنفسه. فالسلطة المدنية لا تملك أي حق سوى الذي تستمده من حق كل فرد في حماية نفسه وملكه . فالسلطة التشريعية والتنفيذية التي تستخدمها الحكومة لحماية الملكية ليست سوى السلطة الطبيعية لكل فرد التي عهد بها إلي المجتمع باعتبارها أفضل وسيلة لحماية الحقوق الطبيعية بدلاً من الممارسة الشخصية لتلك السلطة المخولة لكل فرد.

هذا التنازل عن السلطة هو الميثاق الأصلي الذي يتحد فيه الأفراد في مجتمع واحد. انه اتفاق مجرد للاتحاد في مجتمع سياسي واحد يشكل ميثاقاً لتأسيس دولة ديمقراطية. وهذا التنازل من الفرد مشروط تجاه المجتمع والحكومة كليهما لأن التنازل هو بغرض الحصول على حماية افضل لحريته وأملاكه . والمجتمع ملتزم بضمان ملكية الفرد . فإذا حصلت ثورة فأنها تؤدي إلى حل الحكومة دون أن تحل المجتمع .

ويشير لوك إلى أن الميثاق يشمل عقدين الأول بين الأفراد لتأسيس المجتمع والآخر بين المجتمع والحكومة .

المجتمع والحكومة

اعتبر لوك إن إقامة حكومة حدث اقل أهمية من الميثاق الذي يؤسس (المجتمع المدني). وبمجرد أن تقرر أغلبية المجتمع تشكيل حكومة ، تتوضع في هذه الحكومة سلطة المجتمع. ويعتمد شكل الحكومة على السلطة التي تمنحها إياها أغلبية أو بمعنى آخر المجتمع. وقد يحتفظ المجتمع بالسلطة أو يفوضها إلى هيئة تشريعية بشكل ما. واستقراء لما أفرزته الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨ افترض لوك أن السلطة التشريعية هي الأعلى في الحكومة أو الدولة مع إمكانية قيام السلطة التنفيذية بالمشاركة في صنع القوانين إن صلاحية السلطتين محددة. فالسلطة التشريعية لا يمكن أن تكون اعتباطية أو استبدادية لأن الشعب الذي أقام السلطة التشريعية لا يملك مثل هذه الصلاحية. فلا تستطيع السلطة التشريعية أن تحكم بمراسيم ارتجالية . فلا تستطيع إنتزاع ملكية فرد بدون رأي الأغلبية . كما إن السلطة التشريعية لا تملك صلاحية تفويض سلطتها في التشريع لأن المجتمع وضعها في يد السلطة التشريعية. فالصلاحية التي تمارسها السلطة التشريعية هي ائتمانية ، حيث يملك الشعب الصلاحية الأعلى لتغيير السلطة التشريعية عندما تتصرف خلافاً للثقة والعهد الذي وضع فيها.

أما السلطة التنفيذية فهي مقيدة بشكل أكيد باعتمادها بشكل عام على السلطة التشريعية ولان امتيازها محدد بالقانون.

ولمصلحة الحرية يصبح مهماً أن لا تتوضع سلطة التشريع والتنفيذ في نفس الأيدي . ويعكس حديث لوك عن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مرحلة من مراحل الجدل والصراع بين الملك والبرلمان في انجلترا.

وفي حديثه عن العلاقة بين المجتمع والحكومة يتحدث لوك عن حق الثورة

لسبب سوء الممارسة للسلطة . وتزاح الحكومة – باعتبارها متميزة عن المجتمع – إذا أقيلت السلطة التشريعية أو بانتهاك التفويض الذي منحه الشعب للحكومة.

وقد استخدم لوك في هذا المجال حالتين من التاريخ الإنجليزي. فقد أشار أن الملك هو (مؤلف) الثورة بمحاولته مد سلطته والحكم بدون البرلمان فكانت هذه هي الحالة الأولى بإزالة السلطة التشريعية التي وضعها الشعب في ممثليه .

والحالة الثانية التي أشار إليها لوك هي سوء تصرف البرلمان إذا طالت مدته بعدم تقييد سلطته بالتشريع فالاعتداء على الحياة أو حرية أو ملكية الأفراد هي لاغية. والسلطة التشريعية التي تحاول اقتراف هذه الأخطاء تفقد صلاحيتها وتعود السلطة للشعب لإيجاد هيئة تشريعية جديدة حسب الدستور.

وقد كان لهذه الملاحظة من لوك أهمية كبرى في الولايات المتحدة التي تبنت نظريته السياسية كالتالي:

١. تحديد مدة الهيئة التشريعية والتنفيذية
٢. مبدأ دستورية القوانين وضرورة عدم مخالفة القوانين لمبادئ واحكام الدستور ثم التمييز بين القوانين غير العادية والقوانين العادية بعرض القوانين الغير عاديه على الاستفتاء الشعبي.

وقد هدف لوك من وراء هذا التمييز إلى مقاومة الطغيان. فحديثه عن السلوك والتصرف غير القانوني لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية يدفعه في نطاق البحث عن علاج لمثل هذه المشكلة – حيث لا يوجد حل قانوني أو أسلوب مقاومة قانوني – إلى الحديث عن اللجوء إلى علاج قانوني غير عادي لكنه علاج مبرر خلقياً بلجوء الشعب إلى الثورة.

ونشير من خلال هذه النقطة إلى ما أكدته نظرية الحكم الإسلامي بحق الشعب في الثورة على الحاكم إذا خرج عن قواعد الحكم لخدمة الشعب بأمانة واخلاص بالسهر على مصالح الأفراد ، وهو ما سنضعه كأساس في

التنظيم الدستوري الذي نقترحه للدولة الإسلامية.

مجمل أفكار لوك

عاش لوك في الفترة التي تمكنت فيها الثورة الإنجليزية من تنفيذ أهدافها وقد كانت فلسفة تقوم على الربط بين الماضي والحاضر وإيجاد نواه للاتفاق بين المفكرين من كل الاتجاهات.

يمكن إجمال أفكار لوك وهي ذات أهداف عملية في أربعة مستويات يقوم عليها المجتمع المدني. ويشكل المستوى الأول الأصل الذي تستمد منه المستويات الثلاثة.

١- المستوى الأول وهو الأساس في النظرية السياسية ، يتمثل بالفرد وحقوقه خاصة بالتملك ثم الحرية والحياة ، ويشكل هذا المبدأ أهم ما في نظريته التي اعتبرت دفاعاً عن الحرية الفردية ضد الظلم السياسي .

٢- الأفراد هم أعضاء الهيئة العامة (Community) التي تعتبر وحدة واحدة وهي المؤتمنة على حقوق الأفراد بالاستناد إلى الرضا والموافقة الصريحة لأغلبية الأفراد.

٣- الحكومة التي تلي المجتمع هي المفوضة من قبل الهيئة العامة. وتستمد مؤسسات الدولة سلطتها من مبدأ أساسي هو حقوق الأفراد المتساوية وغير القابلة للتحويل أو الانتقال.

٤- إن الهيئة التنفيذية هي أقل صلاحية وأقل مكانة من الهيئة التشريعية ومن أجل الدفاع عن الحرية وحق الملكية فأن الهيئة التشريعية هي التي تراقب الحكومة أو الدولة ولهذا يجب فصل السلطات التشريعية والتنفيذية عن بعضها وعدم تنازل

السلطة التشريعية عن حقها بالتشريع للسلطة التنفيذية.

إن أفكار لوك التحررية التي عايشت نجاح الثورة الإنجليزية، هي التي أمدتها بالقوة في ظلال التسامح الديني الذي دعا إليه لوك والذي ساد في إنجلترا في القرن الثامن عشر . وقد توسع لوك بالتفسير النفسي لسلوك الفرد فجعل السعي وراء السعادة وتجنب الألم الدافع الأساسي للفرد وقد احتل هذا المبدأ من التسامح الديني وحرية العقيدة والسعي وراء السعادة مكانة في النظام الدستوري الاميركي باعتبارها من المثل العليا للمجتمع والدستور الاميركي.

ويمكن تلخيص أفكار لوك السياسية التي انعكست في النظام الدستوري الاميركي كالتالي:

تقوم الفكرة الأساسية في فلسفة لوك على حق الناس في حكم أنفسهم وقيام المواطنين وبالتحديد الأغلبية منهم في اختيار الحكومة . وفقاً للمبادىء التالية :

١- الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية
٢- تتمتع السلطة التشريعية بالمكانة الأسمى بالنسبة للسلطة التنفيذية
٣- يمكن منح السلطة التنفيذية إمكانية المشاركة في التشريع
٤- لا يجوز أن تفوض السلطة التشريعية حقها في التشريع
٥- لا يجوز من أجل الحفاظ على الحرية جمع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في نفس الأشخاص.
٦- كل تعد على حرية الأفراد وحياتهم واملاكهم يعتبر لاغيا ، لأن هذه الحقوق هي هبة من الله . والسلطة التشريعية التي تحاول ذلك تتجاوز سلطتها ويجب على الشعب اتخاذ عمل بتغيير هذه السلطة.
٧- لا يجوز أن تخالف القوانين المبادىء والقواعد الواردة في الدستور ولا يجوز إصدار قوانين تغاير الدستور إلا بالاستفتاء الشعبي .

٨- توجد أربعة مستويات في تنظيم المجتمع المدني :

أ - الفرد وحقوقه خاصة حق الملكية وهو الأهم في هذه المستويات ومصدرها . ويرتبط حق الملكية بالحرية وكل اعتداء على الحرية هو ظلم سياسي يجب رفعه عن الفرد.

ب - تقوم العملية السياسية على أساس الإرادة الصريحة والظاهرة للأفراد كأعضاء في المجتمع الذي يعتبر وحدة ثابتة.

ج - الحكومة أو الدولة مؤتمنة على حقوق الفرد والمجتمع.

د - يتمتع لفرد بحرية العقيدة و العبادة على أساس التسامح الديني و حق الفرد في السعي وراء السعادة و تجنب ألالم.

ولو رجعنا للدستور الامريكي أو راجعنا خطب رؤساء الولايات المتحدة مع وثيقة الاستقلال لوجدناها جميعا تعكس افكار لوك و فلسفته .

مصادر النظام الدستوري الامريكي

يعتبر الدستور الأمريكي أول دستور يتم أعداده و إقراره باتفاق المواطنين باستفتاء شعبي كما انه ابتدع فكرة الاتحاد الفدرالي.

يتكون النظام الدستوري في الولايات المتحدة من ثلاث وثائق:

١- وثيقة الاستقلال

٢- دستور الولايات المتحدة

٣- خطاب لنكولن في غيتسبورغ

و تتضمن كل وثيقة من هذه الوثائق مثلا أعلى من المثل العليا للنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: الوثيقة الأولى ... وثيقة إعلان الاستقلال

تتضمن وثيقة الاستقلال الأمريكي الافكار الرئيسة التي تم صياغة دستور الولايات المتحدة وفقاً لها. وبالتدقيق في هذه الأفكار الواردة في وثيقة الاستقلال يظهر بوضوح إنها تكريس لأفكار جون لوك عن الحقوق الطبيعية للفرد:
حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة وانه لا بد لضمان هذه الحقوق من إقامة الحكومات.

إعلان الاستقلال

إعلان من قبل ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر العام يوم ٤ تموز سنة ١٧٧٦.
عندما يصبح ضروريا لشعب خلال مسار الأحداث البشرية أن يفك الروابط السياسية التي كانت تربطه بشعب آخر..الخ.

المثل العليا في إعلان الاستقلال

١- المساواة الإنسانية.
يؤكد إعلان الاستقلال إن جميع البشر خلقوا متساوين. وقد ثار جدال حول المقصود بكلمة all men كما وردت في الإعلان هل تعني الكائنات البشرية أم

الرجل الذكر الأبيض. وقد واجهت ابراهام لنكولن مشكلة تفسير هذا النص مع السناتور ستيفن دوغلاس. فقد أصر لنكلولن على إن لغة وثيقة إعلان الدستور يجب أن تفسر على أنها تعني جميع الكائنات البشرية بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة أو اللون أو السمات الأخرى التي تميز بين جماعة من البشر وأخرى.

وفي تلك الفترة وحتى منتصف القرن العشرين كانت المساواة ، مساواة شخصية كبشر وهي تقل عن المساواة الظرفية التي تشمل الظروف والفرص والمعاملة ولم تحقق المساواة بشقيها الشخصي والظرفي إلا بعد إقرار الحقوق الاقتصادية للمواطن .

٢- الحقوق التي لا تنتزع.

اعتبر إعلان الاستقلال أن الله منح كل مواطن حقوقاً طبيعية غير قابلة للانتزاع وهي حق الحياة والحرية والملكية وهي غير الحقوق المدنية أو الدستورية.

٣- السعي وراء السعادة.

أوضح جفرسون فكرة السعي وراء السعادة بقوله إن حقنا في السعي وراء السعادة مختلف عن بقية الحقوق من حيث أنه معني بغاية أو هدف تعتبر الحقوق الأخرى وسائل لتحقيقه.

٤- ضمان الحقوق الإنسانية : الحقوق المدنية

بين إعلان الاستقلال بعد الإشارة إلى الحقوق التي لا يمكن انتزاعها من البشر ، إن الحكومات تؤسس من أجل ضمان هذه الحقوق . وإن مثل هذه الحكومات يجب أن تكون عادلة.

٥- موافقة المحكومين ورضاهم.

يقول جيفرسون في شرح هذا المبدأ : إن البشر أسسوا الحكومات لضمان

حقوقهم وإن الحكومات المقامة لهذا الغرض تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين.

٦- معارضة المحكومين.

تشير وثيقة الاستقلال أن لأفراد الشعب الأحرار حقاً في تغيير أو إلغاء أي شكل من أشكال الحكومة يخفق في حماية حقوقهم الطبيعية أو ينتهكها.

يتألف النظام الأمريكي من المقدمة التي تضم المثل العليا للنظام السياسي الأميريكي ثم النصوص الدستورية التي تنظم السلطة السياسية في الدولة.

ثانياً: الدستور الاميريكي

يتالف الدستور الاميريكي من المقدمة التي تضم المثل العليا للنظام السياسي الاميريكي ثم النصوص الدستورية التي تنظم السلطة السياسية في الدولة.

١- مقدمة الدستور الأميريكي

نحن شعب الولايات المتحدة ، بغية تشكيل اتحاد اكثر أحكاماً ، وإقامة العدل وضمان الهدوء الداخلي ، واعداد العدة للدفاع المشترك ، وتعزيز الصالح أو الرفاه العام، وضمان نعم الحرية لانفسنا ولأعقابنا، نقرر ونؤسس هذا الدستور للولايات المتحدة الاميركية.

تعدد مقدمة الدستور الاميركي المثل العليا للشعب الاميركي والنظام السياسي للدولة .

المثل العليا للدستور الاميركي

١- حق الشعب في السلطة : نحن شعب الولايات المتحدة...

أكدت الصورة التي تم بها إقرار دستور الولايات المتحدة حق الشعب في التشريع وادارة الدولة. فلم يكن أعضاء مؤتمر الائتلاف الذي وضع دستور الولايات المتحدة يملكون سلطة إقرار الدستور بشكل نهائي بل كان عليهم عرض مشروع الدستور الذي اتفقوا عليه على سكان الولايات الثلاثة عشر الممثلة بالاجتماع من اجل إقراره . وقد تم إقرار مشروع الدستور من قبل الشعب وصدر باسم الشعب.

٢ - إقامة العدل.

تكرر هذا المثل الأعلى في الدستور وفي وثيقة الاستقلال لأهميته، ويتوجب على الحكومات تحقيقه. وتتمثل إقامة العدل في

أ - العدل في ممارسة الدولة لعلاقاتها بأفراد شعبها بدون تمييز وتسمى العدالة التوزيعية Distributive .

ب - العدل بين المواطن وغيره من المواطنين وتسمى العدالة التعاوضية Cumulative أو التبادلية.

ج - من اجل أن يعيش الناس بسلام معاً في المجتمع ويتبادلوا التجارة أو المعاملات الأخرى لا بد أن تكون الحقوق والواجبات التي تنطوي عليها العدالة التعاوضية أو التبادلية منظمة ومشمولة بقوانين تبيح أعمالاً وتمنع أعمالاً.

د - العدالة الاسهامية وهي الفضيلة الخلقية التي تتناول الحق والباطل والخطأ والصواب حيث تتطلب العدالة الاسهامية من كل فرد أن يعطي في علاقاته بالآخرين الذين يرتبط بهم ضمن المجتمع ما هو مدين به لهم بحكم الأهداف المشتركة .

٣ – ضمان الهدوء الداخلي :

إن السلام الداخلي أو المدني عنصر أساسي من مكونات الخير العام المشترك ؛ وبدون هذا السلام لا يمكن للناس المتعاونين في المجتمع المدني من أجل أهداف مشتركة أن يحققوا تلك الأهداف . ويتجلى الهدوء الداخلي في ناحيتين :-

أ – توفير الوسائل الكافية من أجل المعارضة المدنية للقوانين وأعمال الحكومة بوسائل قانونية بحيث تزول الحاجة للجوء للعنف لإزالة المظالم . وتشمل الوسائل القانونية أو الدستورية اللجوء لصناديق الاقتراع أو مراجعة المحاكم.

ب – مكافحة الجريمة بتأسيس الشرطة .

٤ – إعداد العدة من اجل الدفاع المشترك .

ويعني تأسيس جيش للدولة الاتحاديةِ لصد أي عدوان تتعرض له الدولة .

٥ – تعزيز الصالح أو الرفاه العام .

وقد كان هذا المثل الأعلى طريقاً لأقرار الحقوق الاقتصادية للمواطن الاميركي . وقد ثار جدل حول هذا المثل الأعلى منذ تأسيس الولايات المتحدة الاميركية . فأن تحقيق الرفاه العام للمواطن يقتضي إنفاق أموال كبيرة لابد من جمعها عن طريق تحصيل ضرائب جديدة. وقد عارض السناتور هاملتون محاولة وزير الخزانة في عهد أول رئيس أميريكي (جورج واشنطن) لتطبيق نص المادة (٨) من الدستور الأميريكي وفرض ضرائب لتحقيق ألرفاه العام.

نصت الفقرة (٨) من المادة الأولى من الدستور:

للكونغرس صلاحية فرض وجمع الضرائب والرسوم ودفع الديون واعداد مقتضيات الدفاع المشترك والرفاه أو الصالح العام.

وقد رفض الكونغرس فرض ضرائب من اجل الرفاه العام للمواطنين إلا أن ظروف الكساد الذي ساد الولايات المتحدة أدى إلى قيام المحكمة العليا بإصدار قرارات تؤيد حق الكونغرس في فرض الضرائب لتحقيق الرفاه العام . وقد انتهى

النقاش حول هذا المثل بإقرار الحقوق الاقتصادية للمواطن في القرن العشرين .

٦ – ضمان نعم الحرية.

ويعني ذلك توفير الإمكانيات لممارسة حرية الإرادة وحرية الاختيار في المشاركة الشعبية في الحكم. وبدون حرية الإرادة الطبيعية وحرية الاختيار لا تتحقق الحرية السياسية فلا يكفي أن يريد المواطن شيئاً بل يجب أن يملك الإمكانيات لتنفيذه . وهاتان الحريتان هما معيار التمييز بين الحكم المطلق والحكم المقيد من خلال إرادة المواطنين ورضاهم ويشكل حق الاقتراع الضمان للحرية السياسية .

ويتمثل حق الاقتراع في صورتين

أ – التصويت على القوانين في الاستفتاء الشعبي

ب – انتخاب الأشخاص الذين سيمثلون الشعب في السلطة التشريعية .

وبدون حق الاقتراع يصبح الحكم مطلقاً لانعدام مبدأ رضا الشعب وموافقة المحكومين.

٣– تنظيم هيئات الحكم في الدستور الأميريكي

يرتبط تحقيق المثل العليا التي تبناها المجتمع الأميريكي بشكل الحكم وكيفية ممارسة السلطة. ويقتضي تطبيق هذه المثل أن يقوم الحكم أولاً على الحرية بحيث لا تتجمع سلطة التشريع والتنفيذ في يد شخص فرد ؛ بل تتوزع بين هيئات تمارس كل واحدة الوظيفة التي اوكلها إليها الدستور بدون تعد على صلاحية الهيئات الأخرى. وقد كانت هذه الصورة لشكل الحكم كصيغة تمنع الاستبداد – عن طريق

توزيع السلطة وعدم جمعها بيد هيئة واحدة وبالذات السلطة التنفيذية – ماثلة أمام المشاركين في مؤتمر فيلادلفيا عام ١٧٨٧ لوضع دستور الولايات المتحدة الاميركية. فالثورة الاميركية لهذه الدول كانت ضد الحكم المطلق الذي كانت تعيشه كمستعمرات قي ظل التاج البريطاني كما أعلنوا في وثيقة الاستقلال.

ولذلك كان ضرورياً أن تكون الحرية و الحكومة المقيدة هدفا مشتركا لاعضاء مؤتمر فيلادلفيا. وقد أستند المؤتمرون لتحقيق هذه الصورة من الحكم المقيد إلى فلسفة جون لوك التي وضعها من أجل إقامة حكم يقوم على رأي الأغلبية على أساس فصل السلطات حماية لحقوق المواطنين التي منحهم إياها الله وهى حق الحياة والحرية والملكية.

وقد جاء الدستور ترجمة لفلسفة لوك فقد جعل الهيئة التشريعية في المكان الأول والأسمى ومنعها من تفويض سلطتها في التشريع ٠ وجعل السلطة التنفيذية في المكان الثاني إذ جعلها تعمل تحت رقابة الهيئة التشريعية .

وقد أعطى الدستور الشعب حق انتخاب حكامه سواء ممثليه في الهيئة التشريعية أو رئيس الولايات المتحدة رئيس السلطة التنفيذية عن طريق الاقتراع الحر القائم على حرية الفرد وحقه في حرية القول والعقيدة والاجتماع بغرض تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين وذلك بإزالة أي عائق يحد من حريتهم في ممارسة حقهم في المشاركة بالحكم .

ويوضح جورج واشنطن هذا المفهوم للحكم وأهميته في خطابه الوداعي عام ١٧٩٦ الذي أكد فيه على ضرورة الالتزام بفصل السلطات وتقيد كل مسئول بالصلاحية المخولة له في هيئته بموجب الدستور وعدم التعدي على صلاحيات الهيئات الأخرى: (من المهم أيضاً أن توحي عادات التذكير في بلد حر بالحذر لأولئك الذين اسند إليهم إدارة ليظلوا داخل المجالات الدستورية المتعلقة بكل منهم ويتجنبوا في ممارسة السلطات في إحدى الدوائر التعدي على الأخرى. وتميل

روح التعدي هذه إلى تجميع سلطات كل الدوائر لتضعها في يد سلطة واحدة وبذلك تخلق استبداداً حقيقياً مهما كان شكل الحكومة. ويكفي التقييم العادل لحب السلطة والميل إلى إساءة استخدامها وهو أمر سائد في قلوب البشر، لإقناعنا بصحة هذا الرأي. أما ضرورة الكوابح المتبادلة في ممارسة السلطة السياسية وذلك بقسمتها وتوزيعها في مواضع مختلفة وجعل كل منها حارساً للمصلحة العامة من تعديات المراكز الأخرى).

يشكل خطاب جورج واشنطن دفاعاً عن مبدأ فصل السلطات الذي تبناه الدستور الاميركي. فقد نص الدستور الاميركي في المادة الأولى:

المادة الاولى

١ – أ – تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة في هذه الوثيقة إلى مؤتمر (كونغرس) للولايات المتحدة يتكون من مجلس شيوخ ومجلس نواب.

ب – يتألف مجلس النواب من أعضاء يختارون كل سنتين من قبل أفراد كل ولاية على حدة . ويجب أن تتوفر في ناخبي كل ولاية المؤهلات المطلوبة لناخبي اكثر فروع الهيئة التشريعية في الولاية عدداً . ولا يسمح لأي شخص بأن يصبح نائباً إذا لم يبلغ الخامسة والعشرين من عمره ومن لم يمض عليه سبع سنوات على الأقل وهو مواطن للولايات المتحدة ومن لم يكن من المقيمين في الولاية التي تنتخبه وقت انتخابه.

يوزع النواب الضرائب بين الولايات . ولا يجوز أن يتجاوز عدد النواب واحداً لكل ثلاثين آلفاً على أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل.

ج – يتالف مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة من شخصين من كل ولاية تختارهما هيئتها الانتخابية لمدة ستة سنوات. ويكون لكل شيخ أو عضو مجلس

شيوخ صوت واحد. ويقسم أعضاء مجلس الشيوخ إلى ثلاث مجموعات يجري انتخاب المجموعة الأولى بعد سنتين والثانية في نهاية السنة الرابعة والمجموعة الثالثة في نهاية السنة السادسة . ويرأس مجلس الشيوخ نائب رئيس الولايات المتحدة دون أن يكون له حق التصويت ما لم تتساو الأصوات.

ويتمتع مجلس الشيوخ بالسلطة الوحيدة لمحاكمة جميع الموظفين المتهمين بالتقصير وعند محاكمة رئيس الولايات المتحدة يترأس الجلسة كبير القضاة ولا تتم إدانة أي شخص إلا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

الفقرة (٧).

تبدأ جميع اللوائح أو مشاريع القوانين لفرض الضرائب وجمع الدخل في مجلس النواب.

يعرض على رئيس الولايات المتحدة كل قرار أو أمر أو تصويت تكون هناك ضرورة لموافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب عليه. ولا يصبح نافذ المفعول إلا بموافقة الرئيس عليه. وإذا رفض الرئيس إقراره يعاد القرار وإذا أقره ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يصبح نافذاً.

الفقرة (٨).

للكونغرس صلاحية فرض الضرائب والرسوم والمكوس ودفع الديون واعداد مقتضيات الدفاع المشترك والرفاه أو الصالح العام للولايات المتحدة. وتكون جميع الضرائب والرسوم والمكوس واحدة في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

المادة الثانية

الفقرة (١) تفوض السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الاميركية ويشغل وظيفته لفترة أربع سنوات..

ولا يحق لأي شخص أن يرشح للمنصب الا من كان مواطناً من مواليد الولايات المتحدة عند تبني هذا الدستور ولا يحق ذلك لأي شخص يقل عمره عن ٣٥ سنة ويقيم في الولايات المتحدة لمدة تقل عن أربع عشر سنة.

الفقرة (٢) يكون الرئيس قائداً عاماً لجيش الولايات المتحدة وأسطولها وميليشيا كل ولاية عند استدعائها لخدمة الولايات المتحدة الفعلية. وله أيضاً وبعد مشورة مجلس الشيوخ وموافقته حق إبرام المعاهدات شريطة أن يوافق على ذلك ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين. وله بناء على نصيحة مجلس الشيوخ وموافقته حق تعيين الوزراء والسفراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا.

المادة الثالثة

الفقرة (أ): تفوض السلطة القضائية في الولايات المتحدة إلى محكمة عليا واحدة وإلى محاكم أقل رتبة حسبما يقرره الكونغرس.

الفقرة (٢): تشمل السلطة القضائية جميع الحالات في القانون والناشئة بموجب هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات التي أبرمت أو التي ستبرم تحت سلطتها وجميع القضايا المتعلقة بالسفراء والوزراء الآخرين والقناصل الآخرين وجميع قضايا محكمة البحرية والقانون البحري والخصومات التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها والنزاعات بين ولايتين أو اكثر وبين الولاية ومواطني ولايات

أخرى.

ثالثاً- خطاب لنكولن في غيتسبورغ

منذ سبع وثمانين سنة انجب آباؤنا على أرض هذه القارة أمة جديدة مولودة من رحم **الحرية** ومكرسة نفسها للمبدأ القائل إن جميع الناس خلقوا متساوين.

ونحن ألان نخوض غمار حرب أهليه كبرى هي محل اختبار لامكانية صمود هذه الأمة أو اية أمة ولدت هذا الميلاد وكرست نفسها لمبدأ كهذا.

لقد التقينا في ميدان معركة ليكون مرتداً أخيراً لأولئك الذين جادوا بحياتهم من اجل ان تعيش تلك الامة. ومن المناسب واللائق تماماً ان نفعل ذلك. غير اننا وبمعنى اوسع لانستطيع ان نكرس هذه الارض ونوقفها ونقدسها. لقد عمل الرجال الشجعان الأحياء منهم والأموات ممن ناضلوا هنا بإحاطة هذه الأرض بهالة من القداسة تتجاوز كثيراً ما تستطيع قوتنا المتواضعة فعله في مجال زيادة هذا التقديس أو انتقاصه. ولن يولي العالم اهتماماً يذكر ولا يتذكر لفترة طويلة ما نقوله هنا. بيد انه لن ينسى ما فعله هولاء الرجال هنا. ولذلك حري بنا نحن الأحياء ان نكرس أنفسنا هنا للعمل غير المكتمل الذي بلغوا فيه ما بلغوا من شأن بعيد حتى ألان بكل شرف. وبقي علينا ان نكرس أنفسنا للمهمة العظيمة التي لا تزال أمامنا وهي اننا نستمد من هؤلاء الموتى الكرام مزيداً من الإخلاص لتلك القضية التي منحوها آخر قدر وافر من الوفاء. وإننا قد عقدنا العزم هنا وبأصرار ان لا يكون هولاء الموتى قد ضحوا بأرواحهم عبثاً وان هذه ألامة بعون الله ستجعل الحرية تولد من جديد. وان حكومة الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب لن تختفي من العالم.

تقييم الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الاميركية

تقوم الديمقراطية كأسلوب حكم على ممارسة العمل السياسي من قبل المواطنين في إطار الحرية والمساواة معاً، وبدون ذلك ستقود الحرية إذا لم تتفاعل معها المساواة إلى الثورات وعدم الاستقرار وبالتالي انهيار الديمقراطية وقد أثبتت التطورات التي مرت بها الديمقراطية منذ الثورة الفرنسية هذه الحقيقة. ولم يمكن الوصول إلى استقرار المجتمع ووحدته ألا بتوفير الفرص والجو للحرية والمساواة للتفاعل من خلال الفرد بما يحقق لديه الشعور بالعدل في مجتمعه. وشعور المواطن بالعدل في دولته هو الذي يدعم وحدة المجتمع واستقراره.

ويبدو من متابعة تطور الأمور والأحداث منذ إقرار دستور الولايات المتحدة إن اهتمام واضعي الدستور كان مركزاً على الحرية. فقد كانوا يرون أن توفير الحرية للمواطنين يعني ويؤدي إلى تحقيق المساواة بينهم. ولكن التطبيق اثبت أن الحرية لا تعدو كونها في ظل الظروف التي كانت تسود الولايات المتحدة ، منذ تأسيسها وحتى بداية القرن العشرين عن إمكانيات قانونية لا يستفيد منها كل المواطنين بشكل صحيح ومتساو، بسبب ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. فلم يكن مستوى الحياة متكافئاً في حده الأدنى على الأقل. فقد كان يوجد رق في الولايات الجنوبية كما كانت الدخول المالية ومستوى الحياة وساعات العمل غير عادلة. ولتحقيق الحرية والمساواة للعبيد وقعت حرب أهلية استمرت أربع سنوات ١٨٦١- ١٨٦٥ بسبب معارضة أهل الولايات الجنوبية لإزالة الرق فقد كان العبيد محرومين من حق الانتخاب بسبب وضعهم الإنساني والاجتماعي. وبانتصار الشمال على الجنوب تم تعديل الدستور الاميركي التعديل الثالث عشر بالنص على تحريم الرق.

(لا يسمح بوجود الرق ولا العبودية القسرية في الولايات المتحدة ....الخ)
ولتأكيد حقوق الزنوج السياسية جرى التعديلان الرابع عشر والخامس عشر ونص التعديل الرابع عشر:

.... لا يجوز لأية ولاية سن أو تنفيذ قانون ينتقص من امتيازات مواطني الولايات المتحدة أو حصانتهم كما لا يجوز لأية ولاية حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملك.

ونص التعديل الخامس عشر:

لا يجوز إنكار حق مواطني الولايات المتحدة في التصويت والانتقاص من هذا الحق سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب أية ولاية بسبب العرق أو اللون أو حالة سابقة من العبودية.

علماً أن هذا الاهتمام لم يكن كافياً لتحقيق وحدة المجتمع الاميركي في ظل نظام ديمقراطي في الحكم بغياب المساواة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ففي ظل الحرية والمبادرة الفردية كانت الأجور غير كافية لتغطية نفقات المعيشة كما كان العمال يعملون ساعات طويلة ولم يكن هناك ضمان ضد البطالة. وكان هذا الوضع غير عادل؛ فظهرت أصوات تطالب بالإصلاح بتعيين الحد الأدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وتأمين العمال ضد البطالة. ورغم أن المطالبين بالإصلاح اتهموا بالاشتراكية – وهي تهمة خطيرة في ظل الدستور الاميركي ونظام الولايات المتحدة القائم على الاقتصاد الحر والفردية – فأن أوضاع العمال والموظفين كانت سيئة حتى أضطر الزعماء السياسيون للمطالبة بها. وقد تحدث عن ضرورة الإصلاح الرئيس الاميركي تيودور روزفلت في خطاب ألقاه عام ١٩١٠ ثم خاض المعركة الانتخابية للرئاسة ببرنامج انتخابي يتضمن التأمين الاجتماعي والتامين الصحي وتحسين الأجور ولكنه فشل في انتخابات ١٩١٢. وحيث أن تحقيق الإصلاح لا يتم إلا بإصدار قانون فقد طلب الرئيس

الاميركي فرانكلين روزفلت في خطاب أرسله للكونغرس عام ١٩٤٤ أن يصدر قانوناً يتضمن الاصلاحات اللازمة.

وذكر في خطاب للكونغرس (أن الحرية الفردية الحقة لا يمكن إن توجد دون أمن واستقلال اقتصاديين وأن الناس الجياع العاطلين عن العمل هم المادة التي تصنع منها الدكتاتورية). ثم عدد روزفلت في خطابه الحقوق الاقتصادية التي طلب إلى الكونغرس أيجاد السبيل لتنفيذها وتشمل:

١- الحق في الحصول على عمل مفيد ومجز في صناعات البلاد أو حوانيتها أو مزارعها ومناجمها.

٢ - الحق ما يكفي لتوفير الطعام والكساء والترويح الكافي. حق كل مزارع في تنمية موجوداته وبيعها لقاء عائد يوفر له ولأسرته حياة كريمة.

٣ - حق كل رجل أعمال كبيراً كان أم صغيراً في المتاجرة بجو متحرر من أية منافسة غير عادلة ومن السيطرة عليه من جانب الاحتكارات داخل الوطن أو خارجه.

٤ - حق كل أسرة في الحصول على بيت جيد.

٥ - الحق في الحصول على رعاية كافية وإتاحة الفرصة لتحقيق صحة جيدة والتمتع بهذه الصحة.

٦ - الحق في الحماية الكاملة من المخاوف الاقتصادية للشيخوخة والمرض والحوادث والبطالة.

٧ - الحق في الحصول على تعليم جيد.

استغرقت الدعوة لإقرار هذه الحقوق الاقتصادية للمواطن الاميركي على المستوى الرسمي حوالي أربعين عاما بداية من عهد الرئيس تيودور روزفلت ومروراً بعهد الرؤساء وود وورد ولسون وفرانكلين روزفلت وهاري ترومان حتى أقرت عام ١٩٥٣ لتشمل التعويض عن البطالة وراتب التقاعد لكبار السن ، وكانت المحكمة

العليا قد أصدرت قراراً عام ١٩٣٦، أعلنت فيه دستورية القانون الصادر بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الأولى من الدستور بفرض الكونغرس ضرائب لتحقيق الصالح العام أو الرفاه العام لتبرر الإجراءات التي صدرت بمنح بعض الحقوق الاقتصادية للعمال.

إن استغراق إقرار الحقوق الاقتصادية أربعين عاماً وفي عهود حوالي ستة رؤساء للولايات المتحدة يدل إن الديمقراطية الغربية القائمة على الحرية والاقتصاد الحر تتعارض مع فكرة الحقوق الاقتصادية للمواطن. ولم تقم بإقرارها إلا تحت الضغوط. ونشير إلى إن فرنسا لم تقر الحقوق الاقتصادية للمواطنين إلا في عام ١٩٤٦.

وهكذا أثبت التطبيق العملي للديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة أن الحرية وحدها لا تكفي لتحقيق وحدة الأمة وأنه لا بد من تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية وان تتفاعل مع الحرية لتحقيق الاستقرار في المجتمع وبالتالي الوحدة. فالديمقراطية يرتبط أداؤها الصحيح بالعدالة الاجتماعية حتى تحقق وحدة الأمة. وإن عظمة النظام السياسي في الولايات المتحدة واستقراره اكثر من مائتي عام يعود إلى كون الفرد هو الأساس في النظام وأنه يتمتع بالحرية والمساواة في إطار مسئولية المجتمع والدولة عن سعادته وكرامته وأن الإنسان المعاصر بوعيه العقلي والعاطفي في عصر العلم قادر على تحقيق مجتمع متماسك يقوم على وحدة الأمة والديمقراطية والعدالة. كما أن عظمة النظام السياسي تعود إلى النظام الفدرالي الذي ساعد الولايات المتحدة على بناء اقتصاد ضخم يحقق الاكتفاء الذاتي، وبناء جيش ضخم يعتبر الأقوى في العالم. وبدون النظام الفدرالي ستكون الولايات المتحدة عبارة عن خمسين دولة عادية وربما ضعيفة.

الماركسية والدستور السوفيتي

النظرية الماركسية

تعتبر الماركسية فلسفة تهدف إلى تنظيم المجتمع سياسيا وقانونيا واجتماعيا من خلال مفهوم فكري يشكل الاقتصاد محوره الرئيسي الذي تفسر من خلاله الظواهر الاجتماعية والسياسية للمجتمع البشري. فهي ترى ان طريقة الإنتاج في المجتمع هي التي تحدد تطور التاريخ البشري. والنواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية تتشكل وتتكيف بظروف الإنتاج وعلاقات التبادل القائمة في المجتمع بين طبقاته. فطريقة معيشة الإنسان هي التي تحدد فكره ووعيه. وطريقة إنتاج الوسائل المادية هي التي توجه وتشكل الجوانب الاجتماعية والسياسية والعقلية للحياة، فالهيكل الاقتصادي للجماعة والذي يتكون من مجموع روابط الإنتاج يعتبر الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه البناء القانوني والسياسي للجماعة ويرتبط به أيضا النظام الاجتماعي.

تقوم النظرية الماركسية على مبدأ المادية الجدلية أوْ التطور الديالكتيكي التي وضعها بالأساس الفيلسوف الألماني هيجل الذي كان يرى حسب هذا المبدأ أن ماديات الحياة ومختلف أوضاع الحياة تخضع للفكر البشري وتطوره. وان كل فكرة تحمل في طياتها منذ وجودها عوامل فنائها لأنها لا تتصف بالكمال المطلق بل إن كمالها نسبي . ولهذا فان الفكرة تكون حتما عرضة للنقد الذي يزعزع كيانها ويلغيها فيظهر نقيضها. وهذا النقيض الذي يعارض الفكرة يشكل فكرة جديدة ذات كمال نسبي أيضا ولهذا فأنها تحمل في ذاتها بذور زوالها. إذ إن النقيض الذي نشأ ضد الفكرة الأولى سينشأ عنه بالتطور ونتيجة تصادم النقيض بالفكرة الأولى فكرة أخرى جديدة تكون معارضة للنقيض ويمكن تسميتها بنقيض النقيض. وتحمل هذه الفكرة الجديدة (نقيض النقيض) في ثناياها الفكرة الأولى ونقيضها فتقضي بذلك

عليهما وتتخذ صفة الفكرة وتسير في التطور إلى أن ينشأ نقيضها ويحدث بينهما التصادم الذي يولد النقيض ونقيض النقيض. وبهذا التحليل يستمر الفكر الإنساني في تطوره الدائم فينتقل من وضع إلى وضع آخر جديد.

وقد اخضع هيجل حسب نظريته واقع الحياة المادي للفكرة المطلقة. فالفكرة في نظر هيجل شيء مطلق له وجوده المستقل المنبعث من حركة العقل البشري . وعندما تتولد الفكرة تؤثر على الحياة والواقع المادي.

فالعقل البشري – في نظر هيجل – هو المتحكم والمؤثر في أحداث الحياة وواقعها المادي المتشعب . وفي ظل هذا المفهوم للتطور تعتبر النظم السياسية والاجتماعية عبارة عن تشكيلات مادية لفكرة أو مجموعة أفكار .

فهيجل يربط بين المادة والعقل ويرفض فصلهما ، وهو يخضع المادة للعقل كما يعبر عن العقل البشري بالجوهر والروح والوعي . فالقوة المحركة للتاريخ هي القوة الروحية ، ويرى في التاريخ والتطور على أنه نمو للروح.

وان الثورة الحقيقية لا تقاس بما يحدث في المجتمع من عنف مادي وإراقة دماء، وإنما تقاس بما يتحقق من كسب في عالم الروح (الفكر). فالثورة الفرنسية في نظره حققت نصرها عندما أتم الفلاسفة وضع نظرياتهم؛ إما ما حدث في عمل المقصلة فلا علاقة له بالثورة الحقيقية.

وبالمقارنة بين فلسفة ماركس وهيجل يتبين اتفاقهما في المادية الجدلية في التطور ولكنهما تختلفان كالتالي :

١. يغلب ماركس المادة على الفكرة. فهو يرى أن طريقة معيشة الإنسان هي التي تحدد فكره ووعيه وليس العكس كما يفعل هيجل الذي رأى إن ا لفكر الإنساني هو الذي يحدد للإنسان طريقة حياته.

٢. لا يرى ماركس أن الفكر هو الذي يحرك تطور التاريخ البشري كما فعل

هيجل.

٣. يرى ماركس إن العوامل الاقتصادية هي التي تشكل التطور التاريخي.

٤. يرى ماركس من خلال التطبيق العملي لمبدئه في التفسير المادي للتاريخ، إن تاريخ أي مجتمع هو في حقيقته صراع الطبقات فيه. وهذا الصراع الطبقي هو القوة المحركة التي تعمل في داخل النظام الاجتماعي وتنقل التاريخ من نظام إلى آخر. فكل نظام يحمل في ذاته – وفقا للمادية الجدلية – بذور فنائه. فالصراع نشب في التاريخ بين الأرقاء والسادة فانتقل التاريخ للنظام الإقطاعي حيث قام الصراع بين السادة ورقيق الأرض واسفر عن انتهاء عهد الإقطاع حيث حل محله النظام الرأسمالي. فظهر الصراع بين العمال والرأسماليين والذي سيؤدي إلى ظهور الاشتراكية.

٥. يرى ماركس أن تقدم الإنسان يرتبط بارتقاء حالته الاقتصاديه، وان النظم السياسية والقانونية والإدارية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية.

٦. تولدت فلسفة ماركس في ظل الفقر والأوضاع السيئة التي كان يعيشها العمال اثر الثورة الصناعية، ولهذا تركز اهتمامها على معالجة أوضاع العمال ليس من اجل تحسين أحوالهم بل لإزالة النظام الرأسمالي بأكمله وإقامة نظام اشتراكي تزول فيه الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وذلك بثورة العمال ضد كل طبقات المجتمع من رأسماليين وبرجوازيين وحتى المثقفين.

إن الفلسفة الماركسية التي تكرس فكرها بشكل كامل وتنحاز كلياً إلى الطبقة العاملة وترى في العنف والثورة الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام الرأسمالي من أجل تحسين أوضاع العمال؛ لا شك أنها ترفض التنظيم الدستوري والقانوني القائم في المجتمع الرأسمالي وتعمل على وضع تنظيم دستوري يتلاءم مع المرحلة والنظام الذي يسود فيه العمال.

وتعتبر السلطة السياسية العليا أداة تعمل باسم العمال لحماية

مصالحهم وتحسين أوضاعهم. ولهذا يعارض الماركسيون المبادئ الدستورية والأفكار السياسية التي ترتكز عليها النظم الغربية أو الديمقراطية التقليدية التي تولدت قواعدها من الثورة الفرنسية.

ونجد في نطاق الخلاف المذهبي بين الفكر الماركسي والفكر الغربي أن المذهب الماركسي ومن خلال مفهومه في التاريخ والصراع الطبقي لابد أن يعطي الأولوية للأوضاع الاقتصادية فيرتبط النظام السياسي بالنظام الاقتصادي ويتلاءم مع قواعده ويتمشى مع أحكامه. في حين إن النظام الغربي يعطي الأولوية للتنظيم السياسي الذي يتضمنه الدستور بحيث يخضع النظام الاقتصادي والاجتماعي للنظام السياسي. وفي نطاق هذا المبدأ العام في التنظيم الدستوري نجد أن المذهب الماركسي يتبنى المبادئ الأساسية التالية في التنظيم الدستوري :

١. إن الوسيلة الحقيقية لتحقيق الحرية والمساواة في الممارسة الديمقراطية هي في إزالة الطبقات وذلك بإزالة الملكية الفردية التي تفسد الحريات وتجعلها في غالب الأحيان صورية. فزوال الملكية الخاصة يحقق المساواة ولو تحددت حرياتهم وتصرفاتهم.
٢. بعكس النظام الغربي يجعل المذهب الماركسي المجتمع فوق الفرد بحيث تتراجع مصلحة الفرد أمام المصالح العليا للمجتمع. وحيث أن الدولة هي التي تمثل المجتمع وتعمل على تحقيق مصالحه فإنها ومن اجل تحقيق ذلك، تتمتع بسلطات غير محدودة فتسيطر على نشاط الفرد ومختلف جوانب حياته وتتحكم في كل تصرفاته مقيدة بذلك حريته.
٣. تشكل مبادئ الماركسية ونظامها الدستوري مثلا أعلى لا يجوز التطاول عليه أو نقده. فلا يملك الأفراد حق نقد نظام الحكم مهما كانت صورة النقد أو وسيلته أو الغرض منه. وهذه صفة رئيسةً للديمقراطية الماركسية.

٤. تهدف الماركسية إلى تحقيق المجتمع الشيوعي الذي تزول فيه الطبقات وتشكل فيه الأمة اتحادا تتواجد فيه مصالح الأفراد ويحصل كل فرد فيه على ما يحتاجه في حياته من سكن ومأكل وملبس من خلال عمله الذي يؤديه أي إن الماركسية تسعى إلى تحقيق وحدة المجتمع بإزالة الملكية الخاصة.

٥. يقتضي الوصول إلى المجتمع الشيوعي الذي ينال فيه كل فرد حاجته زيادة الإنتاج للمستوى الذي يكفي لتأمين حاجات الأفراد جميعهم من خلال عمل الفرد الذي عليه أن يبذل طاقته في العمل.

٦. لا بد من أجل الوصول إلى المجتمع اللاطبقي الموحد المتآخي أن تكون السلطة في يد العمال الذين يشكلون الأغلبية. وفي هذه الفترة التي تسبق المجتمع الشيوعي يقوم العمال في ممارسة السلطة باستخدام الأساليب العنيفة بقصد الهدم والبناء وبسرعة. هذه الفترة التي يسمى نظام الحكم فيها (دكتاتورية البروليتاريا) هي فترة مؤقتة مهما طال زمنها ومدتها. فالممارسة الدكتاتورية باسم الأغلبية العمالية ومصالحهم هي طابع الديمقراطية الماركسية وميزتها الرئيسية؛ ويبررها الهدف المثالي بتحقيق وحدة الأمة من خلال العدالة الاجتماعية لكل فرد سواء في المرحلة الانتقالية وهي المرحلة التي اسماها لينين بالمرحلة الاشتراكية التي تقوم الدولة فيها بالسيطرة التامة على وسائل الإنتاج والإنتاج والتوزيع أو في المرحلة القصوى بقيام المجتمع الشيوعي الذي تزول فيه الدولة .

٧. ترفض الماركسية مبدأ فصل السلطات الذي يشكل ضمانة للحريات الفردية في النظام الغربي وذلك بمنع استئثار السلطة بمختلف مظاهر السيادة في الدولة. فالدولة في الفترة الاشتراكية تمثل مصالح الطبقة العاملة التي تشكل أغلبية الشعب وتدافع عن مصالح الطبقة العاملة. وبهذا المفهوم ترفض الماركسية فكرة الحريات الفردية التي ترتبط بمبدأ فصل السلطات الذي يقسم السيادة إلى

هيئات مختلفة مستقلة عن بعضها في حين أن السيادة في نظرها وحدة لا تقبل التجزئة وهي ملك للشعب يستخدمها بالكيفية التي تحقق مصالحة.

٨. ترى الماركسية بأن السيادة وان كانت للشعب في مجموعة فأن ذلك لا يمنع الشعب من تفويض سلطته إلى جمعية نيابية (برلمان) ويمكن لهذه الجمعية أن تفوض جزءاً من سلطاتها إلى هيئة تنفيذية. ويمارس الشعب الرقابة على هذه الهيئات. ويفسر الماركسيون هذا الترتيب بأنه تقسيم للعمل في الدولة وليس فصلاً للسلطات بالمفهوم الغربي.

الدستور السوفياتي

تقضي طبيعة الأشياء في أية دولة تتبنى المذهب الماركسي؛ أن يجسد الدستور فيها مفاهيم المذهب الفلسفية والسياسية في تنظيم الدولة والمجتمع بحيث تكون أحكامه انعكاساً لتلك المفاهيم. وحيث إن الثورة الشيوعية حدثت لأول مرة في روسيا القيصرية فقد صدر الدستور في الأول من تموز ١٩١٨ متضمناً تلك المفاهيم. وقد تضمنت افتتاحية الدستور إعلانا للحقوق ينص على مبادئ اشتراكية تتعلق بالملكية والإنتاج وتبني دكتاتورية الطبقة العاملة بطريقة تنطوي على العنف. كما ذكر أنه لا مكان للمستغلين في أية هيئة من هيئات النظام الجديد. أي أن مقدمة الدستور تضمنت المثل العليا للمجتمع الماركسي في الاتحاد السوفيتي. وقد أتصف هذا الدستور بخاصتين:

١. الانتخاب المقيد. إذ حصر الدستور حق الانتخاب على من يكسبون عيشهم نتيجة عمل مثمر منتج ليس فيه استغلال لعمل الآخرين الأمر الذي حرم فئات

نتيجة عمل مثمر منتج ليس فيه استغلال لعمل الآخرين الأمـر الـذي حـرم فئـات كثيرة من ممارسة هذا الحق.

٢. التنظيم الهرمي للسلطات. فكان يوجد في القاعدة السوفيات (المجلس) وهو بمثابة برلمان يضم عدداً كبيراً من الأعضاء. وينتخب هذا المجلس أعضاء اللجنة التنفيذية (٢٠٠) عضو وتنتخب هذه اللجنة بدورها مجلس كوميسيري الشعب الذي يتولى الحكم في الجمهورية الروسية. ويبلغ هذا المجلس اللجنة التنفيذية علماً بالقرارات التي يصدرها إذ يجب أن تبلغ لها القرارات فور صدورها. فالسلطة كانت مركزة بصورة فعلية بيد اللجنة التنفيذية.

وبعد هذا الدستور الذي كان ينظم الجمهورية الروسية كدولة بسيطة ، قام اتحاد الجمهوريات السوفيتية وهو ما اقتضى إصدار دستور لتنظيم أوضاع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وقد صدر دستور ٣١ كانون الثاني ١٩٢٤.

وقد تميز هذا الدستور بتبني النظام الاتحادي الفدرالي على أساس وجود مجلسين نيابيين.

وصدر في ٥ ديسمبر ١٩٣٦ الدستور الثالث الذي ظل مرعياً مع تعديلاته التي جرت عامي ١٩٤٤ ، ١٩٥٦ حتى انهيار الاتحاد السوفيتي.

الدستور السوفياتي لعام ١٩٣٦م

يتألف هذا الدستور من (١٣) فصلاً و(١٤٦) مادة.

الفصل الأول

ويتألف من (١٢) مادة. ويتعلق بتنظيم المجتمع وتنص المادة الأولى منه (أن اتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية هو دولة للعمال والفلاحين).

وتنص المادة الثانية على إن الأساس السياسي للاتحاد السوفيتي هو سوفييتيات مندوبي الكادحين وهي التي نمت وقوى شأنها نتيجة لتحطيم سلطان ملاك الأرض والرأسماليين وتحقيق دكتاتورية العمال .

وتنص المادة الثالثة : أن الطبقة العاملة الكادحة هي مصدر السلطات وهذه السلطات تتمثل في السوفييتيات التي تتكون من مندوبين (نواب) منتخبين بواسطة أفراد الطبقة العاملة.

وتنص المادة الرابعة علي إن الملكية لأدوات الإنتاج ووسائله هي ملكية اشتراكية.

وتنص المادة الخامسة : أن الملكية الاشتراكية هي : ملكية الدولة أي ملكية الشعب كله أو ملكية تعاونية وزراعية مشتركة.

أما المادة التاسعة فقد سمحت بقيام المشروعات الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين وبالحرفيين شريطة أن يقوموا بالعمل في هذه المشروعات بأنفسهم لا يستغلون أو يستعينون بجهد الآخرين.

وقد أقرت المادة العاشرة بحق الملكية الخاصة المحدد (أموال الاستعمال والاستهلاك)، فذكرت يحمي القانون حق الملكية الشخصية للمواطنين في دخلهم وتوفيرهم الناجمين عن عملهم وفي الأشياء ذات الاستعمال الشخصي ووسائل

الراحة الذاتية وكذلك حقهم في إدارة الملكية الشخصية للأشياء الخاصة بالمواطنين.

وتحدثت المادة(١٢) عن العمل فذكرت أنه شرف للمواطن وواجب على كل مواطن قادر ومن لا يعمل لا يأكل.

الفصل الثاني

ويشمل المادة ١٣ – ٢٩ ويتعلق بتنظيم الدولة .

المادة (١٣).

اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية دولة اتحادية على أساس الاتحاد الاختياري من الجمهوريات الاشتراكية المتساوية الحقوق.

المادة (١٤).

يمارس اختصاصات الاتحاد هيئاته العليا وهيئات الدولة الإدارية.

المادة(١٥).

تتقيد صلاحيات الجمهورية الاتحادية باختصاصات الدولة الاتحادية . وتمارس الجمهوريات الاتحادية اختصاصاتها بصورة مستقلة في نطاق سيادتها.

المادة(١٦).

لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي دستورها الخاص بها الذي يجب أن يتفق مع دستور الاتحاد السوفيتي.

الفصل الثالث ٣٠ -٥٦

ويتناول سلطة الدولة والهيئات العليا للاتحاد.

المادة(٣٠).

السوفيات الأعلى للاتحاد السوفيتي هو أعلى هيئه لسلطة الدولة للاتحاد السوفيتي ومدته أربع سنوات ويتكون من مجلسين.

الأول سوفيات الاتحاد.

الثاني سوفيات القوميات.

المادة (٣١).

للسوفيات الأعلى سلطة ممارسة جميع الحقوق المخولة لاتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية ما عدا تلك التي تدخل في اختصاص هيئات تمثل الاتحاد السوفييتي وتسأل أمام السوفييت الأعلى.

الفصل الرابع ٥٧ – ٦٣

ويتناول سلطة الدولة والهيئات العليا للجمهوريات الاتحادية.

يعتبر السوفيات الأعلى في الجمهورية الاتحادية أعلى هيئة لسلطة الجمهورية

الفصل الخامس

وموضوعه (هيئات حكومة اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية).

الفصل السادس

وموضوعه هيئات الإدارة الحكومية للجمهوريات.

الفصل السابع

ويشمل المواد(٧٩ – ٩٣) وموضوعها سلطة الدولة من حيث الهيئات

العليا للجمهوريات السوفييتية ذات الحكم الذاتي.

الفصل الثامن

ويشمل المواد (٩٤ – ١٠١) وموضوعها سلطة الدولة من ناحية هيئات الحكم المحلي.

الفصل التاسع

ويشمل المواد (١٠٢ – ١١٧) وموضوعها السلطة القضائية من محاكم وادعاء عام.

ويتم اختيار القضاة بواسطة الانتخاب من قبل السوفييتات العليا ونصت المادة ١١٢ على استقلال القضاة وعدم خضوعهم لغير القانون . ونصت المادة ١١٤ أن السوفييت الأعلى يعين المدعي العام للاتحاد السوفيتي لمدة (٧) سنوات ويقوم المدعي العام للاتحاد السوفيتي بتعيين المدعين العموميين للجمهوريات والأقطار والأقاليم لمدة خمس سنوات.

الفصل العاشر

(١١٨ –١٣٣) وموضوعه حقوق المواطنين وواجباتهم.

وتشمل حقوق المواطنين التي نص عليها الدستور:

حق العمل ،حق الراحة، حق الضمان الاقتصادي (التامين ضد الشيخوخة وعند المرض أو العجز عن العمل) حق التعليم ، حق المرأة بالتساوي مع الرجل، حق حرية العقيدة ، وحرية النشر.

وتتمثل واجبات المواطن:

(واجب العمل) بالإضافة لكونه حقاً ، (تطبيق الدستور وتنفيذه) (وتطبيق القوانين السوفييتية) (وإطاعة نظام العمل) (والامانه للواجب العام) (المحافظة على الملكية الاشتراكية والعمل على تقريرها)(الالتحاق بالجيش الأحمر الذي هو أسمي واجبات المواطن للدفاع عن الاتحاد السوفيتي).

الفصل الحادي عشر (١٢٤ - ١٤٢) وموضوعه الانتخابات.

المادة (١٣٤) يتم انتخاب نواب الطبقة العاملة في كافة السوفييتات بواسطة الناخبين على أساس الانتخاب العام المباشر والمتساوي والسري.

تنظيم هيئات الحكم في الاتحاد السوفيتي

تتكون الهيئات السياسية الدستورية العليا للاتحاد السوفيتي من الهيئات التالية:

١- **السوفييت الأعلى** : وتتألف من مجلسين أحدهما يدعى مجلس القوميات ويمثل الدول الأعضاء الداخلة في الاتحاد السوفيتي ، والآخر يدعى مجلس الاتحاد ، ويجري انتخاب أعضائه بطريقة الانتخاب المباشر بواقع عضو عن كل ٣٠٠,٠٠٠ ناخب ويتمتع المجلسان بسلطات متساوية . ويجتمع السوفيت الأعلى اسبوعاً في العام .

٢- **البريزيديوم** : وهو هيئه بتميز بها النظام السوفيتي إذ لا يوجد له نظير في الديمقراطية الغربية ، ويتكون من ٤٢ عضواً موزعين على النحو التالي :

رئيس ، ستة عشر نائباً للرئيس ، سكرتير ، أربع وعشرين عضواً.

ويمثل نواب الرئيس مختلف الجمهوريات الاتحادية . ويجري انتخاب البريزيديوم من السوفيت الأعلى بمجلسيه مجتمعين. ويمارس الصلاحيات

التالية:

أ- ممارسة صلاحية رئيس الدولة مثل قبول أوراق اعتماد السفراء وتعيين السفراء السوفييت.

ب- حق عزل الوزراء وتعيين بدلاً منهم وتخضع هذه السلطة لموافقة مجلس السوفييت الأعلى.

ج- الوزراء مسئولون أمامه في فترة عدم انعقاد السوفيت الأعلى.

د- إجراء استفتاء شعبي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

هـ- تفسير القوانين وإلغاء القرارات غير القانونية الصادرة عن مجلس الوزراء أو إحدى الجمهوريات.

و- تعيين قائد الجيش. ويصدق على المعاهدات ويعلن حالة الحرب في فترة عدم انعقاد مجلس السوفييت الأعلى.

ر- يتضح من مطالعة هذه الاختصاصات أن البريزيديوم هو أهم هيئة من هيئات الحكم في الاتحاد السوفيتي.

٣- **مجلس الوزراء** : ويتكون من عدد كبير الوزراء لتشعب الأعمال التي تمارسها الدولة في ظل المشاريع المؤممة.

ويتمتع مجلس الوزراء بمسئولية مشتركة ويستطيع إلغاء القرارات الصادرة عن أي من الوزراء.

الديمقراطية الماركسية

تباهي كل نظرية سياسية بكونها الأفضل لان نظامها ديمقراطي يمارس

الشعب فيها اختيار ممثليه في أجهزة الدولة ممارسة حرة . ويقول لينين واصفاً الديمقراطية الماركسية في معرض المقارنة بين النظام السوفيتي والنظام الغربي:

(إن الحكم السوفياتي اكثر ديمقراطية بدرجة كبيرة من أرقى الجمهوريات البرجوازية الديمقراطية . إن النظام السوفييتي ينطوي على القدر الأعظم من الديمقراطية للعمال والفلاحين ، وهو إذ ينفصل ويتباعد عن الديمقراطية البرجوازية يقيم ديمقراطية ذات طابع عالمي هي ديمقراطية الطبقة العاملة أو دكتاتورية العمال).

ويصف ستالين الدستور السوفيتي بأنه الدستور الوحيد في العالم الذي يتضمن الأصول الديمقراطية الكاملة والسليمة.

تقوم الممارسة الديمقراطية على عنصري الحرية والمساواة، وإذا كانت هذه الممارسة لا تثير تساؤلاً في الديمقراطية الغربية لكون الدولة محايدة في مجال النشاط الاقتصادي الذي يتولاه القطاع الخاص ، فأن الأمر يختلف في الديمقراطية الماركسية حيث تمارس الدولة وحدها النشاط الاقتصادي في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

وحيث أن النظرية تتبنى مبدأ دكتاتورية الطبقة العاملة لتحقيق المجتمع اللاطبقي الذي يتساوى فيه الأفراد فإن المساواة تحتل المكان الأهم في نظر الديمقراطية الماركسية. ولهذا فأن الممارسة الديمقراطية تكون وفق أسلوب متميز يهتم بالحفاظ على الفكرة والمبدأ الماركسي الذي يرفض النقاش ويستعمل العنف لإزالة النظام الرأسمالي مع إفساح المجال للمواطنين وكلهم من الطبقة العاملة بإبداء آرائهم في اختيار الحكام .

تجري الممارسة الديمقراطية في النظام الماركسي من خلال الحزب الشيوعي الذي يمثل المذهب الماركسي ويهيمن على أجهزة الدولة. وبهذه الصفة يقود الدولة والمجتمع لإقامة المجتمع الشيوعي. فالحكم يقتصر على

أعضاء الحزب الشيوعي الذين يجري انتخابهم بالتصويت على القوائم التي يضعها الحزب الذي هو الحزب الوحيد في الدولة الذي يتولى السلطة بدون معارضة إطلاقاً. فالمعارضة معدومة في النظام الماركسي. وباختصار فأن الفرد في الديمقراطية الماركسية تنعدم شخصيته وتذوب في الجماعة وتزول فكرة المصلحة الخاصة وتحل محلها فكرة المصلحة العامة والعمل على تحقيقها بكل الوسائل. وتعتبر المصلحة الخاصة في الماركسية مرتبطة بالمصلحة العامة التي تمثلها النظرية فتتحقق المصلحة الخاصة بتحقق المصلحة العامة بزيادة الإنتاج.

فالأساس الخلقي بتحقق المصلحة العامة التي تشكل في نفس الوقت مصلحة للفرد هي التي تبرر التضحية بالفرد وحريته في سبيل المصلحة العامة لان إزالة أسباب الظلم والاضطهاد والتحكم كما هو الحال في النظام الاشتراكي هو الذي يوجد الحرية بمعناها السليم . فالحقوق والحريات في نظر الماركسية هي مسائل واقعية تتوقف على الإمكانيات المادية فإذا قصرت هذه الإمكانيات وعجزت عن تحقيق وإشباع حاجات الأفراد تزعزعت الحرية.

تتلخص الممارسة الديمقراطية الماركسية كالتالي:

١- الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد في الدولة وهو الذي يدير الحكم . فهو المؤسسة السياسية الرئيسية في الدولة وهو الذي يرسم السياسات ويضع الخطط في مختلف المجالات لتقوم أجهزة الدولة بتنفيذها.
٢- لا وجود للمعارضة في النظام الماركسي لانعدام الملكية الفردية أصلاً.
٣- تتشكل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أساس المذهب الماركسي التي توجه كل الأحكام الدستورية والقانونية لتثبيتها وحمايتها.

تقييم المذهب الماركسي

هدفت النظرية الماركسية إلى إقامة المجتمع الشيوعي على أسس ثلاثة هي الوحدة العامة للشعب والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الشعبية. ولكن كما تقول المادية الجدلية بان كل فكرة أو نظام يحمل في ذاته عنصر فنائه فان الماركسية كانت تحمل في ذاتها عنصر فنائها، فإذا كانت فكرة العدالة الاجتماعية وإزالة الحرمان في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تبرر تمييز المساواة على الحرية في الممارسة الديمقراطية، وتقليل أهمية الفرد وأهمية نزعاته الشخصية في تقرير الأحكام ، فأن التطور العالمي فكرياً وصناعياً وعلمياً عزز مكانة الفرد كانسان وحقق له مستوى عالياً من الحياة الاقتصادية في إطار من الحرية الفردية. وبذلك أصبحت الحرية الفردية العنصر المضاد في المذهب الماركسي بسبب المكانة الهامة والمتميزة التي حققها الفرد في المجتمعات الصناعية الغربية الكبرى. فالتقدم الصناعي في دول الديمقراطية الغربية وتبني العدالة الاجتماعية بإقرار التأمينات الاجتماعية للمواطنين، جعل من الإنسان المعاصر بوعيه الإنساني لذاته وللمجتمع محور النظرية السياسية التي تكرس حرية الفرد ومصلحته والتي تكون بمجموعها في إطار التقدم العام للوطن والدولة المصلحة العامة للجماعة والدولة. وقد شكلت الحرية الفردية ومستوى الحياة المرتفع للفرد في الدول الرأسمالية تحدياً كبيراً للنظرية الماركسية اعترفت بأهميته وتأثيره الدول الاشتراكية . غير إن الدول الشيوعية عجزت عن تطبيق الحل الذي افترضه التحدي الذي فرضته عليها الدول الرأسمالية مما أدى إلى انهيار النظرية الماركسية وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى دول نبذت جميعها النظرية الماركسية وتبنت المفهوم البرلماني في الديمقراطية الليبرالية.

فالوحدة العامة للشعب كمبدأ وهدف أرادت الماركسية تحقيقه ومن ثم الحفاظ عليه بتحقيق العدالة الاجتماعية لكل فرد من خلال شكل معين للممارسة الديمقراطية على أساس الحزب الواحد الذي يحد من الحرية الفردية للمواطنين، لم يمكن الوصول إليها في غياب الحرية العامة للمواطنين وحق معارضة الحكم وانتقاده. وهو ما أدي إلى انعدام الرضا العام للمواطنين.

اثبت التطبيق العملي للديمقراطية الماركسية في الدول الاشتراكية إن السلطة كانت تتركز عمليا في يد السكرتير الأول للحزب الشيوعي. وان انتخاب السكرتير الأول للحزب لهذا المركز بدون تعيين مدة لبقائه في هذا المنصب جعل من هذا المنصب مركز قوة يتجمع حوله الأشخاص الذين تتلاقى مصالحهم مع السكرتير الأول الذي غدا في حقيقة الأمر دكتاتورا فردا. وربما كانت هذه الدكتاتورية هي سبب انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي أولا ثم في باقي الدول الاشتراكية في أوروبا. إذ إن غياب المعارضة داخل الحزب يشجع الحاكم على ارتكاب الأخطاء التي قد تكون نتائجها ضارة بالدولة كثيرا.

ومثلما قامت الديمقراطية الغربية بتطوير نظريتها فقد أحست الديمقراطية الماركسية خاصة في الاتحاد السوفيتي بالحاجة الملحة لمواجهة التحدي الذي ثار أمامها في المجالين الداخلي والخارجي. فقد أثار الوعي العميق والكامل الذي حققه الإنسان المعاصر في الدول الأوروبية ذات المنحى الديمقراطي الغربي، المفكرين السوفييت في الحديث عن الحرية وضرورة توفيرها في الديمقراطية الماركسية بكل ما يترتب على الحرية من آثار في اختيار الحكام ووضع السياسات وتأسيس الأحزاب. كما إن التحدي الذي واجهته الأحزاب الشيوعية في الدول الديمقراطية الغربية في ضوء ما تحقق للمواطن في تلك الدول من مستوى عال من المعيشة بالإضافة إلى تمتعه بالحرية، دفع بتلك الأحزاب إلى القبول بمبدأ الاقتراع العام المطبق في النظام الليبرالي وما يتفرع عنه من مؤسسات برلمانية. في

ظل تعدد الأحزاب .

وقد أتاح موت ستالين وانفتاح الاتحاد السوفيتي على الغرب في عهد خروتشوف، المجال لمناقشة موضوع إعادة الحرية إلى الحياة السياسية في المجتمع الاشتراكي في ضوء الإنجازات الاجتماعية في الدول الديمقراطية الليبرالية سواء في مجال الإسكان أو التأمينات الصحية والاجتماعية محققة بذلك التوازن بين الحرية والمساواة. وقد ناقش المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي لأول مرة في عهد خروتشوف أزمة الحرية في المجتمع الاشتراكي والحاجة لها. وقد أقر الحزب في نهاية المؤتمر تلك الحاجة مشيرا إلى إن الدولة ليست أداة قهر يجب أن تزول بعد انتهاء مرحلة دكتاتورية البروليتاريا، بل إنها باقية لتكون دولة الشعب كله حيث لا يوجد القهر ضد طبقة بعينها بل ضد المعتدين كأفراد. وعلى البروليتاريا أن تقود الناس ومنهم البرجوازية الصغيرة والمثقفين إلى الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية (الاقناع، التشجيع، القدوة) وان خبرة الديمقراطيات الشعبية قد أثبتت فعلا إمكان الاحتفاظ بنظام تعدد الأحزاب خلال فترة بناء الاشتراكية . وقد تكررت هذه التوصية في المؤتمرات اللاحقة للحزب الشيوعي . ولكن إهمال تطبيق تلك التوصيات أدى إلى فقدان الثقة بالنظام الماركسي وبالتالي إلى انهياره .

المقارنة بين النظامين

الحرية والمساواة هما العنصران اللذان يكونان الديمقراطية . وترى الديمقراطية الغربية الليبرالية في الحرية العنصر الأهم والأعظم في النظام الديمقراطي . وعلة ذلك الالتصاق بالحرية إن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة هي

وليدة القرون الوسطى وما ساد فيها من استبداد دفع المفكرين السياسيين إلى التشديد على الحرية وعدم التضحية بها من اجل أي مصلحة أخرى . وقد جاءت الثورات الشعبية في إنكلترا وفرنسا وأمريكا تؤكد هذا التوجه بالحرص على الحرية الكاملة للمواطنين وعدم الحد منها .

وفي الولايات المتحدة التي تبنت فلسفة جون لوك التي تقوم على الحرية والملكية الفردية قاوم أنصار الحرية أي محاولة لتغيير الأساس الذي يقوم علية الاقتصاد الحر في أمريكا خاصة مبدأ العرض والطلب . ولكن معاناة الأفراد بعد انتشار الآلة والثورة الصناعية فرضت على الولايات المتحدة أن ترضخ للضغوط الاجتماعية الناشئة عن سوء أوضاع العمال وغيرهم في المجتمع الأمريكي فتقبل بفرض قيود على الحرية المطلقة التي كانت سائدة في الولايات المتحدة وتقر حق فرض ضرائب من اجل تحقيق الرفاه العام للمواطنين. وقد اقر الكونغرس الحقوق الاقتصادية للمواطنين لمعالجة الحرمان والمعاناة التي كان يواجهها قسم كبير من الشعب الأمريكي ، ولتحقيق المساواة بين المواطنين . وقد جاء إقرار الحقوق الاقتصادية لإزالة الاختلال الذي أصاب المجتمع الأمريكي نتيجة التشدد في التمسك بالحرية وإهمال المساواة الاجتماعية بين المواطنين ، وبإقرار الحقوق الاقتصادية عاد التوازن إلى المجتمع الأمريكي وتوحدت مشاعر الأمة بفعل الرضا الذي عم المواطنين بالعدالة التي دخلت حياتهم . وقد نتج عن هذا الدعم للمساواة مجتمع جديد في شكله وأسسه يقوم على الوحدة والتآلف بين أفراد المجتمع بتأثير العدالة ، وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الديمقراطي السابق القائم على الحرية التي لم تتمكن من تحقيق الوحدة لانعدام العدالة فيه .

أما الديمقراطية الاجتماعية أو الماركسية فترى في المساواة العنصر الأهم في الديمقراطية وتعزو إختلال الوضع الاجتماعي بعد الثورة الصناعية وانتشار البؤس بين العمال وأكثرية المجتمع إلى الاهتمام بالحرية وإهمال العدالة التي تحقق

المساواة . كما إن النظرية الماركسية لم تكن ترى إمكانية لاصلاح النظام الديمقراطي الليبرالي الذي يرتبط بالاقتصاد الحر إلا بتغيير الأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي الحر . فمبدأ فصل السلطات والنظام البرلماني هو خدعة رأسمالية وأن الحرية هي إمكانية قانونية ولا تحمل أي قيمة في ظل الفقر والحرمان . ولذلك ترى الماركسية إن السيادة ترتبط بإرادة الأمة التي لا يمكن تجزئتها . ولذلك لا مجال لمبدأ فصل السلطات في الديمقراطية الماركسية .وترى الماركسية انه لا يمكن تحقيق العدالة في المجتمع إلا بإزالة الملكية الفردية وتكريس جهاز الدولة للحفاظ على المجتمع الخالي من الملكية الفردية بالدكتاتورية . أي أن الديمقراطية الماركسية تهتم بالمساواة ولا تؤمن بالحرية السياسة خاصة تعدد الأحزاب ، وقد أدى إهمال الماركسية للحرية إلى تباين وضع المواطن في الاتحاد السوفيتي من حيث المكانة والمستوى المعيشي مع وضع المواطن في دولة أوروبية مجاورة هي ألمانيا الغربية . وإزاء ازدياد التباين ازداد الضغط على الدولة والنظرية الماركسية مما أدى لانهيار النظام الاشتراكي في أوروبا. فقد أثبتت التجربة والتطور الذي شهده العالم المعاصر خاصة في الدولة الصناعية الكبرى أن الدعامة الحقيقية لأي نظام هي في الإنسان والمواطن ،وأن الحرية شيء ثمين للإنسان لا يمكن التنازل عنه وأن وحدة المجتمع لا تتحقق إلا برضا الفرد وتآلفه مع أفراد المجتمع وإذا كان ممكناً تحقيق العدالة بأسلوب يحفظ الحرية فلا يعقل أن يقبل الإنسان بإقامة العدل بأسلوب يحرمه الحرية. فلابد من توفر الحرية والمساواة معاً لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي.

فالوحدة التي أرادت الديمقراطية الغربية تحقيقها بدون العدالة لم تتحقق إلا بعد أن اعترفت بضرورة المساواة لتحقيق الوحدة وان المساواة لن تتحقق إلا بالعدالة الاجتماعية لكل مواطن . فأصبح المجتمع الديمقراطي الغربي يقوم على

ثلاثة أسس هي الديمقراطية والعدالة اللذان يؤديان للوحدة العامة للمجتمع والأمة.

أما وحدة المجتمع التي أرادتها الماركسية بدون الحرية بالتضحية بالفرد أمام المجموع فلم تتحقق .وقد أدركت الماركسية ضرورة الحرية وأوصى الحزب الشيوعي في اكثر من مؤتمر بتطبيقها ولكن دون إن يتخذ خطوات عملية كما فعلت الديمقراطية الغربية حين تبنت العدالة كأساس لتحقيق التوازن في مجتمعها.

في جميع الأحوال ثبت إن الإنسان المعاصر هو محور النظام الديمقراطي وانه لا بد أن يؤمن له الدستور الحرية والمساواة في مجتمعه وان يدعم هذه الحرية والمساواة بالعدالة.

فالتجربة التي مر به النظامان أثبتت إن كلا منهما لم يكن كافياً في اصله لتحقيق رضا جميع الأفراد وبالتالي وحدتهم. وأن التقدم العلمي الذي رفع قيمة الإنسان فرض أن ينال كامل حقه في حياة كريمة فاضطرتا إلى الإقرار بحاجتهما لتعديل أحكامهما للوصول للمجتمع المثالي القائم على الوحدة والديمقراطية والعدالة.

وبإجراء المقارنة بين المجتمعين الغربي والماركسي من جهة والمجتمع الإسلامي سيتبين أن الإسلام أقام المجتمع الإسلامي على مبادئ تجعل الإنسان بقيمته العليا أساس النظرية وغايتها بما منحته من حقوق سياسية واقتصادية. فنظرية الحكم في الإسلام هي الأمثل بمقياس التطور الذي توصلت إليه النظريتان بعد معاناة طويلة ، إذ أن نظرية الحكم في الإسلام نشأت متكاملة بصياغتها الإنسانية التي رعت الإنسان بدون النظر لأصله أو ماله أو لونه، فلم تضح به في سبيل المجموع كما فعلت النظرية الماركسية كما لم ترفع مكانته فوق المجتمع كما فعلت الديمقراطية الغربية. بل أقامت علاقة متوازنة بين الفرد والمجتمع .

الدستور الاسلامي

الدستور: هو ضرورة سياسية لتنظيم الدولة. والدولة هي الابداع الذي ابتكره الانسان لتنظيم وضعه في المجتمع، وتنظيم علاقاته مع باقي افراد المجتمع ثم تفويض الدولة كشخص اعتباري سلطة الاشراف على استقرار هذه العلاقات واستمرارها.

ولاهمية هذا الدور الذي تمارسه الدولة باحتكارها للسلطة، يتم تنظيم الدولة وعلاقة المواطنين بها من خلال الدستور الذي تتميز قواعده ومبادؤه بالدوام والثبات خلافا للقوانين الأخرى التي تتغير حسب تقديرات السلطة التشريعية. فوجود الدستور في الدولة أصبح قاعدة مسلماً بها تؤكدها كل الأمم لممارسة الحكم بمشاركة الشعب. وقد اصبحت المشاركة الشعبية في ادارة شؤون الدولة هي القيمة السياسية التي تميز الدساتير في هذا العصر عن بعضها. فالمشاركة الشعبية في الحكم هي الحافز والعامل المؤثر في صياغة النظريات السياسية المعاصرة وهي التي تضفي على الدستور قيمة سياسية. ولهذا رأينا لينين يصف دستور الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٢٤ بأنه يتفوق على الدساتير في الدول الديمقراطية الغربية لانه يتيح للشعب ممارسة ديمقراطية حقيقية. ولنفس هذا السبب رأينا ستالين يصف دستور الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٣٦ بأنه أعظم دستور في العالم. وكذلك الأمر فإن الديمقراطيات الغربية كانت ترى دساتيرها هي الأفضل لأنها تتيح المشاركة الشعبية في الحكم بصورة حرة أفضل من الدساتير في الدول الاشتراكية.

وقد رأينا ومن خلال التطبيق العملي أن قيمة الدستور وبالتالي قيمة النظام السياسي الذي يمثله الدستور ترتبط بمدى رضا الناس عن الدستور وبالذات عن اسلوب مشاركتهم في الحكم.

وقد قمنا ضمن هذا الاطار– وفي سياق مهمتنا لوضع دستور اسلامي يعكس اسلوب مشاركة الشعب في ادارة شؤون الحكم في الدولة الاسلامية بعرض دستورين يعكس كل واحد منهما نظرية سياسية يرتبط بها ارتباطاً عضوياً. وقد اخترنا دستور الولايات المتحدة الذي يستمد احكامه من نظرية وفكر الفيلسوف الانكليزي جون لوك القائمة على الحرية. وقد بينا أن جون لوك ومن اجل ضمان الحرية وللحيلولة دون استبداد الحكام اكد على فصل السلطات في الدولة عن بعضها من جهة كما اكد من اجل عدم تحول الحكم الى مراكز قوى وبالتالي للاستبداد، على ضرورة تحديد عمل القائمين على الحكم بفترة زمنية محددة ليتاح للناس مراقبة الحكام والاشراف على شؤون الحكم سواء في السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية من خلال حق الاقتراع لانتخاب السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقد راينا ان هذه المبادىء الدستورية (فصل السلطات وتحديد مدة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ثم حق الاقتراع العام) هي اساس النظام السياسي في الولايات المتحدة الاميركية. ولهذا اضفى واضعو الدستور الاميركي على الدستور قيمة عليا ومنحوه المركز الاول في النظام السياسي للولايات المتحدة سواء في نطاق الدولة الاتحادية أو الدول لاعضاء في الاتحاد.

وقد كان لوك يرى أن الممارسة الديمقراطية للمواطن في إدارة شؤون الدولة بحرية كاملة ستحقق وحدة المجتمع. ولكن التطور الصناعي والتطبيق

العملي برهن أن وحدة المجتمع لا تتحقق فقط بالحرية بل بتوفير العدالة الاجتماعية لكل مواطن.

وفي مقابل هذه المكانة الأولى للدستور في الحياة السياسية للولايات المتحدة، تحدثنا عن دستور آخر يرتبط بنظرية معينة ارتباطاً عضوياً لكنه لا يحتل المركز الأول في الحياة السياسية للدولة بل تحتله النظرية الماركسية وهو الدستور السوفياتي . ونستطيع أن نفسر المكانة المتفوقة للنظرية الماركسية على الدستور السوفياتي بإن النظرية الماركسية تعمل لازالة الدولة في النهاية ولذلك لم تهتم كثيراً بتنظيم الدولة من خلال دستور وهو نقص في النظرية استطاع لينين أن يتجاوزه من خلال تصوره لتنظيم دستوري للدولة الاشتراكية باعتبارها مرحلة في طريق الوصول إلى الشيوعية حين تنتهي الحاجة للدولة والتي ستزول بزوال الحاجة اليها.

صياغة الدستور الاسلامي

يحتاج وضع دستور لدولة ما إلى تعيين المبادئ الدستورية التي ستصاغ احكام الدستور منها ووفقاً لها. وتشمل هذه القاعدة مهمة وضع دستور الدولة الاسلامية. فلا بد من تحديد المبادئ الاساسية التي يقوم عليها مفهوم الحكم في النظرية السياسية للاسلام، ثم نقوم بعد ذلك بصياغة أحكام الدستور الاسلامي بوضع الاحكام في الدستور .

وحيث أن نظرية الحكم في الاسلام ترتبط بمبادئ تعتبر من صلب العقيدة الاسلامية فإن دستور الدولة الاسلامية يتصف طبقاً لذلك بالثبات والاستمرار. لابد – بسبب عدم وجود دستور اسلامي مكتوب– من التحري عن المبادئ الدستورية التي سنعتمدها في وضع الدستور الاسلامي ، أولاً في

النظريـة التـي تنظـم المجتمـع الاسـلامي وثانيـاً فـي الاهـداف الاجتماعيـة والسياسية للدعوة الاسلامية وثالثا ُفـي الممارسـات العمليـة للدولـة فـي بدايـة نشأتها .ويقتضي هذا المسار التاريخي في التحـري عـن المبـادئ الدسـتورية في الدولة الاسلامية ، أن نبحث الامر في ثلاث مستويات تاريخية.

المستوى الاول والاساسي هو الدولة الاسلامية برئاسة الرسول الاعظـم منذ بدء الدعوة الاسلامية إلى قيام الدولة في المدينة المنورة.

المستوى الثاني : هو عهد الخلفاء الراشدين باعتبـاره اسـتمراراً عمليـاً لعهد الدولة الاسلامية في حياة الرسول وممارساتها.

المستوى الثالث : هو مسـتوى تطبيقـي شـعبي لمفهـوم الدولـة ودسـتور الدولة الاسلامية في عهد الدولة اليعاربية.

وتقتضـي الضـرورة العلميـة أن نمهـد للبحـث الدسـتوري علـى هـذه المستويات الثلاث بعـرض للاهـداف السياسية للدعـوة الاسـلامية ثـم نعـرض لصـورة المجتمع العامة ، ونخلـص بعـد ذلـك إلـى تفصيـل نظريـة الحكـم فـي الاسلام .

الاهداف السياسية للدعوة الاسلامية

الاسـلام هـو نظريـة شـاملة للحيـاة تشـمل علاقـة الانسـان بخالقـه ومـا تقتضيه من واجبات العبادة.

وتشمل علاقة الناس ببعضهم ووضع الفرد في المجتمـع الاسـلامي فـي المجال المدني وما يترتب على ذلك من أمور واوضـاع سياسية تتجسد وتتمثل في سلطة الدولة وكيفية إدارتها.

وحيث أن مهمتنا تتعلق بشكل رئيس بالشق الثاني فلا بد لنفهم المجتمع المدني الاسلامي من متابعة الدعوة في بدايتها فنعرض للمجتمع الذي جاءت الدعوة الاسلامية لتغييره لنقف على الابداع الانساني في المجتمع الجديد الذي عمل الاسلام لتشييده بدل المجتمع الجاهلي.

جاء الاسلام لتغيير واقع الانسان في عصره. وقد بدأت الدعوة في مكة. وكان طبيعياً أن يعالج الرسول والاسلام واقع الانسان العربي والمجتمع الجاهلي القائم آنذاك وصولاً للمجتمع الاسلامي البديل للمجتمع الجاهلي.

كان المجتمع الجاهلي يتميز وقت بدء الدعوة الاسلامية بالقبلية وما يترتب عليها من انقسام وصراع بين القبائل. كما كان التمايز الطبقي يسود المجتمع فهناك سادة وهناك عبيد ولم تكن توجد قوانين تحمي الحقوق والحريات . وكانت شخصية الانسان العربي تتوافق مع هذا الواقع المتخلف من عبادة للاوثان واستسلام لقيمه من استبداد وظلم.

وحيث أن الدعوة الاسلامية هي تغيير للواقع فلا شك أن المجتمع الذي تدعو له هو نقيض للمجتمع الجاهلي القائم. ولذلك كان أول هدف سياسي في الدعوة للمجتمع الجديد هو إزالة الانقسام والتمزق في المجتمع الجاهلي وتوطيد الوحدة بين أفراده كمؤمنين.

كما كانت الحرية هدفاً لتحرير الانسان من قيود العبودية وتحقيق المساواة بين المؤمنين . وحيث أن القدرات البشرية متفاوتة بين الناس كما لا تتساوى فرص الحياة أمام الجميع فقد كانت العدالة هدفاً للدعوة في بناء المجتمع الجديد لتحقيق المساواة.

هذه الاهداف الانسانية كانت الحافز للفقراء والمستضعفين للدخول في

الاسلام وتحقيق المجتمع الجديد الذي يتمتعون فيه بالحرية والمساواة. كما كانت الحافز لكبار قريش وغيرهم من قبائل العرب للدخول في الاسلام بما يمثله من قيم انسانية عالية وبنفس الوقت مصلحة لكل مواطن مهما كانت مكانته الاجتماعية والمالية.

هذه الاهداف التي رسمت بالنتيجة صورة المجتمع العادل المتقدم هي التي ساعدت بسرعة البرق وبدون اكراه أو مذابح بل بالاقناع ومن خلال التجربة والممارسة أن تنشر الاسلام في العالم.

ولا شك أن الدولة الاسلامية بما جسدته من مثل انسانية في إدارتها ومعاملتها قدمت للانسان منذ بداية الدعوة قبل الف واربعماية عام نموذجاً حضارياً جديداً يخالف في مبادئه ومفاهيمه كل المفاهيم السياسية التي كانت تعيشها الشعوب في ظل الامبراطوريات المعاصرة لنشأة الاسلام مما دفعها للدخول في الاسلام واعتناقه ديناً وعقيدة أولاً وللتمتع بالمركز المتفوق الذي تمنحه الدولة للانسان في المجال المدني وفقاً لنظرية الحكم في الاسلام ثانياً. وكانت الدولة ومكانة الفرد فيها تشكل هاجساً حقيقياً وكبيراً للانسان الذي يعاني من الظلم والاضطهاد والعبودية في المجتمعات القديمة السابقة للاسلام.

وحيث أن الاساس في نظرية الحكم في الاسلام وسر إبداعها هو الصورة التي تم تنظيم المجتمع وفقاً لها حسب المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنتها النظرية، وحيث يفترض أن يكرس الدستور في نصوصه الاحكام التي تضمن تحقيق الصورة واستمرارها كما رأينا عند بحثنا للنظام الدستوري في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فأن منطلقنا في صياغة الدستور الاسلامي سيكون ايضاح نظرية الحكم في الاسلام بالاعتماد على صورة المجتمع الذي رسمته لكي يعيش المسلم في جنباته.

صورة المجتمع العامة

تنطلق نظرية الحكم في الاسلام من الانسان. فالانسان يشكل لذاته القيمة العليا ومحور النظرية بدون النظر لانتمائه الطبقي ، ومن هذا المنطلق تتفاعل احكام النظرية لترسم صورة المجتمع العامة.

فالانسان كما تراه النظرية هو خليفة الله على الارض. وبهذا الوصف وهذه المكانة يستحق ان يتمتع بالحقوق اللازمة لتأمين حياة حرة وكريمة منذ ولادته وحتى وفاته. وتشكل هذة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مكتسبات شخصية للانسان يحرص عليها وعلى استمرار تمتعة بها وانسجاما مع هذا الطموح و الشعور الفردي للانسان باستمرار تمتعة بهذه الحقوق فقد اوكلت النظرية مسؤولية تأكيد هذه الحقوق واستمرارها إلى الدولة والفرد معاً. وفي اطار التفاعل بين مسؤولية الدولة ومسؤولية الفرد تم رسم صورة المجتمع الاسلامي العامة. فهذه المكتسبات التي منحتها النظرية للمواطن لا يمكن الحفاظ عليها الا إذا تعاون المواطنون مع بعضهم من أجل هذا الهدف وتتمثل صورة المجتمع الاسلامي بالاطار العام المحيط بها اولاً وفي الشكل والمظهر العام لوضع الأفراد وعلاقتهم ببعضهم ضمن الاطار العام ثانياً.

ويرتبط شكل المجتمع الاسلامي بالحقوق التي تمنحها النظرية للفرد. فالطابع الغالب على مظهر المجتمع وشكله العام هو التناسق والتوازن بين جميع الأفراد، ويعود هذا التناسق إلى تساوي الأفراد في التمتع بالحقوق بدون تمييز بسبب المركز الاجتماعي أو أي عامل آخر. فالمساواة هي البعد الأول والعنصر الأساسي المكون لشكل صورة المجتمع المتناسق والمتوازن. وحيث أن استقرار هذا التوازن والتناسق يرتبط باستمرار تمتع الفرد بحقوقه؛ ولا يتأتى ذلك إلا بالتزام المجتمع بأداء هذه الحقوق للفرد من خلال الدولة

وسلطتها العامة، فقد منحت النظرية الفرد امكانات قانونية تساعده في ضمان تمتعه بالحقوق التي منحته إياها النظرية. وأهم هذه الامكانات هي الحرية في القول والعمل السياسي. فالحرية هي البعد الثاني الذي يساهم في تكوين صورة المجتمع المتوازن.

ولو دققنا في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تمنحها النظرية للفرد لرعايته طيلة حياته لعرفنا أن العدالة هي اللون الغالب على صورة المجتمع. فالحرية والمساواة والعدالة هي التي تحقق التناسق والتوازن في المجتمع الاسلامي وتساهم بالتالي في احاطته باطار الوحدة.... وحدة المسلمين وتأخيهم نتيجة شعور الرضا والطمأنينة الذي يحس به كل فرد.

هذه الصورة للمجتمع الاسلامي المتوازن تحتاج إلى قوة تدعمها وتؤمن استمرارها. وتوكل نظرية الحكم هذه المسؤولية للدولة التي يتوجب عليها أن تمارس السلطة العامة بما يتفق مع هذه الصورة من تناسق وتوازن. فلا يجوز أن تنحاز لفئة من المجتمع أو تهمل فئة بل ترعى الأفراد بالتساوي وبحياد. والضمان لهذه الممارسة المحايدة للدولة هو أن يتمتع الفرد بامكانية مراقبة الدولة وسياستها وأن تكون له الامكانية الدستورية لاختيار الحكام القادرين على القيام بهذه المسؤولية بأمانة وكفاءة.

فصورة المجتمع الاسلامي تتمثل باطار من الوحدة يجمع المواطنين ويؤلف بينهم في جهد مشترك لتحقيق العدل في حياة كل فرد وبالتالي في المجتمع ككل. ويقف الفرد في وسط هذه الصورة يتحرك بحرية كاملة في كل المجالات بدون عائق مالي أو اجتماعي لأن المجتمع موحد وخال من التمايز الطبقي الذي يحدد الحريات بسبب الامكانات المالية. وهذه المكانة المتميزة للفرد في المجتمع هي التي تتيح له وتفرض عليه في نفس الوقت أن يتشاور

مع باقي الأفراد بما يحفظ الوحدة القائمة بينهم فالوحدة والشورى والعدل هي الملامح الاساسية في صورة المجتمع الاسلامي.

وحيث أن نظرية الحكم هي الاساس وأن صورة المجتمع هي المحصلة العامة لاحكام النظرية سواء بالنسبة لمركز الفرد أو لسلطة الدولة فإن صياغة الدستور الاسلامي تقتضي تحليل صورة المجتمع وفقا للعناصر التي تكون شكله العام من خلال محوره الاساسي وهو الفرد. فمكانة الفرد ومركزه في المجالين هي التي تبين قيمة الدستور اولاً، وتميز الدساتير عن بعضها ثانياً.

مركز الفرد في المجتمع والدولة

جعلت نظرية الحكم في الاسلام منذ البداية الانسان هدفاً ومنطلقاً لاحكامها. فأعطته حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية إلى الدرجة التي تضمن وتحقق له السعادة والطمأنينة. وتتحمل الدولة مسؤولية توفير هذه الحقوق وحمايتها. وقد كانت تشكل بأهميتها في النظرية مسؤولية شخصية للحاكم تفرض عليه أن يتأكد من توفيرها لكل مواطن. ومن هذه المعادلة بين حقوق الفرد والتزام الدولة برعايتها سنبحث مركز الفرد بشكل عام ثم مركزه في المجال الاجتماعي ومركزه في المجال السياسي.

يستمد الفرد مركزه من مبدأ الاخوة والتعاون الذي يقوم عليه المجتمع الاسلامي. فمبدأ الاخوة يعني التماثل والتشابه. ومبدأ التعاون يقتضي المساعدة والعون أولاً، من الفرد لأخيه الذي يحتاج العون ، وثانياً من الدولة التي عليها أن تستخدم السلطة لتحقيق التشابه والتماثل في الحياه بين المواطنين. وفي هذا الجو الذي يشعر فيه المواطن بالطمأنينة بسبب ما يتوفر

له من رعاية تبعد عنه الحاجة والحرمان بما يؤمنه المجتمع له من ضروريات المعيشة وما يتوفر له من حرية وحماية سيشعر بالتلاحم مع مجتمعه ومع باقي أفراد المجتمع وبذلك تتحقق للمجتمع وحدته. فوحدة المجتمع التي يكونها تمتع كل فرد بكامل الامتيازات والامكانات اللازمة لحياة حرة كريمة هي اساس النظرية وغايتها التي كرست احكامها لتحقيقها من خلال تحقيق العدالة الكاملة للمواطن ونظراً لما تشكله الوحدة من قيمة سياسية هامة ومصلحة شخصية للفرد فلا بد أن تتضمن أحكام الدستور الوسائل التي تتيح للفرد أن يمارس سلطة معينة للمشاركة في ادارة الدولة من أجل تأكيد هذه الوحدة. من هذه الصورة العامة يمكننا ان نبحث مركز الفرد في المجالين السياسي والاجتماعي.

مركز الفرد في المجال الاجتماعي

احاطت النظرية الانسان بالرعاية الكاملة في حياته. فجاءت احكام النظرية منسجمة مع هذه الرعاية بالتأكيد على توفير كل متطلبات الحياة الكريمة من سكن وملبس ومأكل وحتى الزواج. ويتمتع الفرد في المجال الاجتماعي بمركز متفوق من خلال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها له النظرية. وقد عددت النظرية حقوق الفرد الاقتصادية:

١- السكن الملائم والملبس.

٢- الحد الأدنى من الأجور.

٣- ضمان الشيخوخة والصحة.

٤- توفير فرص العمل واشباع الحاجات الثقافية

هذه الرعاية الشاملة للفرد هي التي تحقق مساواة حقيقية بين المواطنين بإزالة أي شعور بالحرمان لدى الفرد وهو يتمتع بالعدالة.

مركز الفرد في المجال السياسي

يفرض المركز المتفوق الذي يتمتع فيه الفرد في المجال الاجتماعي أن يتمتع بالسلطة والامكانية للحفاظ على هذا المركز. وبالرغم من أن حقوق الفرد الاقتصادية تشكل جزءاً اساسيا من مفهوم النظرية واحكامها فهي ترتبط ايضاً بالعقيدة ولذلك يفرضها الايمان. غير أن الاسلام بنظرته الواقعية لا يترك تحقيق ذلك ورعايته للمشاعر الانسانية فقط بل يعززها بسلطة الدولة التي تشكل الضمان القانوني لدعم مركز الفرد الاجتماعي من خلال مركزه في المجال السياسي. وحيث أن ادارة الدولة تتم من قبل الحكام، فقد جعلت النظرية اختيار الحكام من حق المواطنين الذين يقومون بهذه العملية عن طريق الانتخاب لتأكيد سلطة الفرد في حماية حقوقه بالمشاركة في سلطة الدولة من خلال حق الاقتراع.

أن هذا المركز المتفوق للفرد في المجال السياسي يشكل سبقاً هاماً لنظرية الحكم في الاسلام فهو يعني تمتع الفرد بحرية كاملة في المجال السياسي على قدم المساواة مع باقي أفراد الأمة سواء في انتخاب الحكام أو رقابتهم للتأكد من حسن تطبيق الدولة لاحكام النظرية. ويتأكد هذا المركز المتفوق للفرد في المجال السياسي بالممارسة العملية التي قام بها الرسول حين اختار أبا بكر ليتولى ادارة الدولة اثناء مرضه مؤكداً بذلك انفتاح الحكم على الشعب وحق كل مواطن بتولي الحكم. فلم يوص الرسول بأن يتولى هذه المهمة أحد من أبناء عمومته.

يعكس مركز الفرد المتفوق في المجتمع الاسلامي خصائصه العامة. فمركز الفرد المتفوق في المجال الاجتماعي يؤكد العدالة في تصنيف الاحكام ويضغي على المجتمع الاسلامي خاصته الرئيسة بأنه مجتمع عادل. ويؤكد مركز الفرد في المجال السياسي خاصته الرئيسة الثانية بأنه مجتمع ديمقراطي. ويترتب على هذا المركز المتفوق للفرد في المجتمع الاسلامي في المجالين الاجتماعي والسياسي ترابط الأفراد وتماسكهم بما يؤدي لوحدة المجتمع. فالعدالة والديمقراطية هما اساس وحدة المجتمع في نظرية الحكم في الاسلام.

نظرية الحكم في الاسلام

الاسلام كما تدل احكامه وكما اكده الرسول هو ثورة لانقاذ الانسان من الواقع المتخلف الذي كان يعيشه في المجالين السياسي والاجتماعي ولهذا دعا الاسلام الانسان إلى اتباعه لأنه يحقق له الوضع الأفضل دينيا ومدنيا. ومن اجل ذلك جعل الاسلام القيمة الأهم للانسان بتقواه وأخلاقه التي تميزه في الآخرة وفي الدنيا عن غيره. أما ما عدا ذلك فالبشر متساوون وهم احرار. وتكرس الدولة سلطتها لرعاية الانسان وتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق بين ابناء المجتمع. ضمن هذا الاطار جاءت نظرية الحكم تقيم مجتمعاً انسانيا يتمتع فيه الانسان بكل الامكانات الاقتصادية والسياسية لتوفير أفضل حياة لنفسه ولغيره بصورة متوازنة وفق الاسلوب الذي أقرته النظرية.

فالانسان لذاته وبذاته هو الاساس في النظرية التي ترعاه منذ ولادته وحتى وفاته بدون تمييز. وبهذا المفهوم الاجتماعي للانسان الذي يتمتع بكل متطلبات الحياة الكريمة تكون الصورة العامة للمجتمع الاسلامي. وتحقيقا

لهذه الصورة تقوم الدولة برعاية هذا المجتمع المتوازن المتساوي الذي تحققه مبادئ العدالة والشورى والوحدة في نظرية الحكم الاسلامية .

الـوحدة

تقوم الوحدة على التقارب والتماسك. ولا تتحقق وحدة الأمة والمجتمع الا إذا ساد الرضا نفوس المواطنين وزالت اسباب الكره والتناقض من خلال شعور الفرد بأنه ينال في حياته ومشاعره وجهده كل دعم وحماية. ويشكل هذا العنصر النفسي في تحقيق الوحدة اساس نظرية الحكم في الاسلام خلافاً للنظرية الماركسية التي أرادت تحقيق وحدة المجتمع الشيوعي بالاكراه من خلال عنصر مادي يقوم على إزالة الملكية الفردية، وهو عنصر يتناقض عملياً مع اسلوب وفكر نظرية الحكم الاسلامي. ومثل ذلك ينطبق على النظرية الليبرالية التي تعتمد في اصل فكرها الحرية وسيلة لتحقيق وحده المجتمع وهي عنصر قانوني لا يكفي وحدة لتحقيق الرضا والطمأنينة لدى المواطن في مواجهة قصور الظروف المالية لدى الفرد عن تحقيق وتأمين متطلبات امور معيشته. وهو ما اضطر النظريـة إلى الاهتمام بتوفير الاستقرار النفسي للمواطن بالتجاوز عن الحرية وما تشترطه في النظام الليبرالي من حرية العمل وفقا لقانون العرض والطلب اقرار حقوقه الاقتصادية.

فالوحدة كمبدأ وهدف هي اساس النظرية الاسلامية التي تنطلق في تقرير احكامها وفرض التزاماتها على المجتمع من مبدأ وحدة المجتمع والأمة وتؤكدها عملياً من خلال سلطة الدولة، علاوة على الواجب الديني المفروض على المواطن.

تعني الوحدة بشكل عام تحقق حالتين في حياة الأمة.... حالة اصليه واساسية هي الحالة الوجدانية أو النفسية التي تتكون نتيجة احساس أفراد المجتمع بالرضا بسبب تماثل مصالحهم ورغبتهم في العيش المشترك وفقاً للقيم التي تنظم حياتهم واوضاعهم القانونية والاجتماعية، وتوحد بالتالي نظرتهم للحياة في المجالات المختلفة، وتدفعهم للتعاون في تطبيق هذه القيم التي تمثل مصلحة مشتركة لهم على المستوى الفردي والجماعي وتترتب على هذه الحالة الاصلية حالة تبعية هي الحالة السياسية. فالمواطنون الذين توحد نظرتهم للحياة فكرة مشتركة سيتفقون على اقامة دولة تكرس هذه القيم في دستورها الذي ينظم اصول العمل السياسي وممارسة السلطة بالشكل الذي يحفظ هذه القيم ويطبقها بشكل سليم.

تقررت الوحدة في نظرية الحكم في الاسلام بالآية الكريمة (أنما المؤمنون أخوة)، ولتأكيد الأخوة فرضت على المؤمنين التعاون (وتعاونوا على البر والتقوى) وأكدت الآية الكريمة (إن هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاعبدون).

العدالة

تعني العدالة بشكل عام سيادة الحق. وتعني العدالة في المجتمع أن تحمل السلطة طابعا اجتماعيا يعكس ارادة مجموع أفراد الأمة اغنياء وغير اغنياء في العيش المشترك والتعاون لتحقيق حياة كريمة لكل مواطن بحيث يتمتع بأمواله وحريته برعاية الدولة وحمايتها في المجالين السياسي والاجتماعي.

وتتطابق احكام نظرية الحكم في الاسلام وهي ترسم صورة المجتمع الاسلامي العادل مع هذا المفهوم للعدالة.

أولاً: العدالة في المجال الاجتماعي

تقوم فكرة العدالة في المجال الاجتماعي على مبدأ التوازن بين الفرد والمجتمع من خلال الاحكام التالية:

١- تعيين الحقوق الاقتصادية الاساسية للفرد تطبيقا لنص الآية الكريمة (أنك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى).

عددت الآية الكريمة الحاجات الضرورية للانسان ليعيش حياة كريمة وهي المسكن والمأكل والملبس. واكد عمر بن عبد العزيز هذه الحقوق بأعتبارها التزاما على المجتمع تتولى الدولة تنفيذه (لا بد للرجل من المسلمين من مسكن يأوي إليه رأسه وفرس يجاهد عليه العدو واثاث في بيته ومع ذلك فهو غارم فاقضوا عنه ما يمكنه من الدين).

٢- تشجيع الفرد على السعي نحو سعادته بمضاعفة جهده ليجني العائد الذي يحقق له حياة جيدة.

اقرت نظرية الحكم في الاسلام حق الملكية الفردية. وفي هذا احترام للنوازع الشخصية لدى الانسان وتأكيد لحريته. ويترتب على هذا المبدأ نتيجة هامة وهي ان الانسان مسؤول عن اعالة نفسه بالدرجة الأولى. فالعمل واجب على الفرد ما دام العمل متوفراً وما دام قادراً على العمل. فإذا عجز عن العمل لأي سبب تدخلت الدولة لتأمين حاجياته الضرورية. ويروى عن عمر بن الخطاب أنه لقي قوماً لا يعملون فقال ما أنتم فقالوا (متوكلون). فقال كذبتم فأنما المتوكل رجل القى حبة ثم توكل على الله. وقال (لا يقعدن احدكم عن

طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني وهو يعلم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضه).

فالعمل حق وهو في نفس الوقت واجب، وبذلك تلتقي النظرية الاسلامية في جعل العمل حقا وواجبا مع الماركسية التي نصت على ذلك في الدستور السوفياتي.

٣- تبني مبدأ عذم انحصار الثروة في فئة محدودة:

اكدت هذا المبدأ الآية الكريمة (حتى لا تكون الأموال دولة بين الأغنياء منكم). وقد حرصت الدولة الاسلامية على تطبيقه منذ بداية تشكلها في عهد الرسول وفي عهد الخلفاء الراشدين وعهد عمر بن عبد العزيز لأهميته في تحقيق المساواة بين الفقراء والأغنياء. وقد قام الرسول تطبيقاً لهذا المبدأ بتوزيع الفيء من غزوة بني النضير على فقراء المهاجرين والانصار ولم يعط الاغنياء وذلك لتحقيق التوزان بين الفقراء والاغنياء بقوله عليه الصلاة والسلام(حتى لا تكون الأموال دولة بين الأغنياء منكم). وفي هذا المجال قرر عمر بن الخطاب وهو يراجع سياسته التي كان يوزع فيها الأموال على كل المسلمين أن يقتصر التوزيع على الفقراء حتى لا يزيد الأغنياء غنى.

وتتطابق سياسة نظرية الحكم في الاسلام هذه مع سياسة الرأسمالية الشعبية والسهم الذهبي التي تطبقها حكومة المحافظين حالياً في بريطانيا بتحديد قيمة مساهمات الأشخاص في الشركات البريطانية لمنع تركز الثروة وإفساح المجال لكل المواطنين للمساهمة في الشركات أما سياسة السهم الذهبي فتعطي الحكومة صلاحية توجيه سياسة الشركات التي تساهم فيها ولو كانت قيمة مساهماتها أقل من ٥٠٪ من رأسمال الشركة.

٤- الضمان الاجتماعي:

فرضت النظرية العمل على كل فرد لتأمين قوته ومعاشه ما دام قادراً صحياً على العمل وما دامت فرص العمل متوفرة. كما فرضت النظرية اعطاء الفرد أجراً يكفيه ويساعده على تأمين حياته. فإذا عجز الفرد أو انعدمت فرص العمل تتدخل الدولة لمنح الفرد ما يحتاجه. فالضمان الاجتماعي مقرر بالنظرية حسب الشروط التالية :

أ- العمل حق وواجب:

وتأكيداً لذلك قدم رجلان للنبي عليه الصلاة والسلام يسألانه الصدقة من بيت المال فقلب فيهما النظر فرآهما جلدين فقال لهما(إن شئتما اعطيتكما ولا حظ فيها لغني أو قوي).

ب- منع الاسلام الاستغلال وأمر باعطاء العامل أجره كاملا بما يستحقه. فقد ورد بالحديث الشريف (اياكم والقسامة) قالوا ما القسامة ؟ قال الرجل يكون على طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا).

ج- اكدت الدولة مسؤوليتها في رعاية المواطن منذ ولادته وحتى وفاته في التطبيقات العملية لفكرة العدالة.

فقد فرض عمر بن الخطاب للمفطوم والمسن والمريض فريضة من بيت المال دون اشتراط الدين أي ان هذا الحق يرتبط بالمواطنة. وقد مر على قوم مجذومين من النصارى وهو في طريقه إلى دمشق بأمر بمنحهم ما يحتاجون من مال وقوت من بيت المال. كما أمر بمنح شيخ يهودي ما يحتاجه من بيت المال بأعتباره من المواطنين المساكين من أهل الكتاب. وقد فرض عمر بن الخطاب للمولود مائة درهم فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم وكان يفرض للقيط مائة درهم.

٥- اعتبار الثروة العامة ملكا لجميع المواطنين:

مع مراعاة احكام النظام القانوني وخاصة حق الملكية الفردية اعتبرت النظرية ولمواجهة الظروف الصعبة التي قد تتعرض لها الأمة أن الثروة العامة هي ملك للجميع. وقد ورد عن الأمام علي بن ابي طالب أن للفقراء في اموال الأغنياء ما يكفل لهم حياة خالية من الجوع والحرمان. فقد روى الفقيه ابن حزم الأندلسي عن الأمام علي قوله (إن الله فرض على الأغنياء في اموالهم ما يكفي الفقراء فان جاعوا أو عروا فبمنع الأغنياء).

ويدل قول الامام علي على قاعدتين مهمتين في النظرية:

أ- ضرورة تفعيل مبدأ التعاون والاخوة بين المسلمين لأن الفقر هو نتيجة للتقاعس في تطبيق مبدأ الاخوة والتعاون.

ب- إن النظرية ترعى كل الفئات في المجتمع وتحافظ على حقوقها. فإذا قررت أن للفقراء حقاً في مال الأغنياء فلا يعني ذلك مصادرتها بل أخذ قسم منها لمساعدة الفقراء.

ويعتبر قول الأمام علي تطبيقاً للآية الكريمة (وفي اموالهم حق للسائل والمحروم) أية ١٩ سورة الذاريات. وهذه الاية تجعل المال الخاص عند الحاجة ملكاً للأمة يحق لها أن تأخذ منه ما تراه ضرورياً للانفاق على باقي المواطنين المحتاجين. وهو تدبير احتياطي تلجأ اليه الدولة عندما لا تكفي الزكاة التي تفرضها الآية(وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) ويدفعها المسلم سنوياً لبيت المال.

العدالة في المجال السياسي

أقرت النظرية مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين مهما كانت عقيدتهم الدينية. فحرية كل مواطن وكرامته يصونها القانون ولا يسأل أو يعاقب الا إذا خالف القانون. وبعكس ذلك يشكل موقف الدولة ظلماً للمواطن. فضمانة العدل السياسي في الدولة الاسلامية أن تلتزم الدولة باحكام النظرية وتمارس السلطة لمصلحة الجميع فتحمي اموال المواطنين وحرياتهم وحياتهم وتمنع الاعتداء عليها من قبل الافراد العاديين أو المسؤولين بدون سند قانوني يبيح مؤاخذة المواطن.

ويترتب على العدل السياسي في الدولة قاعدتان:

أ- أن يتمكن المواطن من ممارسة حقه في انتخاب الحاكم ورقابة سياسته والتزامه بالعدل في ادارة شؤون الدولة بين المواطنين بمختلف فئاتهم.

ب- أن يكون القضاء مستقلاً فلا يخضع في احكامه الا للضمير والحق.

وفي التطبيق العملي لهذا المبدأ في الدولة الاسلامية نجد كثيراً من الامثلة البارزة:

١- اكد عمر بن الخطاب المساواة بين مواطنين الدولة في الحقوق في شكوى القبطي المصري ضد ابن عمرو بن العاص الذي ضرب القبطي لأنه تفوق عليه في سباق الخيل وكان يقول(أنا ابن الاكرمين). فاستدعى عمر بن الخطاب ابن عمرو بن العاص وقال للقبطي (اضرب ابن الاكرمين. متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً).

ويؤكد قرار عمر بن الخطاب حكم النظرية في المساواة أمام القانون وحق الحياة والحرية لكل مواطن.

٢- يقول عمر بن عبد العزيز موضحاً واجبات الحكم في هذا المجال (إن من اراد أن يصحبنا فليصحبنا في خمس.... يوصل الينا حاجة من لا تصل الينا حاجته ويدلنا من العدل إلى ما لا نهتدي اليه، ويكون عونا لنا على الحق ويؤدي الامانة الينا وإلى الناس).

وكتب عمر بن عبد العزيز الذي يعتبر عهده متمماً لعهد الخلفاء الراشدين كتاباً إلى اهل الحج ليقرأ عليهم قال فيه (أنا معول كل مظلوم . الا وأي عامل من عمالي رغب عن الحق ولم يعمل بالكتاب والسنة لا طاعة له عليكم وقد صيرت أمره اليكم حتى يراجع الحق وهو ذميم . الا انه لا دولة بين أغنيائكم).

أي أن عمر بن عبد العزيز حمل الحكام المسؤولية الشخصية بخروجهم عن الحق والقانون واباح للناس طردهم من مراكزهم .

ويؤكد عمر ذلك في حديث له في المسجد مع عمرو بن مهاجر (يا عمرو إذا رأيتني قد ملت عن الحق فضع يدك في تلابيبي ثم هزني ثم قل لي ماذا تصنع).

فالعدل في المجال السياسي كما تدل عليه مواقف الخلفاء الراشدين يعني ناحيتين: الاولى سياسية تتعلق بقانونية الدولة والاخرى قضائية تتعلق باستقلال القضاء.

أ- قانونية الدولة

ويعني ذلك ان يلتزم الحكام بالاحكام القانونية التي تنظم أوضاع الدولة والسلطة وعلاقات الناس مع الدولة ومع بعضهم البعض .

واكثر ما يهم المواطن في الناحية السياسية أن يتمتع بالحرية الكاملة في اختيار حكامه بدون ضغط أو إكراه من جهة وأن يتمتع بحق مراقبة الحكام ومحاسبتهم على سياساتهم ومدى توافقها مع أحكام النظرية .

ب- استقلال القضاء

تنص الاية الكريمة (واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقد كان الرسول الكريم والخلفاء الراشدون يؤكدون على هذة الناحية عند تعيين القضاة ويوجهون القضاة للرجوع الى الكتاب والسنة وعند خلو النص اللجوء الى الاجتهاد بوحي من الضمير. ولهذا كان القضاء في التطبيق العملي في كل العهود الاسلامية نموذجاً في نزاهته وحرصه على الحق بعيداً عن أي مؤثربحرص الحكام على عدم التدخل في شؤون القضاء، وسلوك القضاة النزيه وحرصهم على الحق مخافة الله والضمير.

فالقضاء كان بصورة عملية مستقلاً عن السلطة التنفيذية وفقاً للاسلوبين السائدين في هذا العصر وهما :

١- حرية القاضي بأصدار الاحكام وفقاً لقناعته وضميره وحسه بالعدالة.

٢- عدم تدخل السلطة التنفيذية في شؤون القضاء.

ألاسلوب الاول : نظراً للهالة التي كان الرسول الكريم والخلفاء الراشدون يحيطون بها القضاء وتشديدهم على خطورته في الدنيا والاخرة ، فقد كان المتورعون (الاتقياء) يبتعدون عنه ، ويرفضون تولي منصب القضاء خشية الظلم ، وذلك إتعاظاً من قول الرسول عليه السلام (من جعل قاضياً فقد ذبح من غير سكين). وأكد الرسول على خطورة عمل القاضي وضرورة العدل بما روته أم سلمة عن الرسول :(إذا ابتلي أحدكم بالقضاء فلا يجلس أحد الخصمين مجلساً لا يجلسه صاحبه. وإذا ابتلي أحدكم بقضاء فليتق الله في مجلسه ، وفي لحظه ، وفي إشارته).

الاسلوب الثاني : أما في مجال الاستقلال الاداري للقضاء وعدم تدخل السلطة التنفيذية في شؤونه فقد أيده الخلفاء الراشدون بشدة .

ويروي أياس عن عمر بن الخطاب انه إذا كثر عليه الخصوم صرفهم إلى زيد بن حارثة. وقد لقي عمر رجلاً ممن صرفهم الى زيد ، فقال له ما صنعت ؟ قال قضي علي يا أمير المؤمنين ! فقال عمر لو كنت أنا (يعني القاضي) لقضيت لك. قال ما يمنعك وانت ولي الامر ؟ قال لو كنت أردك إلى كتاب الله وسنة نبيه فعلت ، لكني أردك إلى الرأي والرأي مشترك. أي ان عمر رفض التدخل في شؤون القضاء رغم أن رأيه يخالف رأي زيد في القضية ما دام زيد قد أجتهد وهو المسؤول عن أجتهاده.

الديمقراطية

تبين لنا ونحن نرسم صورة المجتمع الاسلامي أن الفرد يتمتع بمركز متفوق في المجال السياسي. فهو يملك حق المشاركة في إدارة شؤون الدولة ومراقبة الحكام والتزام الحكومات باحكام النظرية . وبمطابقة دور الفرد في المجتمع الاسلامي بتعريف الديمقراطية يتبين لنا بوضوح ان المجتمع الاسلامي هو مجتمع ديمقراطي . فالديمقراطية تعني أن الامة هي مصدر السلطات . فعن طريقها يتم انتخاب هيئات الحكم التي تتولى التشريع أو التي تتولى ادارة شؤون الحكم ومؤسسات الدولة كما تخضع الحكومة لرقابة الرأي العام.

وحيث يرتبط شكل الديمقراطية بالدستور وأحكامه ،فإننا قبل أن نحدد شكل الديمقراطية في نظرية الحكم في الاسلام تمهيداً لوضع دستور الدولة الاسلامية سنلقي ضوءاً على اشكال الديمقراطية .

تتخذ الديمقراطية ثلاثة أشكال:

١- الديمقراطية المباشرة.

٢- الديمقراطية شبه المباشرة.
٣- الديمقراطية النيابية.

الديمقراطية المباشرة

يتولى الشعب في هذا النظام حكم نفسه بنفسه دون وساطة برلمان. ويقتصر تطبيق هذا النوع من الديمقراطية على بعض المقاطعات السويسرية لعدم امكانية تطبيقها لاسباب عملية في الدول ذات عدد السكان الكبير والمساحة الكبيرة.

تقوم الية ممارسة الديمقراطية المباشرة في المقاطعات السويسرية على النحو التالي :

١- تعتبر الجمعية الشعبية- التي تضم كل السكان- السلطة العليا في المقاطعة .

٢- الهيئة الادارية وتتولى الاعمال الادارية والتنفيذية تختارها الجمعية الشعبية ويقوم الشعب بأختيار أحد أعضائها ليكون رئيساً للجمهورية أو الحكومة.

٣- مجلس التشريعي ينتخبه الشعب لتحضير مشاريع القوانين لعرضها على الجمعية الشعبية العامة ويتولى المجلس التشريعي مع الهيئة الادارية إدارة المقاطعة.

تجتمع الجمعية الشعبية العامة في مكان فسيح ويقوم رئيس الهيئة الادارية بعرض وشرح المسائل العامة للمواطنين المجتمعين والتي حدثت في المقاطعة في العام المنصرم ومنها تقرير امين الخزانة عن مالية المقاطعة وتقر الجمعية الشعبية الحساب الختامي للموازنة ، ثم تنتخب الموظفين

والقضاة للعام المقبل وتقوم بتصديق أو رفض مشاريع القوانين التي أعدها المجلس التشريعي .

الديمقراطية شبه المباشرة

تقوم الديمقراطية شبه المباشرة على وجود برلمان منتخب يقوم بسن القوانين. وللشعب حق أقتراح القوانين كما له الاعتراض على القوانين التي يسنها أي حق التشريع المباشر. ويملك الشعب بالية معينة حق عزل النواب كأفراد أو حل البرلمان ككل كما يملك حق عزل رئيس الدولة .

باختصار تتجلى الديمقراطية شبه المباشرة بالمظاهر التالية:

١- الاستفتاء الشعبي — ٢- الاعتراض الشعبي

٣- الاقتراح الشعبي — ٤- حق الناخبين في إقالة النائب

٥- حق حل البرلمان — ٦- حق عزل رئيس الدولة

ولا يشترط أن يتبنى دستور الدولة التي تتبنى الديمقراطية شبه المباشرة لكل هذه المظاهر دفعة واحدة بل قد يتبنى بعض هذه المظاهر.

ففي سويسرا مثلاً الاستفتاء الشعبي مقرر في دستور الدولة الاتحادية وفي دساتير بعض المقاطعات .

اما الاقتراح الشعبي فيأخذ به الدستور الاتحادي بالنسبة للقوانين الدستورية ولا يجوز في القوانين العادية.

والاعتراض الشعبي باخذ به الدستور الاتحادي وبعض دساتير المقاطعات أما الحل الشعبي للبرلمان كله فيوجد في دستور بعض المقاطعات (برن، ولوزان).

وفي الولايات المتحدة الامريكية نجد وضعاً خاصاً ، فالولايات المتحدة تتبنى دساتيرها نوعين من أشكال الديمقراطية هما الديمقراطية النيابية وبعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة.

١- الديمقراطية النيابية:

يتبنى دستور الدولة الاتحادية النظام النيابي ولذلك يخلو الدستور الاتحادي من أي مظهر من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة.

٢- الديمقراطية شبه المباشرة :

تتبنى دساتير بعض الدول الاعضاء في اتحاد الولايات المتحدة الاميركية بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة.

أ- الاستفتاء الشعبي : نصت دساتير بعض الولايات المتحدة على ضرورة عرض القوانين على الشعب في أستفتاء.

ب- الاقتراح الشعبي : تأخذ دساتير بعض الولايات بمبدأ الاقتراح الشعبي بالنسبة للقوانين الدستورية. وتجيز دساتير بعض الولايات المتحدة سن القوانين دون تدخل المجالس النيابية بأن يتقدم عدد معين على الاقل من الناخبين بمشروع قانون يعرض على الشعب مباشرة فأذا أقره يصبح قانوناً نافذاً . وقد أقر هذا الاسلوب في ولاية داكوتا عام ١٨٩٨ وفي ولاية أوريجون عام ١٩٤٠ .

جـ- حق عزل النائب وهذا الاسلوب متبع في كل الولايات المتحدة الاميركية.

د- تدخل الشعب في الشؤون القضائية.

ويحق للشعب في ظل هذا المبدأ الاعتراض على قرار المحكمة العليا بعدم دستورية قانون ومنع تطبيقه لمخالفته للدستور وفقاً لصلاحياتها الدستورية

.فقد أجازت دساتير بعض الولايات (كولورادو مثلاً) للشعب حق التدخل في شؤون القضاء بشأن قرار قضائي يقضي بعدم دستورية قانون، والغاء هذا القرار وفرض تطبيق القانون.

الديمقراطية النيابية

يقوم هذا النوع على قيام الشعب بأنتخاب نواب يمارسون السلطة بأسمه ونيابة عنه خلال مدة معينة . وقد يتألف البرلمان من مجلس واحد أو مجلسين. وينقسم النظام النيابي لثلاثة أنواع :

١- حكومة الجمعية أو المجلسية

٢- الحكومة الرئاسية

٣- الحكومة البرلمانية

ويقوم النظام النيابي على مبدأ فصل السلطات الذي يقوم على اسناد السلطة إلى أفراد أو هيئات مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض لاقامة التوازن ومنع استبداد هيئة بالحكم في الدولة .

حكومة الجمعية

تقوم حكومة الجمعية على أساس وضع اختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد جمعية نيابية منتخبة من الشعب . ويقوم المجلس النيابي بتكليف هيئة يختارها بنفسه وتكون تابعة له وتقوم بتنفيذ سياسته وتنفيذ اوامره . ويتصف هذا النظام بالخصائص التالية:

١- يقوم على مبدأ اندماج السلطات

٢- تركيز السلطة في يد البرلمان

٣- يعهد البرلمان بالسلطة التنفيذية إلى وزراء يرأسهم رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء .

٤- يكون أعضاء السلطة التنفيذية في حكومة الجمعية مسؤولين سياسياً أمام البرلمان الذي يستطيع عزلهم.

ويلاحظ ان هذا النظام قد ينقلب بالممارسة العملية إلى نظام دكتاتوري حين يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الحاكم ، ويستمر في رئاسة الدولة طيلة حياته . وفي هذه الحالة تصبح العملية السياسية عكسية ، إذ يقوم رئيس الدولة بتعيين أعضاء البرلمان بدلاً من ان يقوم البرلمان بتعيين رئيس دولة كما حدث في تركيا في عهد اتاتورك . والعلاج الوحيد للحفاظ على الطبيعة الديمقراطية للنظام هو تحديد مدة عمل رئيس الدولة بمدة زمنية تضمن تغيير الزعامة حرصاً على العمل الديمقراطي. ونشير أيضاً أن التنظيم الدستوري الماركسي هو أقرب ما يكون لحكومة الجمعية.

النظام الرئاسي

١- يقوم النظام على مبدأ فصل السلطات إلى حد كبير.

٢- تنحصر السلطة التشريعية بالبرلمان المنتخب الذي يقوم بوضع القوانين كما يراقب السلطة التنفيذية.

٣- تتركز السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة الذي يخضع له الوزراء وله حق عزلهم كما يتمتع بصلاحية الاعتراض على القوانين التي يقرها البرلمان.

٤- لا يجوز الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وعضوية السلطة التنفيذية.

٥- أبرز أنظمة الحكم الرئاسية في العالم ونموذجها الرئيس هو النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الاميركية الذي يتسم بعدم جواز ترشيح رئيس

الولايات المتحدة نفسه للرئاسة لاكثر من مرتين مدتهما ثمان سنوات . ويوفر هذا الشرط ضماناً لعدم انقلاب النظام الديمقراطي إلى نظام دكتاتوري.

النظام البرلماني

١- يقوم على مبدأ فصل السلطات

٢- نشأ وتطور في انجلترا

٣- يقوم على وجود برلمان منتخب من الشعب

٤- رئيس الدولة غير مسؤول

٥- مجلس الوزراء ككل هو المسؤول سياسياً امام البرلمان . وهذه الخاصة هي أبرز صفات النظام البرلماني .

٦- تقوم العلاقة بين الوزارة والبرلمان على اساس التعاون مع حق البرلمان بمساءلة الحكومة عن اعمالها وحق الحكومة بحل البرلمان عند تفاقم النزاع بينهما واجراء انتخابات نيابية جديدة.

الديموقراطية في نظرية الحكم في الإسلام

الديمقراطية هي أحد الأسس التي تقوم عليها نظرية الحكم في الإسلام. ونستدل على أن الديمقراطية هِي مبدأ رئيس وأساسي في نظرية الحكم في الإسلام من ناحية الموضوع بإنفتاحها على الشعب، ومن الناحية الشكلية بإعتمادها الوسائل الديمقراطية في الدعوة للإسلام وفي ممارسة الحكم.

ونشير مسبقاً أن محاولة البعض التمييز بين الشورى والديمقراطية لا تستند إلى أساس علمي، لأنه يتجاهل المضمون المشترك بين الديمقراطية والشورى وهو الحكم الشعبي. ويرجع اللبس الذي وقع فيه هذا البعض إلى الخلط بين الحرية السياسية بإعتبارها أساس الحكم الديمقراطي والذي ينظمه الدستور، وبين الحرية الإجتماعية الكاملة للرجل والمرأة والتي دخلت المجتمعات الغربية بتأثير الفلسفة الوجودية والفلسفة الماركسية اللتين لا تؤمنان بالدين.

فالنظام الإجتماعي كما تحدده القيم الإجتماعية لا علاقة له بالسياسة وأصول الحكم. فقد كانت القيم الإجتماعية في بريطانيا مثلاً قبل الحرب العالمية الثانية لا تقر أن تعمل المرأة . ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية وضرورة إستمرار العمل في المصانع والشركات، فرضت أن تشارك المرأة في النشاط العام للمجتمع . فتغير القيم الإجتماعية الذي حصل في بريطانيا كما أسلفنا لم تكن له علاقة بالديمقراطية كمفهوم سياسي بل بظروف أخرى . فالنظام الإجتماعي في كل المجتمعات يرتبط أولاً بالدين وبالقوانين المدنية والجزائية ، كما يرتبط النظام الإجتماعي من جهة ثانية بالفلسفة كما كان الأمر في الدول الشيوعية .

على ضوء هذا التوضيح نستطيع أن نقول إن الديمقراطية هي مبدأ وأساس في نظرية الحكم في الإسلام سواء من حيث الموضوع أو من حيث الشكل . فمن حيث الموضوع فإن عمومية النص في الآية الكريمة { وأمرهم شورى بينهم } يعني أن الحكم لعموم الناس. فهم الذين أولاً يقررون أمورهم وأمور الدولة بالتشاور فيما

بينهم ويكون الاقتراع العام هو الوسيلة العملية للوقوف على رأي الناس أو الشعب الذي يزيد عدده عن الملايين ويحتاج لإجراء الشورى. كما أن ورود نص الآية بهذا الشكل يعني أن الحكم لا يرتبط بفئة ينحصر بها الحكم بل هو مفتوح لكل الناس. وكل فرد يتفق الناس نتيجة التشاور على إختياره يقوم بتولي المسؤولية .

كما أن الإسلام ثانياً تبنى في نطاق الشورى مبدأ الإدارة الديمقراطية للدولة من خلال الآية الكريمة {وشاورهم في الأمر}.

فإذا كانت هذه الآية تطلب من الرسول وهو نبي الله أن يشاور الناس في الأمور التي تخرج عن مجال الوحي، فإن تشاور الحاكم – وهو إنسان عادي – واجب ومحتم، ويعتبر شرعاً قاعدة أساسية في إدارة الدولة ، ويقتضي تقنينه في دستور الدولة الإسلامية .

فالحكم في الإسلام ديمقراطي من حيث الموضوع لأنه يجعل الحكم للشعب، أو بالإصطلاح الدستوري يرى الإسلام أن الأمة هي مصدر السلطات .

ومن حيث الشكل فقدكانت الوسائل الديمقراطية (الإقناع والتشجيع والقدوة) أساس التعامل في الدعوة للإسلام، كما كانت هذه الوسائل أساس الممارسة في العمل السياسي وإدارة الدولة على أساس الحرية والمساواة.

الوسائل الديمقراطية

الحوار هو أساس التعامل في النظام الديمقراطي وصولاً للرأي المشترك بالإجماع أو بالأغلبية. ولا يمكن في النظام الديمقراطي فرض رأي فرد أو رأي الأقلية على أغلبية المجتمع، فهذه من صفات النظام الدكتاتوري . ولا يمكن في نطاق الحوار الحر الوصول إلى الرأي المشترك إلا بالإقناع وبالإستناد للمنطق والحجة. ولا تتحقق القناعة إلا إذا لمس الناس النتائج الإيجابية لموضوع النقاش أو تأكدوا من إمكانية تحققها ، بما يشجعهم على تبني الموقف أو السياسة المطروحة للنقاش.

وتشكل القدوة وسيلة هامة في التشجيع . فالصدق و الأمانـة والإخـلاص فـي القـول والعمل والتي يفترض أن يتحلى بها الزعيم هـي التـي تشـجع النـاس علـى الإقتنـاع بصحة الرأي أو السياسة التي يقترحها على الشعب الذي يطلب منه منحه الثقة.

فالإقناع والتشجيع والقدوة هي وسائل العمل الديمقراطي . ويظهر بـالتحليل العلمـي والمنطقي أن هذه الوسائل هي أساس و عناصر ضرورية لعملية الشورى التي تقوم على الحوار بين الحاكم والناس وبين الناس أنفسهم في إطار من الحرية والمساواة.

وفي التطبيق العملي نجد أن هذه الوسائل كانت أساسية في الدعوة الإسـلامية. وفـي إطار هذا المفهوم فقد جعلت الآية الكريمة {وجادلهم بالتي هي أحسـن} مـن الإقنـاع وسيلة الدعوة للإسلام. فلـم يلجـأ الرسـول عليـه السـلام ولا الخلفـاء الراشـدون إلـى إكراه الناس لدخول الإسلام بغير قناعة. واعتبر الإسـلام النـاس الذيـن دخلـوه بغيـر قناعة منافقين وسموا كذلك. وقد أكدت مبدأ الإقناع الآية الكريمة {أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين} سورة يونس . وتخريجاً على مبدأ الإقناع وحرية العقيدة ترك الإسلام والدولة الإسلامية أمر العقيدة بين يدي أصحابها إما بالبقاء على عقيدتهم أو إعتناق الإسلام . وفي نطاق هذه السياسة أعطى الخليفة عمر بـن الخطـاب الأمـان لأهل القدس على أموالهم وكنائسهم، وكذلك عاهد خالد بن الوليد أهـل الحـيرة علـى أن لا يهدم لهم بيعة أو كنيسة .

وقد كان التطبيق الصادق لنصوص الشريعة عنصر تشجيع للنـاس لدخـول الإسـلام الذي لمسوا بالتطبيق مزاياه ورعايته للإنسان.

وحيث ان العدل والأمانه هي شروط فيمن يخلف رسول الله في قيادة المؤمنين فقد كان الخلفاء الراشدون يتمثلون في سلوكهم هـذه الشـروط مقدميـن بذلـك القدوة فـي تطبيق الشرع وإدارة شؤون الدولة بدون محاباة.

وتؤكـد التطبيقـات العمليـة بالإستناد للإقنـاع، أن الحريـة والمسـاواة همـا عنصرا العمل السياسي في نظرية الحكم في الإسلام على أساس التـوازن والتـلازم بين العنصرين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر. ولو أردنا ان نقارن ديمقراطيـة

الإسلام بالنظريتين الرئيستين لوجدها أن النظرية الإسلامية من حيث إهتمامها بالحرية تحقق مزايا الديمقراطية الليبرالية كما أنها من خلال إهتمامها بالعدالة والمساواة تكتسب صفة الديمقراطية الإجتماعية أو الإشتراكية التي تبنتها النظرية الماركسية .

الحرية

تعتبر نظرية الحكم في الإسلام الفرد أساس أحكامها وغاية جهدها لتوفير متطلبات الأمن والعيش لحياته. وهي إذ ترعى المواطن لذاته تعتبر ممثلة لكل مواطن وبالتالي ممثلة لجميع المواطنين بدون تمييز.. تحافظ على حياتهم وتصون حرياتهم وتحمي أموالهم وأملاكهم وتمنع الإعتداء على الفرد في حياته كما تمنع مصادرة أمواله ، مثلما تصون حرية غير المسلمين في عقيدتهم وتحمي أرواحهم وأملاكهم. وتشكل هذه الخاصة بالدولة الإسلامية بإعتبارها ممثلة لجميع المؤمنين إلتزاماً دستورياً على الحاكم يبرر في حالة الخروج على هذا الإلتزام خلعة وإستبداله بحاكم آخر . ويترتب على هذا المبدأ تمتع المواطن بحرية نقد سياسة الحاكم وحرية القول والإجتماع للتشاور في أمور المسلمين والمجتمع بشكل عام.

حرية القول

لا تمثل الدولة الإسلامية مصلحة طبقة أو فئة بل تمثل مصالح جميع المواطنين . ولهذا يملك كل مواطن الحق في الدفاع عن حقوقه وإنتقاد سياسة الحاكم إذا لم تتفق مع الأصول الدستورية والأخلاقية للإسلام . وقد سجل التاريخ السياسي للدولة الإسلامية مواقف كثيرة وجه فيها المواطنون للخلفاء الراشدين تساؤلاً عن سياستهم وتصرفاتهم بدون أن يقابل الخلفاء الراشدون ذلك بالغضب والعقاب. ويسجل قول الرسول الكريم • (إن أعظم انواع الجهاد كلمة حق في حضرة سلطان جائر) هذا الحق الدستوري للمواطن كما يشجعه على ممارسته .

حـرية الإجتماع

يفترض مبدأ الشورى أن يتمتـع المواطنـون بحريـة الإجتمـاع للتـداول فـي أمور حياتهم وفي سياسة الحكومة . ولذلـك يشكل هذا الحـق وضرورتـه السياسـية مبدأ دستورياً يجب رعايته والتأكيد عليه في الدستور الإسلامي. فلا معنى للشـورى بدون حرية الإجتماع .

المساواة

تشكل المساواة حجر الزاويـة فـي الدعـوة الإسـلامية. فقد رفضـت الدعـوة الإسلامية منذ بدئها حالة التمايز الطبقي التي كان يعيشها المجتمع الجاهلي، ودعـت للمساواة بين الناس بإعتبار المؤمنين أخوة {إنما المؤمنون أخوة} سورة الحجرات . والأخوة لا تكون إلا بين متساوين . ولذلـك وتحقيقـاً للمسـاواة أقـرت للمسـلم حقوقـاً إقتصادية تضمن له ضروريات الحياة من سكن وملبس ومـأكل وحتـى الـزواج فـلا يتميز الغني عن الفقير في أمور المعيشة. فالاسـلام هـو الـذي حقق لأول مـرة فـي التاريخ الإنساني المساواة السياسية والإجتماعية بين مواطني الدولة الإسلامية .

المساواة السياسية

كان الرسول الكريـم يتشـدد فـي مبدأ المسـاوة بيـن المسـلمين فـي الحقـوق والواجبـات ويرفـض مراعـاة أي إعتبـار مـن قرابـة أو جـاه أو لـون. فـالكل سـواء { المؤمنون سواسية كأسنان المشط} { والمسلمون تتكافأ دماؤهم وهـم يـد علـى من سواهم ويسعى بذمهم أدناهم } كما يقول الحديث الشـريف. وكـانت المسـاواة مطلقـة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، فلم يكن الرسول يميز نفسـه فـي المعاملـة عـن المسلمين وكذلك فعل الخلفاء الراشدون . وفي قصة الإعرابي الذي تساءل عن سـر طول ثوب عمـر بـن الخطـاب لأن مـا نالـه عمـر مـن حصـة فـي القمـاش لا تكفـي لخياطة ثوب بهذا الطول ورد عمر بن الخطاب مدافعاً عن نفسـه بأنـه حصـل علـى

الزيادة من حصة ابنه عبد الله وأنه لم يميز نفسه بحصة أكبر عند توزيع القماش . ولم يعتبر عمر تساؤل الإعرابي إعتداء على شخص رئيس الدولة بل ممارسة لحقه في الدفاع عن مبدأ المساواة .

المساواة الإجتماعية

سجلت نظرية الحكم في الإسلام سبقاً تاريخياً في مجال المساواة الكاملة بين المواطنين بإزالة الفوارق المادية في إمكانيات الحياة الكريمة بأسلوب أيجابي يحقق الديمقراطية الإجتماعية بشكل يتميز على أسلوب النظرية الماركسية. فهو إذ أقر حق كل مواطن في أن ينعم بحياة كريمة من أمواله الخاصة، فقد جعل التمتع بحياة كريمة من حق كل مواطن بشكل عام . فعمل الإسلام على تعميم الملكية الفردية بإقرار حق المواطن ببيت سكن يلتزم المجتمع بتأمينه إذا عجز الفرد عن ذلك . كما فرض الإسلام على المجتمع إلتزاماً لتأمين ضروريات الحياة اذا عجز الفرد عن تأمينها لظروف خارجة عن إرادته.

التنظيم الدستوري الاسلامي

تبين لنا فيما سبق أن الأمم تقوم بصياغة دستور الدولة وفقاً للنظرية السياسية التي تقتنع انها الانسب لتنظيم مجتمعها. وقد وجدنا أن الدستور السوفياتي جاء منسجما مع النظرية الماركسية التي تؤمن بالدكتاتورية لتحقيق اهدافها التي ترى في ازالة الملكية الفردية طريقاً لتحقيق المساواة.

ومن اجل ذلك الهدف تبنى الدستور السوفياتي مبدأ وحده السلطات في الدولة ضمانا لامساك الطبقة العاملة بالسلطة .

ولذلك كان تنظيم الدولة يؤكد حصر السلطة بالطبقة العاملة وممثليها من اعضاء الحزب الشيوعي الذي يعتنق النظرية الماركسية .

كما وجدنا ان دستور الولايات المتحدة جاء متطابقاً مع فلسفة جون لوك التي تقوم على الحرية والملكية الفردية وترى في مبدأ فصل السلطات ضمانا للحرية . ولذلك جاء تنظيم الدولة متوافقاً مع مبدأ فصل السلطات والحرية والملكية الفردية .

وقد وجدنا أن الديمقراطية والعدالة هما اساس نظرية الحكم في الاسلام التي تهدف لتحقيق وحدة المجتمع . وحيث لا يوجد دستور مكتوب للدولة الاسلامية ، فلا بد لصياغة الدستور الاسلامي من العودة الى نشأة الدولة في عهد الرسول وفي عهد الخلفاء الراشدين لنقف على تصورهم وبالتالي تطبيقهم لمبادئ النظرية العامة للحكم في اسلوب ادارة الدولة .

فالممارسة الادارية في الدولة الاسلامية في نشأتها تشكل مصدراً نستعين به في استخلاص المبادئ الدستورية التي سنعتمدها في صياغة الدستور الاسلامي.

الدولة في عهد الرسول ﷺ

الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام هو نبي وصاحب رساله لهداية الناس وتوجيههم نحو السلوك الأفضل في حياتهم الدنيا لينالوا الجنة في الحياة الاخرة .

وتتناول رسالة الاسلام تنظيم علاقة الانسان بخالقه من خلال العبادات ، وتنظيم علاقات الافراد ببعضهم البعض في الامور المدنية والاحوال الشخصية .

ويختلف وضع الرسول في مكة في بداية الدعوة عن وضعه في المدينه المنورة بعد الهجرة اليها. فقد كان يؤدي الرسالة في مكة في ظل مجتمع سياسي بسيط يسيطر على شؤونه كفار قريش. ولذلك كانت الدعوة تقتصر على أمور العبادة. أما في المدينة المنورة فقد كان الوضع مختلفاً. فقد أدى انتشار الاسلام بين أهل المدينة إلى المساعدة في قيام دولة يرأسها الرسول. وقد اتاح قيام الدولة الاسلامية في المدينة المنورة الفرصة لبلورة احكام النظرية بشكل مفصل يشمل الأمور المدنية الى جانب العبادات . وكان القرآن والسنة هما مصدر التشريع في أمور الدين والدنيا . وقد تأسس جيش من المؤمنين للدفاع عن العقيدة والدولة الاسلامية أولاً ثم القيام بالفتوحات لنشر الاسلام.

تتميز فترة الدولة الاسلامية في عهد الرسول الأعظم بأنها مرحلة التأسيس . فقد تبلورت النظرية بشكل واضح ، وكانت الممارسة الادارية لأمور الدولة مصدراً دستورياً للدولة . فالتصرفات الصادرة عن الرسول نوعان :

١- التصرفات من أعمال كان يقوم بها من تلقاء نفسه وأقوال كان يبديها حول ما يعرض أمامه من أحداث ومسائل وجميعها تأخذ صفة التشريع الملزم والثابت على مدى الأزمان.

٢- التصرفات التي كان يقوم بها في ادارة أمور الدولة العادية في مجالات الحرب والعلاقات الدولية .

وفي عهد الرسول وحياته تبلورت مبادئ اساسية في التنظيم الدستوري

في نظرية الحكم في الاسلام.

المبدأ الأول: انفتاح الحكم للناس

تؤكد الممارسة الفكرية والعملية أثناء حياة الرسول أن الحكم مفتوح للناس. فلم يرد نص في القرآن الكريم يشير من قريب أو بعيد أن الحكم وراثي، كما لم يبدر عن الرسول قول يجعل الحكم وراثياً في نسله أو أنه محصور في فئة .

بل إن الرسول أكد في التطبيق العملي حق الشعب بالحكم حين كلف ابا بكر ان ينوب عنه بالصلاة بالمسلمين ولم يكلف بهذه المهمة القيادية احد ابناء عمومته حتى لا تختلط الامور ويعتقد الناس أن الحكم وراثي.

المبدأ الثاني:

يعتبر الرسول الكريم بمنزلته كنبي المصدر والمرجع في تقرير أمور الشرع في المجال الديني والمدني والسياسي. ومثلما ان امور الشرع كان ينفرد في تقرير احكامها الرسول الكريم عن طريق الوحي أو بما يقوله أو يقره من أعمال، فقد كانت مواقف الرسول في ادارة امور الدولة مرجعا واساساً في نظرية الحكم بالنظر لكون هذه المواقف تتفق وتفسر في نفس الوقت مقاصد الشرع وأهدافه .

ففي التطبيق العملي لحكم الآية الكرية (وشاورهم في الأمر) كان الرسول ﷺ يقوم – رغم مكانته كنبي – في التشاور مع الصحابة في أمور الدولة العادية التي تخضع للظروف المتغيرة بحسب المكان والزمان . وقد اكدت ممارسة الرسول للتشاور مع الصحابة مبدأ دستوريا وهو عدم انفراد الحاكم بالسلطة وضرورة التشاور مع أهل الرأي والفكر. فإذا كان الرسول وهو صاحب الوحي ومبلغ الرسالة يشاور في امور الحكم، فمن باب أولى أن يقوم الحكام وهم بشر عاديون بالتشاور مع أهل الرأي. ويشكل سلوك الرسول في التشاور مبدأ دستوريا في نظرية الحكم في الاسلام بالتمييز بين الحاكم باعتباره سلطة تنفيذية وبين أهل الرأي باعتبارهم يمثلون مشاعر الناس ومصالحهم . وإذا اتفقنا أن الاسلام يجعل الحكم من حق الناس

فإن ممارسة الرسول تؤكد ضرورة فصل السلطة التنفيذية عن أهل الرأي الذين يقتضي على الحاكم مشاورتهم.

فالفصل بين السلطة التنفيذية وسلطة أهل الشورى هو المبدأ الدستوري الذي يستخلص من ممارسة الرسول في ادارة الدولة وتتجلى قيمة هذا المبدأ في حرص الخلفاء الراشدين على تبنيه. ومرد ذلك اهتمام الرسول ﷺ وتقييمه الكبير لهذا المبدأ.

الدولة في عهد الخلفاء الراشدين :

يتميز عهد الخلفاء الراشدين بقيمة هامة في حياة الدولة الاسلامية . وتعود أهمية فترة الخلفاء الراشدين لسببين:

١- قيمتهم الخاصة باعتبارهم من الاشخاص الذين اصطفاهم الرسول والذين قال عنهم (اقتدوا بالذين بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود) أخرجه الامام احمد في مسنده والترمذي في سننه. وقال الرسول ﷺ (دعوا لي اصحابي فوا الذي نفسي بيده لو أنفقتم مثل (احد) ذهبا ما بلغتم أعمالهم) . وقوله (انا في الجنة وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف. قال سعيد بن زيد ولو شئت ان اسمي العاشر سميته . قيل ومن هو قال انا) اخرجه الامام الترمذي.

٢- تتماثل الممارسة في عهد الخلفاء الراشدين كما تتماثل قيمتها السياسية العالية في مجال العدل في عالم الدولة والفكر السياسي، مما يدل أن هناك مثلاً عليا واحدة توجه سلوكهم وتكسب ممارستهم قيمة دستورية لدرجة اعتبارها مبدأ ثابتاً في النظام الدستوري الاسلامي للاسباب التالية :

أ- كان الخلفاء الراشدون ملازمين للرسول ﷺ ، وأخذوا عنه في الحديث والسلوك، وهو ما كان ينعكس في اقوالهم وافعالهم وسلوكهم . ويجعل هذا الواقع أقوالهم ومواقفهم سوابق هامة في التفكير والتدبير السياسي لأمور الدولة لصلتهم بالرسول.

ب- لم يحاول الخلفاء الراشدون أن يتحصنوا بمكانتهم المستمدة من علاقتهم بالرسول لكي يعاملوا أو يتصرفوا خارج صفتهم كبشر ومواطنين عاديين .

جـ- ان التنظيم الدستوري للدولة هو من الأمور العادية في حياة المسلمين ولاعلاقة له بالعقيدة الدينية .

يشمل التنظيم الدستوري شكل الحكم ، وتنظيم هيئات الحكم ثم شكل الدولة . ويشكل عهد الخلفاء الراشدين قيمة كبيرة في التنظيم الدستوري الاسلامي بسبب عدم وجود دستور مكتوب.

فقرب الخلفاء الراشدين من الرسولﷺ وملازمتهم له يجعلهم اكثر الناس فهماً لروح الشرع ولمبادئ نظرية الحكم وأهدافها . ويكسب هذا الواقع عهد الخلفاء الراشدين قيمة عملية خاصة بما يرسمه من مبادئ دستورية تشكل مرجعاً واساساً في تنظيم الدولة الاسلامية . فان قرب الخلفاء الراشدين من الرسول الكريم واقتدائهم بسلوكه يجعل عهدهم كانا س عاديين ترجمة حرفية لمفاهيم الحكم كما كان يراها الرسول ويحرص على تطبيقها الأمر الذي يجعل عهد الخلفاء الراشدين امتداداً لعهد الدولة الاسلامية بقيادة الرسول الكريم بكل ما يترتب على ذلك من قيمة كبيرة متميزة وتاريخية لعهد الخلفاء الراشدين في النواحي الدستورية والادارية والسياسية .

واستناداً لهذه المكانة لعهد الخلفاء الراشدين والاسس التي استند اليها الخلفاء الراشدون سندرس تطبيقاً دستورياً عملياً لدولة اسلامية تبنت الاسس التاريخية للدولة الاسلامية في عهد الرسول عليه السلام وفي عهد الخلفاء الراشدين واعتبرتهما نموذجاً تنقل عنه احكام نظامها الدستوري . هذه الدولة الاسلامية هي الدولة اليعاربيه.

سنتحدث باختصار عن عهد الخليفة ابي بكر الصديق كنموذج لدولة الخلفاء الراشدين باعتباره أول الخلفاء الراشدين .

عهد ابي بكر الصديق

١- صفة رئيس الدولة :

كان ابو بكر الصديق تاجراً وبعد انتخابه خليفة لرسول الله في قيادة المسلمين، أراد أن يستمر في حياته كتاجر الى جانب عمله السياسي كرئيس للمسلمين . فراجعه الصحابة طالبين منه التفرغ لعمله كرئيس للدولة ، وتكريس كامل وقته لممارسة المسؤولية الخطيرة باعتباره رئيس السلطة العامه . وهذا ما حدث فعلاً. وبذلك استحدث منصب رئيس الدولة الذي يتم اشغاله بالانتخاب ويمارس صاحبه السلطة باسم المسلمين .

٢- المبادئ الدستورية :

سن ابو بكر مبادئ دستورية في النهج الذي رسمه لنفسه في ادارة الدولة ، فقد حدد في الخطبة التي القاها بعد انتخابه خليفة المثل العليا في نظرية الحكم في الاسلام.

(اني وليت عليكم ولست بخيركم ؛ فان احسنت فأعينوني ، وإن اسأت فقوموني، الصدق امانة والكذب خيانة، الضعيف فيكم قوي عندي حتى أخذ له الحق، والقوي عندي ضعيف حتى أخذ منه الحق، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله الا ضربهم الله بالذل ولا تشيع الفاحشة في قوم الا عمهم الله بالبلاء، اطيعوني ما اطعت الله ورسوله فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم).

تمثل خطبة ابي بكر عدداً من المثل العليا في نظام الحكم في الاسلام .

أ- الولاية اي الانتخاب لرئيس الدولة .

ب- المساواة بين المواطنين بدون تمييز بسبب الجاه او النسب.

جـ- خضوع الحاكم لرقابة الشعب من حيث التزامه بالشرع وأداء

المسؤولية بامانة بالتشاور مع زعماء الأمة .

د- رفع الاحجاف والظلم عن أي مواطن .

هـ- مسؤولية الحكومة عن رعاية حقوق المواطنين لتطبيق احكام الشرع.

و- العدل اساس وهدف الحكم وهو مقياس صلاحه.

٣- المشورة مع أهل الراي من الصحابة في أمور الدولة وشؤون المسلمين تنفيذاً للايه الكريمة (وشاورهم في الأمر) التي كان الرسول الكريم يحرص على تطبيقها . وقد اصلت هده الممارسة العلاقة بين الحاكم وأهل الرأي وجعلتها مبدأ دستوريا ثابتاً يجب التزامه وتطبيقه .

يعتبر عهد ابي بكر الصديق نموذجاً لعهد دولة الخلفاء الراشدين . فالممارسة واحدة من كل الوجوه في عهد دولة الخلفاء الراشدين.

يعود هذا التماثل في ادارة الدولة بين الخلفاء الراشدين ، الى ان كل واحد من هؤلاء الخلفاء كان يقتدي بالرسول الكريم في سلوكه ، وفي اسلوب ادارة الدوله ، وبالذات في الحرص على العدل وفي تطبيق احكام نظرية الحكم خاصة رعاية الفقراء،

لهذه الاسباب لا نجد فرقا في التفكير واسلوب ادارة الدولة بين ابي بكر وعمر بن الخطاب وكذلك عثمان وعلي. وبهذا الاعتبار يشكل عهد الخلفاء الراشدين ممارسة دستورية وإدارية متماثلة حققت قيمة عالية في الفكر السياسي واعتبرت مرجعاً سياسياً ودستورياً بالنسبة للمسلمين ، يفرض بحكم أهميته وقيمته استخلاص الاحكام منه لصياغة دستور الدولة الاسلامية . هذه المكانة والابداع لدولة الخلفاء الراشدين هو الذي جعل الامامة الاباضية تعتبر دولتها في عمان امتداداً لدولة الخلفاء الراشدين، فلا نجد فارقاً في التنظيم الدستوري لدولة اليعارية عنه في دولة الخلفاء الراشدين. وفي الواقع العملي تشكل دولة اليعارية تطبيقاً واعياً لدولة الخلفاء الراشدين يقدم في التنظيم الدستوري نموذجاً لدستور الدولة الاسلامية كما يتبين من دراسة دولة اليعارية وتنظيمها الدستوري.

الدولة اليعاربية

تشكل المثل العليا للدولة الاسلامية في عهد أبي بكر والخلفاء الراشدين قيمة دستورية عليا في النظام الدستوري الاسلامي لسببين الاول تشريعي والثاني عملي:

السبب التشريعي :

إن صدور هذه المبادئ عن الخلفاء الراشدين يعطيها قيمة تشريعية ويجعلها مصدراً ومرجعاً في النظام السياسي في الاسلام ، فالخلفاء الراشدون هم من اقرب صحابة رسول الله اليه ، وبالتالي يعتبرون الاقرب لفهم روح الشرع واصول الحكم، ويؤكد ذلك تشابه الممارسة السياسية والادارية في عهد الخلفاء، الراشدين ، فلو لم تكن هذه المثل من اسس الحكم ومقاصده لما اتفق الخلفاء الأربعة على اتباعها ولما اعتمدها عمر بن عبد العزيز.

السبب العملي:

اسبغ التطبيق العملي للمثل العليا للدولة الاسلاميه كما بينتها خطبة ابي بكر- قيمة انسانية عالية على عهد الخلفاء الرشدين . فقد أدى حرص الخلفاء الراشدين على هذه المثل في ممارسة السلطة الى شيوع العدل بين الناس في المجال السياسي والاجتماعي ، مما دعم وحدة المجتمع الاسلامي وساهم في انتشار الاسلام. فالعدل الذي ولده تطبيق هذه المثل جعل شخصية الخلفاء الراشدين المثاليه التي كانوا يقتدون بها بالرسول الكريم- نموذجاً انسانياً ممكن التحقيق كما جعل ممارسة الدولة في عهد الخلفاء الراشدين سوابق تعتبر مرجعاً دستورياً من جهة ونموذجاً عملياً يستحق الاقتداء به .

هذا السببان اللذان ميزا عهد الخلفاء الراشدين في التاريخ الاسلامي كما ميزاه في الفكر السياسي عالمياً هما اللذان يشدان الامة الاسلامية الى بعضها في محاولة بناء الدولة الاسلامية على اسس دولة الخلفاء الراشدين. وضمن هذا التوجه قامت الدولة اليعاربية في عمان .

اعلنت الامامة الاباضية في الدولة اليعاربية انها تتبع في حياتها العامة وتستمد تنظيمها الدستوري من سنة الرسول عليه السلام وخطوات الخلفاء الراشدين الذين كانوا يقتدون بالرسول.وقد انتخب اول أمام أباضي وهو الجلندي بن سعود بن جيفر عام ١٣٤ هجرية الموافق ٧٥١م.

يقوم النظام الدستوري للدولة اليعاربية المقتبس من أصول الحكم في عهد الخلفاء الراشدين على فكرتين رئيسيتين .

الأولى : وتتعلق بشخص الامام رئيس الدولة الذي يشترط أن تتوفر فيه الصفات الخلقية العالية التي كان يتصف بها الخلفاء الراشدون .

الثانية : وتتعلق باقامة هيئة شعبية تمثل أهل الرأي والحل والعقد في الأمة تتولى انتخاب الامام من جهة كما تتولى رقابة سياسة الامام رئيس الدولة وإدارته للدولة من جهة ثانية .

الفكرة الأولى

الامام وصلاحياته

تشكل فكرة الامام العادل محور دولة الامامة الاباضية اليعاربية . وتدور فكرة الامام حول ضرورة توفر شروط العدل التي توفرت في الخلفاء الراشدين (الذين هم أهل الطريق القويم وأهل الصراط المستقيم الذي جاء به الرسول وعليه مضى الخليفتان الراضيان المرضيان ابو بكر وعمر حتى لقيا وجه ربهما) ، في الامام، وتوافقاً مع فكرة العدل يصحح الاباضيون عثمان بن عفان في صدر خلافته إلى أن اخذ يخرج عن مبدأ الشورى ومشاركه أهل الرأي عندما تقدمت به السن وأخذ

يخضع لتأثير أقاربه من بني أمية حيث ثار عليه الشعب وخلعه . كما يتفق الاباضيون مع علي حتى حادثه التحكيم حين حكم الرجال على حكم امضاه الله ، فاخضع رأي اغلبية المسلمين بانتخابه الى حكم رجلين مما يخالف مبدأ الشورى.

وترتبط شروط العدل التي تشترط بالامام من أمانة وكفاءة وصدق، بالالتزام بتطبيق المثل العليا – أو بالمبادئ الدستورية بلغة العصر. فالمثل العليا للدولة اليعاربية – المنقولة عن المثل العليا التي التزم بها الخلفاء الراشدون يهدف الى تحقيق العدل ومنع الظلم وتحقيق المساواة بين المواطنين . وسنوضح هذه الفكرة بالتطبيق العملي في بيعة عزان بن قيس والقسم الذي اداه على التزام مبادئ العدل الدستورية في ممارسة سلطاته من جهة ثم تقييم عهده بعد وفاته على ضوء هذه الشروط وممارساته الادارية .

الفكرة الثانية

الهيئة الممثلة للشعب

تحقيقا لشروط العدل ، تتمسك الامامة الاباضية بمبدأ الشورى في الحكم . ولهذا السبب في الحرص على شروط العدل وبسبب البعد الزمني عن عهد الخلفاء الرشداين فقد توسعت في تفسير فكرة الشورى في بعديها السياسي والاداري.

فقد وسعت مدى ومجال الشورى في البعد الموضوعي لتشمل الشعب باكمله في انتخاب الامام .

كذلك وسعت مدى الشورى في المجال الاداري. فقد فرضت على الامام التشاور مع ممثلي الشعب في هيئة أهل الحل والعقد تطبيقا للاية الكريمة التي امرت الرسول بالتشاور مع اهل الرأي(وشاورهم في الأمر) . وفي هذا المجال الأداري جعلت من المثل العليا للدولة والدستور الاسلامي حدوداً لسلطة الامام من جهة كما فرضت عليه أن يرجع للناس في الامور السياسية المصيرية .

وسنوضح هذين المفهومين في التطبيق العملي في انتخاب عزان بن قيس وبيعته .

الفكرتان في التطبيق العملي

أولاً: انتخاب الامام وصلاحياته

١- انتخاب الامام

المبدأ الدستوري الرئيس في الدولة اليعاربية هو أن الحكم مفتوح للشعب ولا بد من انتخاب الامام من قبل أهل الحل والعقد وموافقة الناس على هذا الانتخاب . فلا ولاية للعهد لدى الدولة اليعاربية وبالأحرى الامامة الاباضية . واذا كان قد جرى انتخاب عدد من الائمة من العائلة اليعاربية ، فقد تم ذلك - رغم معارضة قسم من الناس لهذا الانتخاب ضمن العائلة الواحدة - بسبب ظروف الحرب والاعتداءات التي كانت تتعرض لها عمان من قبل البرتغاليين والفرس.

- شروط الامام وصلاحياته

رغم ما يظهر من أن الحكم تولته العائلة اليعاربية في عمان ، فقد كان الانتخاب هو الطريق الذي يتم بموجبه اختيار الامام ، الذي تتوافر فيه شروط العدل والكفاية ، ليبايعه الناس على طاعة الله ورسوله محمد غير ناظرين في ذلك الى بيت او قبيلة بل إلى ماضي ذلك الشخص المرشح للامامة من الروح والمقدره والكفاية . فان قام بالشروط وسار على النهج القويم ، (فلم يخالف العلماء وأهل الحل والعقد) و(لم يرتكب محظوراً) فعليهم طاعته وكان وليا مقدساً عندهم . وإن خالف وتعدى خلع ورفض وقدموا غيره .

ويظهر من هذه الدراسة وفقاً لاحكام القانون الدستوري .

أ- لا بد أن يتمتع المرشح بالكفاءة والخلق لينتخب اماماً .

ب- يمارس الامام صلاحيات الحكم كاملة كرئيس للدولة تحت اشراف اهل الرأي.

جـ- يلتزم الامام بالمثل العليا لنظرية الحكم في الاسلام كما أقرها

الخلفاء الراشدون فإن خرج عنها خلعوه وانتخبوا غيره .

يقول عبد الله السالمي المرجع الكبير للاباضية في هذا المجال:

(ونرضى من ملوك قومنا أن يتقوا الله ولا يتبعوا أهواءهم ولا يجحدوا سنة ولا يصروا على ذنب بعد معرفته وأن يضعوا الصدقة والفيء حيث أمرهم الله).

ويشير قول الشيخ السالمي الى ناحيتين في شرط ممارسة السلطة هما ، العدل في الحكم ، والامانة في انفاق المال العام وحسب الغايات التي بينتها نظرية الحكم في الاسلام.

ثانياً: التمثيل الشعبي

فهمت الامامة الاباضية حقيقة فكرة الشورى بكونها تقوم على مبدأين هما التمثيل الشعبي وحق الشعب في اختيار الامام من جهة ثم حقه في رقابة الحاكم والتأكد من التزامه بمبادئ نظرية الحكم في الاسلام في ممارسته للسلطة من جهة أخرى.

أ- حق الشعب في انتخاب رئيس الدولة .

يرتبط انتخاب الامام اولاً بالظروف الاجتماعية والسياسية التي تسود في كل فترة زمنية معينة ، ثم بروز الشخصية المؤهلة لاشغال مركز الامامة في اوساط اهل الحل والعقد وفي الشراة.

والشراة هي جمع شرى. والشراة في اصطلاحهم لفظ يقصد به جماعة تتركب من أربعين رجلاً فما فوق اشتروا آخرتهم بدنياهم اي ان الامام يختار لعلمه وتأييد الأغلبية الشعبية كما يستفاد من كلمة الشراة .

ويتم انتخاب الامام (في تلك الايام وفي ذلك العصر) بالطريقة التالية :

١-يتم التقصي عن سرائر المرشحين للامامة وخفايا مقاصدهم وأعمالهم .

٢- يتم التراسل بين أهل الحل والعقد في العشائر والقبائل التي تتكون من

مجموعها الأمة – والتشاور حول المرشحين حتى يستقر الرأي على الشخص القادر على تحقيق المهمة فيتم انتخابه في اجتماع يعقده اولئك ، ثم يشهرونه للناس ليحصلوا على موافقتهم . أي ان انتخاب الامام مرهون بموافقة أهل الحل والعقد والناس معاً.

ب– حق الشعب في رقابة الحاكم

تعتبر الامامة الاباضية نص الآية الكريمة الموجهة للرسول الكريم (وشاورهم في الأمر) اساساً في النظام الدستوري للدولة . فقد كان يشترط على الامام المنتخب أن يتشاور في امور الدولة والامة مع المسلمين وأن لا يمضي أمراً الا بموافقتهم .

تشكل المبادئ الدستورية التي سارت عليها الدولة اليعاربية قيمة كبيرة بالنسبة للدولة الاسلامية بشكل عام . فهي تبرز أهمية عهد الخلفاء الراشدين كاساس ومرجع في تنظيم الدولة الاسلامية من جهة ، وتعرض مفهوم الشورى بشكل متطور يتناسب ومستوى التطور العلمي والسياسي في زمان الدولة اليعاربية ، الأمر الذي يتيح لجيلنا الحاضر الاستفادة من التقدم العلمي العصري في تطوير مفهوم الشورى واسلوب تنظيم الدولة ليتناسب مع روح العصر.

تكشف بيعة عزان بن قيس بوضوح المبادئ الدستورية التي كانت تسير عليها الامامة الاباضية .

بيعة عزان بن قيس

يصف عبد الله الساعي مبايعة الامام عزان بن قيس فيقول(بانه حين وقعت خيرة المسلمين على عزان بن قيس بعد التشاور والتناظر، وكان رؤساء الحاضرين يومئذ الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، والشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي والشيخ حمد بن سليم الغاربي ومن معهم من اخوانهم و(وجوه القبائل) و(خاصة) المسلمين و(عامتهم) فبايعوه يوم الجمعة بعد العصر يوم ٢٢ من جمادي الآخرة سنة ١٢٨٥ وبايعه الخاص والعام ، وضربتا المدافع اعلاماً. وقد بويع الامام عزان بن قيس

على النحو التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصبناك اماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط ان لا تعقد راية ولا تنفذ حكماً ولا تمضي امراً الا برأي المسلمين ومشورتهم. وقد بايعناك على انفاذ احكام الله تعالى واحكام حدوده، وقبض الجبايات، وإقامة الجمعات، ونصرة المظلوم، واغاثة الملهوف، وأن لا تأخذك في الله لومة لائم، وأن تجعل القوي ضعيفاً حتى تأخذ منه حق الله والعزيز ذليلاً حتى تنفذ فيه حكم الله، وأن تمضي على سبيل الحق أو تفنى روحك فيه، وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين.

المثل العليا والمبادئ الدستورية للدولة الاباضية

تكشف بيعة عزان بن قيس المثل العليا للدولة الاباضية كالتالي:

١- الانتخاب من قبل العامة والخاصة هو اساس الحكم

٢- ممارسة الحكم تحت اشراف مجموع المسلمين وأهل الرأي والشورى.

٣- اقامة العدل على اساس المساواة.

٤- اداء القسم على تنفيذ ذلك.

يقول الشيخ السالمي بان هذه الشروط التي ذكروها في هذه البيعة انما هي شروط يشترطها المسلمون على الامام كي لا يدخل في أمر لا يسعه الدخول فيه. وانما اختاروا عزان بن قيس للامامة مع أنه في الجماعة من هو اكثر منه علماً -ولا يبلغ علمه معشار ما عند بعضهم- لكونه من بيت السلطنة، وتفرسوا فيه صدق اليقين وقوة الايمان، وعزيمة الصبر، وشدة الوفاء، وحسن الاتباع وغاية الورع، فصدق الله فيه ظنهم، وقام بما حملوه من الواجبات ووفى بما عليه وزيادة، حتى

ذهبت في سبيل الله روحه والمسلمون عنه راضون .

وقد تناول شيوخ المذهب الاباضي في اجتهاداتهم مفهوم ونظام الحكم وبينوا الافكار والمثل العليا للنظام الدستوري في الاسلام كالتالي :

١- يقوم الحكم على فكرة البيعة وفق المبادئ التالية :

أ- الولاية . اي انتخاب الحاكم رئيس الدولة .

ب- المراخاه .. فالامامة الاباضية تشترط لاستمرار ولاية الامام رضا الناس عنه نتيجة سيادة العدل ، وعدم اظهار الجور.

ج- البراءة .. اذا ظهر الجور من الحاكم الامام برئوا منه واسقطوه .

٢- لاحجابة في الحكم ، فالحاكم يجب أن يظل بابه مفتوحاً لكل مظلوم أو مراجع وذلك دفعاً للجور والظلم.

٣- التمييز والفصل بين مركز الامام ومركز أهل الرأي الذين يشاركون الامام في رسم السياسة العامة للدولة . وتتشكل هيئة أهل الرأي من ممثلين عن القبائل والعشائر تختارهم قبائلهم وعشائرهم لهذا الغرض. وتشكل هذه المبادرة التمثيلية لهيئة أهل كرأي نموذجاً يقربه من المجالس النيابية في العصر الحديث .

٤- المال يؤخذ من الناس لسبب شرعي ويدفع لسبب شرعي.

٥- العمل واجب ولاحظ في بيت المال لقوي وقادر على العمل.

وإذا قابلنا هذه الافكار التي كانت توجه دولة اليعاربة بالمبادئ والأصول في التنظيم الدستوري الحديث، تبين لنا أن التنظيم الدستوري لدولة اليعاربة كان يقوم على المبادئ التالية :

١- الامة مصدر السلطات .

٢- يتولى السلطة التنفيذية الامام الذي ينتخبه الناس.

٣- تراقب السلطة التشريعية السلطة التنفيذية ، وتتكون السلطة التشريعية من ممثلين للقبائل والعشائر.

٤- السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة التشريعية ولا تملك السلطة التنفيذية (الامام) حل هيئة اهل الرأي .

٥- الحرية والمساواة هما اساس الممارسة السياسية .

٦- العدل اساس الحكم ومقياس صلاحه .

٧- توجيه السلطة العامة لدعم مركز الفرد و(ضمان نعم الحرية) و(السعي نحو السعادة) بمساعدة الافراد المحتاجين للعون من بيت مال المسلمين .

يشكل التنظيم الدستوري لدولة اليعاربة كيانا سياسيا ديمقراطياً يتشابه من حيث الشكل والممارسة الدستورية مع النظام النيابي الرئاسي. وأقرب شكل لدولة اليعاربة ونظامها الدستوري هو النظام الرئاسي في دستور الولايات المتحدة الاميركية . ويوفر هذا التشابه امكانية لمشاهدة تطبيق النظام الدستوري لدولة اليعاربة في الواقع العملي من خلال روح العصر الحيث من جهة وفي الاستفادة من تطور فقه القانون الدستوري في تحديد شكل الدولة وتنظيمها على اساس فدرالي.

تدل أقوال علماء الامامة الاباضية وممارسات الحكم في الدولة اليعاربية أن الهاجس الاكبر الذين كان يثير اهتمامهم هو سيادة العدل في الدولة . وحيث أن العدل يرتبط بسلطة الدولة وبالتالي بشخص من يمارس هذه السلطة ، فلقد ابتدعوا الشكل الدستوري الذي يتم فيه اختيار رئيس الدولة بالتحري عن الصفات الخلقية المطلوبة في الامام ، ثم اخضاع اختيار رئيس الدولة الامام للمشاركة الشعبية بالتصويت على انتخابه من قبل القبائل والعشائر المكونة للأمة . ويتجلى الحرص على العدل والمصلحة العامة الزام الامام رئيس الدولة بالرجوع الى هيئة أهل الرأي في الأمور المصيرية للدولة والمجتمع.

ونشير انه بقدر ما يمثل التنظيم الدستوري للدولة الاباضية اليعاربية من قيمة قانونية في التشريع والفكر السياسي فان التزامه وحرصه على العدل اقتداء بسياسة الخلفاء الراشدين هو الذي يثير الاهتمام والاعجاب، ونضرب مثلاً على

القيمة السياسية والانسانية التي يشكلها تنظيم دولة اليعاربة – باعتباره تنظيماً متميزاً في ذاته واسلوبه عن اسلوب الحكم الذي كان يعاصره في الدولة العباسية – بالاستناد الى التقدير الذي يحتله مصدر هذا التنظيم وهو عهد الخلفاء الراشدين للعدل الذي كان يتصف به . فقد ابدي الزعيم الصيني ماوتسي توقع اعجابه بعهد الخلفاء الراشدين واعتبر الاقتداء بسياسة الخلفاء الرشادين كافيا لبناء مجتمع متقدم وعادل.

ففي لقاء بين ماوتسي تونع ووفد من اتحاد المحامين العرب زاره في عقد الستينات وفي ذروه الثورة الثقافية التي اعلنها ماوتس تونغ لتطبيق النظرية الماركسية سأل رئيس الوفد الزعيم الصيني الشيوعي عن النظرية التي يقترحها لبناء المجتمع العربي فاجاب الزعيم الشيوعي وسط دهشة الحاضرين :

انتم العرب لا تحتاجون أية نظرية جديدة ، يكفيكم تاريخكم الذي يضم مثل عمر بن الخطاب فاقتدوا به يتحقق لكم مجتمع عادل ومتقدم .

المبادئ الاساسية في دستور الدولة الاسلامية

العدل هو أبرز صفة للدولة الاسلامية في نشأتها سواء في عهد الرسول أو في عهد الخلفاء الراشدين أو في عهد عمر بن عبد العزيز ، وتبرز قيمة العدل في الدولة الاسلامية في الحالات التطبيقية للحكم وللخلفاء الراشدين بوعيهم واستيعابهم لفكرة العدل باعتباره اساس الحكم وغايته . ومثال ذلك ما قضى به عمر بن الخطاب للقبطي بجلد العاص ابن عمرو بن العاص حاكم مصر الذي اعتدى عليه ، معللاً حكمه بأن الناس أحرار ولا يجوز للحكم الاعتداء على أحد. وإذا لم يكن القانون الدستوري قد تطور وقنن في بدء نشأة الاسلام. فإن الممارسة العملية بالاهتداء بفكرة العدل ومصلحة الجماعة جعلت من الدولة الاسلامية نموذجاً يمكن استخلاص مبادئ دستورية متقدمة يمكن ان نضعها في طليعة المبادئ الدستورية الديمقراطية . وإذا كان عهد عمر بن عبد العزيز يقدم البرهان العملي على ما اشرنا اليه من مبادئ الدستور الاسلامي سواء في العدل او الشورى – وذلك برفضه لسياسة

الحكم الأموي الارستقراطية باعتبارها مخالفة للاسس التي تقوم عليها الدولة الاسلامية كما استقرت منذ عهد الرسول والخلفاء الراشدين كما اشرنا لذلك .

فان الدولة اليعاربية تقدم في الفكر السياسي الذي قامت عليه وفي التطبيق العملي لهذا الفكر المستمد من ممارسات الخلفاء الراشدين نموذجاً عملياً في الممارسات الدستورية للدولة يمكننا من استخلاص المبادئ الاساسية لدستور الدولة الاسلامية . وتتمثل قيمة ممارسات الدولة اليعاربية في صياغة الدستور الاسلامي بكونها تعتمد عهد الخلفاء الراشدين مصدراً ومرجعاً لسياساتها من جهة ولأنها كانت قريبة زمنياً من عهد الخلفاء الراشدين ، فكان تصورها للاصول الدستورية متطابقاً مع هدف سياسات الخلفاء الراشدين.

المبادئ الاساسية في دستور الدولة اليعاربية

١- شكل الدولة

بمقارنة الاسلوب الذي تسير عليه الدولة اليعاربية في اختيار الامام (رئيس الدولة) يتبين لنا أن الدولة هي ذات نظام رئاسي وأنها بمفهوم العصر اقرب للنظام النيابي.

٢- مبدأ فصل السلطات

تؤكد الممارسة العملية والمفهوم القانوني لبيعة الامام أن الدولة اليعاربية كانت تميز بوضوح بين مركز رئيس الدولة (الأمام) ومركز هيئة أهل الرأي . أي كانت تميز بين الهيئة التشريعية وتضع لها اختصاصات دستورية وبين الهيئة التنفيذية وتضع لها اختصاصات ودوراً في ادارة شؤون الدولة . وكانت الهيئتان كما تبين لنا مستقلتين عن بعض فلم يكن لرئيس الدولة دور في تأليف هيئة اهل الرأي كما لم يكن يملك صلاحية حلها.

٣- سمو هيئة أهل الرأي على الهيئة التنفيذية

ظهر لنا بوضوح عند بحثنا عن الدولة اليعاربية أن أهم شرط في بيعة رئيس الدولة (الامام) هو الخضوع لآراء وتوجيهات أهل الرأي في ادارة شؤون الدولة. وهذا يوضح أن الهيئة التشريعية أو هيئة أهل الرأي هي في مكان أسمى بالنسبة للسلطة التنفيذية ومبرر ذلك هو الحيلولة دون استبداد الحاكم.

وشرط البيعة للامام هو (أن لا تعقد راية أو تنفذ حكماً ولا تمضي أمراً الا برأي المسلمين ومشورتهم).

٤- الانتخاب

رأينا أن اختيار رئيس الدولة (الامام) في الدولة اليعاربية يجري بطريق الانتخاب الذي يشارك فيه في الدرجة الاولى أهل الرأي والعلم في البلاد بالتشاور فيما بينهم لترشيح من يرون فيه الخير ثم يعرض الامر على اهل البلاد عموما لتصديق الترشيح فلم يكن اليعاربة يقبلون بفكرة ولاية العهد بل كان الانتخاب هو طريق اختيار الحاكم الذي تتوفر فيه الشروط الدستورية (أن يكون من أهل الصراط المستقيم).

٥- العزل

كان اليعاربة يشترطون لاستمرار رئيس الدولة (الامام) في الحكم ان يحافظ على تطبيق احكام الشرع والعدل وغير ذلك من الشروط حتى يظل حائزاً على رضا الناس، فاذا لم يقم بذلك برئ الناس منه وعزلوه ، وهذا المبدأ الدستوري - الذي تتبناه الديمقراطية شبه المباشرة في هذا العصر يشكل سبقاً تاريخياً في الممارسة الديمقراطية للدولة الاسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين الذين كانوا يشترطون طاعة الله من أجل طاعة الناس فإذا خرج الحاكم عن ذلك جاز للناس عزله.

٦- تحديد مدة رئيس الدولة وأهل الرأي

اتضح لنا أن الدولة اليعاربية هي امتداد للدولة الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين واذا اخذت في اعتبارها المكانة الخاصة للخلفاء الراشدين فقد راعت في تنظيم اوضاعها الدستورية والسياسية ان الذين سيتولون المسؤولية هم بشر عاديون ولا يتمتعون بأية ميزة من المزايا التي كان يتمتع بها الخلفاء الراشدون ولذلك قامت بتطوير المؤسسات الدستورية فشددت على مبدأ الانتخاب ليشمل الشعب باكمله كما تشددت بمبدأ الرقابة الشعبية على الحاكم تحت طائلة العزل. وبتحقيق ذلك تكون الدولة اليعاربية اول دولة ديمقراطية في العالم بالقياس مع مبدأ الاقتراع العام ورقابة الرأي العام على الحكم باعتبارهما اساس الديمقراطية. فاذا كانت الدولة اليعاربية قد راعت التطور في زمنها بتبني المبادئ الدستورية الخمس التي اشرنا اليها سابقاً بحيث لا نجد فرقاً في التنظيم الدستوري بينها وبين الولايات المتحدة، فان واجبنا في هذا العصر الذي تطور فيه علم الدولة والقانون الدستوري وتقارب العالم أن نستفيد من هذه التطورات التي تنسجم مع المبادئ الرئيسة في التنظيم الدستوري الاسلامي.

فاذا كانت الدولة اليعاربية اخضعت الامام لرقابة اهل الرأي للحيلولة دون الاستبداد، فان من مقتضيات المصلحة العامة والحرص على استقرار البلاد أن نقوم تطبيقاً لمبدأ المراخاه والبراءه الذي كان يشير اليه الخلفاء الراشدون واعتمدته الامامة الاباضية ان يتضمن الدستور الاسلامي مبدأ تحديد مدة رئيس الدولة ومدة الهيئة التشريعية حتى لا يتحول الحكم الى مراكز قوى - كما حصل في الاتحاد السوفياتي - ينتهي بالحكم الى الاستبداد ونفور الناس من الحكم.

تتيح المقارنة بين التنظيم الدستوري للدولة اليعاربية مع الاصل الذي اعتمدته واعتبرته المرجع التاريخي للدولة الاسلامية، وهو عهد الخلفاء الراشدين، استخلاص القواعد الاساسية في تنظيم الدولة الاسلامية. فبيعة عزان بن قيس مثلاً تكرس المثل العليا والمبادئ التي تضمنتها خطبة الخليفة الراشد أبي بكر الصديق بعد انتخابه خليفة لرسول الله، باعتبارها مبادئ اساسية في النظام الدستوري الاسلامي. كما تشكل اجراءات الشورى تطويراً للمصلحة السياسية ولاسلوب ادارة الدولة.

المثل العليا في خطبة ابي بكر

١- المساواة بين المواطنين بدون تمييز بسبب مال أو نسب (لست بخيركم).

٢- رفع الاحجاف والظلم (الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له الحق).

٣- احترام احكام الشرع شرط لاستمرار الخليفة في الحكم (اطيعوني ما أطعت الله ورسوله .

٤- خروج الخليفة عن احكام الشرع مبرر لعزله (فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم).

٥- الصدق في ممارسة الحكم والامانة في انفاق المال العام (الصدق امانة والكذب خيانة).

وتتكرر هذه المثل في بيعة عزان بن قيس واجتهادات علماء الامامة الاباضية كما بينا وتتخذ بسبب كون الائمة بشراً عاديين – طابع الشروط الدستورية الملزمة :

١- المساواة (ان لا تأخذك بالله لومة لائم وأن تجعل القوي ضعيفاً حتى تأخذ منه الحق).

٢- احترام احكام الشرع (وقد بايعناك على انفاذ احكام الله تعالى).

٣- المراضاة (ان استمرار الامام في الحكم منوط بتنفيذ شروط البيعة من انفاذ احكام الله تعالى كما أقسم على ذلك عند توليه الامامة .

٤- البراءة إن شرط التزام الامام باحكام الشرع يعني بالمفهوم المعاكس عدم تنفيذ اوامره إذا خرج عن هذا الشرط الذي اقسم على احترامه وتنفيذه .

ويعني هذا الاخلال بالشرط خروجاً عن صفة الصدق والامانة في اداء المسؤولية الأمر الذي يجيز عزله .

٥- تحقيق العدل ومنع الظلم يقتضي فتح ابواب الحاكم رئيس الدولة امام الناس.

دستور الدولة الإسلامية

بينا أن مهمتنا هي صياغة دستور اسلامي ،وتحديد وصف الدستور بالاسلامي يقتضي - بسبب عدم وجود دستور اسلامي مكتوب- أن نعود لفترة تأسيس الدولة للوقوف على النصوص التشريعية كما وردت في القرآن الكريم أو في السنه وذلك في عهد الرسول عليه السلام.

ثم ننتقل بعد الفترة التشريعية في عهد الرسول الى الفترة التطبيقية في عهد صحابة رسول الله من الخلفاء الراشدين للوقوف على اسلوب ادارتهم للحكم كما فهموه من ملازمتهم للرسول الكريم . وتشكل ممارسة الخلفاء الراشدين للحكم مرجعاً ومصدراً دستوريا لانهم كانوا يعلنون باستمرار تمسكهم بالأوامر الشرعية وسنة رسول الله ويخضعون أنفسهم وممارساتهم لرقابة الناس وتوجيههم.

وباستقراء الفترة التشريعية أمكننا أن نقنن نظرية الحكم في الاسلام.

وأمكننا من مراجعة الفترة التطبيقية ان نستخلص حرص الخلفاء الراشدين على تطبيق احكام النظرية بدقة، الأمر الذي وسم عهدهم بالعدل في المجال الاجتماعي بتوفير الحقوق الاقتصادية للمواطنين . واكتسبت هذه الفترة التطبيقية قيمة تشريعية لان الممارسة الادارية للدولة كانت تستند لتفسيرات الخلفاء الراشدين للاحكام التشريعية كما وردت في القرآن الكريم أو للاحكام التي أمر الرسول باتباعها وكما عرفوا هذه التفسيرات من ملازمتهم للرسول.

هاتان الفترتان التأسيسيتان تعتبران بقيمتهما الخاصة سواء كاساس تشريعي أو كانجاز رائع في العدل الانساني، تعتبران مصدراً ملزماً في النظام الدستوري الاسلامي. ويشكل عدم الالتزام باحكامهما خروجا على الاصول الشرعية في الحكم كما حدث في العهد الاموي والعهد العباسي والعهد العثماني بغض النظر عن الانجازات التي تحققت في هذه العهود في المجالات الحضارية المختلفة.

فالدولة الاسلامية في هاتين الفترتين كانت تشكل نموذجا انسانيا متقدما من الناحية التشريعية في صورتها العامة كما رسمتها نظرية الحكم في الاسلام لتحقيق العدل السياسي والاجتماعي للمواطنين . كما كانت نموذجاً من الناحية التطبيقية سواء في عهد الرسول او عهد الخلفاء الراشدين الذين كانوا يتمسكون بالاحكام التشريعية مثلما كانوا يحرصون على الالتزام بالاساليب الدستورية التي رسمتها الاحكام القرآنية وطبقها الرسول في ادارة الدولة . وقد تبينا توزيع العمل في الدولة بين السلطة التنفيذية التي كان يمثلها الخليفة وبين أهل الرأي أو الهيئة الممثلة للشعب والتي كان الخليفة يعمل بالتشاور معها . كما لاحظنا استقلال السلطة القضائية بالنصوص التشريعية كما وردت بالقرآن الكريم أو على لسان الرسول الكريم وفي التطبيق باحجام الخلفاء عن التدخل في شؤون القضاء.

وقد عرضنا في نطاق مهمتنا لصياغة دستور اسلامي نموذجاً تطبيقياً لدولة الخلفاء الراشدين من خلال تصوير النظام الدستوري لدولة اليعاربية الاباضية في عمان .

دلت المقارنة بين عهد الخلفاء الراشدين والدولة اليعاربة وحدة المثل العليا واسس التنظيم الدستوري بينهما باعتبار دولة الخلفاء الراشدين النموذج الذي التزمت الدولة اليعاربية تطبيق سياساته .

ويتيح لنا هذا التشابه في الاسس الدستورية بين الاصل والتطبيق أن نستخلص خصائص النظام الاسلامي من خلال هيئات الحكم في الدولة وآلية عمل الدولة وشكلها.

هيئات الحكم في الدولة الاسلامية

تتألف هيئات الحكم في الدولة الاسلامية وفقا لمبدأ الشورى باعتباره اساس مفهوم الحكم من ناحية نظرية ، وللممارسة العملية لمبدأ الشورى و التطبيقات العملية للمبدأمن العناصر التالية :

أ- رئيس الدولة .

ب- أهل الرأي.

العنصر الأول : رئيس الدولة

اطلق المسلمون على رئيس الدولة في عهد الخلفاء الراشدين لقب الخليفة. وكان القصد كما يدل ظاهر اللفظ واللقب تأكيد استمرار الدولة بعد وفاة الرسول باعتبار رئيس الدولة هو خليفته وهو رمز الوحدة المسلمين .

ورغم أن الخلفاء الراشدين حافظوا على الطبيعة الديمقراطية في ادارة الدولة باستشارة أهل الرأي في أمور الدولة مما حافظ على وحدة المسلمين واستقرار الدولة حتى نهاية عهد عثمان حين أهمل موضوع الشورى مع أهل الرأي الذين قرروا عزله لخروجه على الاساس الديمقراطي للحكم الاسلامي. وقد استمر المسلمون يطلقون على رئيس الدولة لقب الخليفة في العهد الأموي والعهد العباسي.

وقد اختلط مفهوم لقب الخليفة في ذهن المسلمين بين الملك المطلق الصلاحية في العهد الاموي وبين الخليفة المنتخب في عهد الخلفاء الراشدين ، وقد تغلب مفهوم السلطان أو الملك على لقب الخليفة لاستمرار الطبيعة الوراثية والسلطة المطلقة للخليفة في العهد العباسي.

يعتبر مركز رئيس الدولة –وفقاً للنصوص القرآنية – التي جعلت الشورى اساساً للحكم الاسلامي والادارة في الدولة . ذا طبيعة ديمقراطية . ورئيس الدولة ليس حاكما ينفرد بالسلطة، بل هو مقيد برأي أهل الفكر وقادة المجتمع،لأهمية هذا المبدأ الديمقراطي فقد كان الرسول الكريم يحرص على ممارسته والتأكيد عليه . وإدراكاً لأهمية هذا المبدأ فقد حرص الخلفاء الراشدين على التقيد به في ادارتهم لشؤون الدولة والامة. وحيث ان الحكم في عهد الرسول وفي عهد الخلفاء الراشدين كاساس تشريعي هو الذي يمثل الدولة الاسلامية بكل شروط وجودها وعملها، فإن الطبيعة الديمقراطية للحكم وللادارة هي التي تفصل وتبت في أمر مركز رئيس الدولة باعتباره حاكما مقيد الصلاحية ويؤكد هذا الطابع الديمقراطي لمركز رئيس الدولة الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي اكد أن الحكم الأموي لم يكن يلتزم باصول الحكم في الاسلام وذلك عندما رفض أن يتولى الخلافة بالتعيين من قبل سليمان بن عبد الملك بدلاً من الانتخاب ،كما يؤكد الطبيعة الديمقراطية لمركز الخليفة رئيس الدولة النهج الذي سارت عليه الدولة اليعاربية اقتداء بدولة الخلفاء

الراشدين.

وبهذا نستطيع أن نبين خصائص رئيس الدولة و فقاً للطابع الديمقراطي.

١- الحكم ليس وراثيا ولهذا يتم اختيار رئيس الدولة بالانتخاب.

٢- صلاحيات رئيس الدولة مقيدة بموافقة هيئة أهل الرأي. وقد رأينا هذا المبدأ في التطبيق في بيعة عزان بن قيس التي علق فيها ممثلو الشعب شرعية حكم عزان على عدم عقد راية أو انفاذ حكم أو امضاء أمر الا برأي المسلمين ومشورتهم.

٣- وإذا تجاوزنا عهد الخلفاء الراشدين الذين كان رجالاته من الصحابة الذين يتميز كل واحد منهم بالعلم والخلق بحكم معاصرته وملازمته للرسول عليه السلام، وانتقلنا إلى عصرنا الحاضر الذي يتصف ابناؤه بالصفة البشرية العادية دون التمتع بميزة الصحابة بملازمة الرسول ،نجد أن أهم صفة يجب التأكد من توفرها في رئيس الدولة هي الصدق والامانة والكفاءة والمقدرة السياسية والادارية لادارة شؤون الدولة. وقد عرفنا سابقاً على لسان الشيخ السالمي أن الناس وأهل الحل والعقد اختاروا عزان بن قيس مع أنه في الجماعة من هو اكثر منه علماً لانهم (تفرسوا فيه صدق اليقين وقوة الايمان وعزيمة الصبر وشدة الوفاء وحسن الاتباع وغاية الورع). وحيث أن هذه الصفات هي صفات القائد الديمقراطي فقد كان عزان كما يقول السالمي (فصدق الله فيه ظنهم وقام بما حملوه من الواجبات ووفى بما عليه وزيادة حتى ذهبت في سبيل الله روحه والمسلمون عنه راضون).

فإذا كان رئيس الدولة مقيداً بالتزام رأي اغلبية المسلمين وهو من عامة الناس ولا يشترط انتسابه لفئة أو عائلة فإن وضع تنظيم تشريعي في الدستور لتحقيق هذا الشرط مثل تحديد مدة رئيس الدولة بفترة زمنية معينة هو من المسائل المرتبطة بتنفيذ الشورى والحيلوله دون تحول رئيس الدولة بالممارسة وطول المدة الى دكتاتور ينفرد بالسلطة كما حدث في عهد معاوية ثم في العهد الأموي والعباسي.

٤- تدل الممارسة التاريخية أن رئيس الدولة كان يمارس صلاحية تعيين الموظفين من ولاة ومسؤولين وقضاة ومنهم في هذه الايام الوزراء تحت اشراف اهل الرأي.

وحيث أن نص الآية الكريمة عام كما أن مكانة الرسول عليه السلام كانت تقيد مجالات التشاور في الأمور العادية ، فقد اختلف الوضع في عهد الخلفاء الراشدين لكون أهل الرأي هم من الصحابة والخلفاء ليسوا بمكانة الرسول فقد كانت العلاقة متداخلة بين الخلفاء والصحابة في استمرار التشاور في أمور الدين والدولة.

أما في العهود التي تلت عهد الخلفاء الراشدين فقد اقتضت وفاة الصحابة وانتقال مسؤولية الحكم إلى اناس عاديين ، ضرورة تحديد صلاحيات هيئة أهل الرأي بشكل واضح يتفق ونص الآية الكريمة التي اوجدت هيئة أهل الرأي.

وقد عرفنا أن الامامة الاباضية رسخت مبدأ دستوريا في ادارة الدولة حين أعطت رئيس الدولة صلاحية المبادأة في رسم السياسة العامة للدولة واتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية على أن تخضع قراراته لموافقة أهل الرأي كهيئة دستورية ثابتة . وكان هذا ظاهراً بوضوح في بيعة عزان بن قيس كما رأينا.

العنصر الثاني : هيئة أهل الرأي

أهل الرأي هم كبار رجالات الدولة الذين يتمتعون بالكفاءة والمكانة الاجتماعية . وقد تحددت شخصية هيئة أهل الرأي ووجودها منذ تأسيس الدولة الاسلامية في المدينة المنورة . فمنذ نزلت الاية الكريمة (وشاورهم في الأمر) ، التي تطلب من الرسول الرجوع الى كبار الصحابة والوقوف على رأيهم في الأمور التي تقع خارج نطاق الوحي، فقد تأكد احداث هيئة تمثل الشعب يقتضي الوقوف على رأيهم في أمور الدولة . وتقف هذه الهيئة في مواجهة السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الدولة وقد كانت هذه الهيئة تتكون اثناء عهد الرسول من كبار الصحابة . وقد استمرت هذه الهيئة بحكم مكانة اعضائها - وبالشكل الذي كانت عليه اثناء حياة الرسول- في عهد الخلفاء الراشدين .وقد ترتب على نص الآية الكريمة السابقة لزوم وجود هيئة تضم كبار رجالات الدولة تمارس دوراً في ادارة الدولةالى جانب رئيس الدولة .

وإذا كانت ظروف الدعوة الاسلامية في عهد الرسول وعهد الخلفاء الراشدين

تفرض أن تضم الهيئة صحابة رسول الله بحكم علمهم وابلائهم في نشر الاسلام ، فإن الضرورة أصبحت تقضي بعد وفاة الصحابة ابتكار اسلوب يمكن من تكوين هيئة اهل الرأي التي أصبح وجودها بحكم الاية الكريمة (وشاورهم في الأمر) كيانا دستوريا تقتضي تطبيقه ومراعاته . وقد وجدنا أن الامامة الاباضية – واعتماداً على مقاصد الاية الكريمة – جعلت من هيئة أهل الحل والعقد هيئة تمثل الأمة بكاملها على اساس التقسيم القبلي للشعب العماني. وبالطبع يشكل هذا التنظيم في نطاق الدولة العمانية مبدأ تمثيليا يمكن تطويره في نطاق الدولة الاسلامية الكبيرة بحيث يكون التمثيل في هيئة أهل الرأي في نطاق الدولة أو الشعب بكامله وبالنتيجة يتكون مجلس أهل الرأي من ممثلين عن كل شعب من الشعوب الاسلامية بواقع عضوين او اكثر لكل دولة .

تنظيم هيئات الحكم في الدولة الإسلامية

يرتبط تنظيم هيئات الحكم وتوزيع الصلاحيات بينها بالمثل العليا والأهداف الاجتماعية للنظرية أو فلسفة الحكم .

فاساس الفلسفة الماركسية الاجتماعي هو الغاء الملكية الفردية وسيادة الطبقة العاملة باعتبارها تشكل اغلبية الشعب.

وحيث أن استمرار الغاء الملكية الفردية يفرض تكريس السلطةفي يد الفئة التي تؤمن بالماركسية وهم الشيوعيون ، فقد كانت الدكتاتورية ومنع حرية النقد للنظام الماركسي طابع الدستور السوفياتي الذي كان يقوم على مبدأ وحدة السلطات .

وحيث أن الملكية الفردية والحرية هي اساس الديمقراطية الغربية الليبرالية، فانها وعلى ضوء تجربتها ومعاناتها من الحكم الاستبدادي – في ظل الملكية المطلقة سواء في الولايات المتحدة قبل الاستقلال أو فرنسا أو بريطانيا– تقوم على مبدأ الحكومة المقيدة لحماية حريات الناس. ولهذا فإن مبدأ فصل السلطات هو اساس تنظيم هيئات الحكم ، حيث تتوزع السلطة والصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع اعطاء السلطة التشريعية المكانة المتفوقة .

ويرتبط تنظيم هيئات الحكم في الدولة الاسلامية بصورة المجتمع المتوزان الذي يحقق الأمن والطمأنينة لكل مواطن في حياته وماله مهما كان وضعه.، فالمجتمع الاسلامي المتوازن هو ابداع متفوق على كل نظريات الحكم قبل وبعد ظهور الاسلام حتى اليوم فهو يتسم بالكمال لما يوفره للمواطن من حقوق سياسية تضمن له حرية العمل السياسي ومن حقوق اقتصادية تضمن له حياة كريمة في كل سني حياته من الولادة وحتى الوفاة. وتنعكس هذه الحقوق على شكل السلطة وعلى ممارسة وادارة الدولة باعتبار أن الحكم يشكل مصلحة للمواطن لضمان هذه الحقوق. وحيث أن الحرية هي من مستلزمات مبدأ الشورى فلا بد أن تكون الحكومة مقيدة . فلا يعقل أن يتم تطبيق الشورى وما تفرضه من حرية ومساواة في ظل حكومة مطلقة ، وأول مقتضيات الحكومة المقيدة أن تخضع لرقابة هيئة تمثل الشعب وتضم قادة الفكر وزعماء الجماعات في المجتمع.

وقد شاهدنا أن تنظيم هيئات الحكم وتوزيع الصلاحيات كان يتم في بداية نشأة الدولة الاسلامية وفقا للاسلوب الذي بيناه باعتبار ان الحكومة الاسلامية هي حكومة مقيدة تخضع لرقابة أهل الرأي.

وتشكل صورة المجتمع المتوازن الاساس في تنظيم هيئات الحكم .فلا بد أن تكرس السلطة لتحقيق وضمان استمرار الصورة المتوازنة للمجتمع الاسلامي، ولهذا فقد فوضت صلاحيات السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الامام الذي يمارس السلطة للحفاظ على حقوق المواطنين باعتبارها مسؤولية شخصية تفرض عليه التأكد من تطبيق الاحكام الناظمة للمجتمع المتوازن وحتى تظل ممارسة السلطة في اطار الشورى وحتى لا تنقلب الحكومة الى حكومة مطلقة بتأثير اغراء السلطة فقد اخضع الامام رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية لرقابة الشعب من قبل هيئة تمثله .

فالسطة موزعة إذن بين الامام الذي يمثل السلطة التنفيذية وبين هيئة ممثلي الشعب التي تشرف على ممارسة الامام السلطة وتخضع قراراته لموافقة هيئة ممثلي الشعب.

وتفرض صورة المجتمع الاسلامي المتوازن مبدأ فصل السلطات وضرورة توزيع الصلاحيات . فحياد الدولة بين فئات المجتمع والذي تفرضه صورة المجتمع – بحيث لا

تنحاز لفئة ضد فئة خارج نطاق نظرية الحكم ومتطلباتها لتحقيق العدل-٠ هو سر التوازن في المجتمع الاسلامي .فإذا كانت نظرية الحكم تتبنى مساعدة الفقراء فلا يعني ذلك معاداة الاغنياء ومصادرة اموالهم. وإن الحفاظ على التوازن في صورة المجتمع يفترض حياد رئيس الدولة . وإن الوسيلة الافضل للحفاظ على حياد الدولة هو تحديد سلطة رئيس الدولة باخضاع قراراته لمصادقة هيئة تمثل الشعب ، ويتولى الشعب انتخابها لهذا الغرض . وقبل ان نبحث توزيع السلطة نعرض مفهوم السلطة التنفيذية في القانون الدستوري المعاصر.

تتوزع الصلاحيات في الدولة الاسلامية كما شاهدنا كالتالي:

رئيس الدولة :

فرضت صعوبة مهمة تحقيق المجتمع الاسلامي المتوازن شكل تنظيم السلطات في الدولة وتوزيع الصلاحيات بينها.

فقد منحت نظرية الحكم الانسان حقوقا كاملة في المجتمع المتوازن الذي رسمته . فقد اكدت حقه في تملك ثمرة جهده والتصرف بماله بالشكل الذي يراه الافضل لتحقيق حياة كريمة له . فأقرت بذلك حق الملكية الفردية وضرورة رعاية هذا الحق وحمايته ،. وبالمقابل ولضمان حياة كريمة للانسان رتبت للانسان التزاماً على المجتمع لمساعدته في سد اي نقص مالي يعانيه في سبيل تأمين حياة كريمة له . ويشكل تحقيق هذه المعادلة بين الفرد والمجتمع مسؤولية صعبة وضخمة من الناحية المالية . وتبرز صعوبة هذه المهمة بالنسبة للدول ذات المجتمعات الزراعية بسبب امكاناتها المالية المحدودة . بل إن هذه المسؤولية تشكل في عصرنا الحاضر تحدياً حتى للدول الصناعية المتقدمة بسبب ضخامة الاعباء المالية التي تشكلها على موارد الدولة المالية .

إن المسؤولية الكبيرة لتحقيق المجتمع المتوازن تحتاج لدرجة عالية من الكفاءة والفعالية في ادارة امور الدولة مع التمتع بصلاحيات واسعة . ومن أجل تسهيل مهمة تحقيق المجتمع المتوازن .القت نظرية الحكم على الامام او الخليفة رئيس الدولة مهمة

تحقيق المجتمع والاشراف على استمرار عمله .وانطلاقاً من حياد الدولة وكون منصب الامام ليس وراثيا ، لم تجعل النظرية سلطة الخليفة مطلقة بل اخضعتها الى الرقابة الشعبية وبهذا الترتيب الدستوري تكون نظرية الحكم الاسلامي قد استحدثت لأول مرة النظام الرئاسي سابقة بذلك الولايات المتحدة الامريكية. وإذا اضفنا الى الشكل الدستوري للدولة اسلوب انتخاب الخليفة وخضوع قراراته لتصديق هيئة اهل الرأي يكون الدستور الاسلامي هو الاسبق في الظهور بالنسبة لدستور الولايات المتحدة الذي تتشابه احكامه العامة مع احكام الدستور الاسلامي،

فرئيس الدولة الامام الخليفة يمارس كامل صلاحيات السلطة التنفيذية لتحقيق المجتمع المتوازن .ويجري انتخاب الامام من قبل الشعب كما شاهدنا في انتخاب الامام في الدولة اليعاربية والذي يبدأ من القاعدة في اقسام القبيلة مكونا بالنتيجة رأي القبيلة. ويتكون من مجموع اراء القبائل رأي الامة.

صلاحية هيئة أهل الرأي:

اهل الرأي كما تدل الكلمة هم نخبة من الناس يتميزون بالعلم والخبرة والحكمة . وقد تكونت هيئة أهل الرأي ككيان دستوري منذ تأسيس الدولة الاسلامية ونزول الآية الكريمة (وشاورهم في الأمر) . وبحكم الواقع ونشوء الدعوة الاسلامية كانت هيئة أهل الرأي تضم كبار الصحابة ، وكان التشاور في عهد الرسول يتم في الأمور التي تقع خارج نطاق الوحي. وقد اتخذ مبدأ التشاور بعد وفاة الرسول وفي عهد الخلفاء الراشدين شكلاً آخر تداخلت فيه المسؤولية . فالخلفاء الراشدون باعتبارهم من الصحابة لم يكونوا يتميزون عن باقي الصحابة . ولذلك اختلفت علاقة أهل الرأي برئيس الدولة بعد وفاة الرسول واتخذت طابع الرقابة والاشراف. وبعد انقضاء عهد الخلفاء الراشدين ووفاة الصحابة كان لا بد من ابتكار اسلوب لتطبيق مبدأ التشاور بين رئيس الدولة وأهل الرأي وكلاهما من الاشخاص العاديين . وقد وجدنا الامامة الاباضية ومن خلال الآية الكريمة (وأمرهم شورى بينهم) التي تجعل الحكم من حق الشعب بكامله ، توصلت الى تصور متطور لهيئة اهل الرأي بحيث تضم ممثلين عن كل قطاعات الأمة ومناطقها كما جعلت

منها كيانا دائماً يمارس صلاحيات تستدعي اجتماع اعضائه بشكل مستمر.

وقد أوضحت الامامة الاباضية علاقة رئيس الدولة رئيس السلطة التنفيذية بهيئة أهل الرأي فأعطت لهيئة أهل الرأي .مكانة متفوقة بالنسبة للسلطة التنفيذية إذ أخضعت قراراتها لمصادقة هيئة أهل ا لرأي وحيث أن الآية الكريمة حددت دوراً لهيئة أهل الرأي ، فلا يجوز لهيئة أهل الرأي أن تتنازل عن صلاحياتها لمصلحة رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية . وتكشف اصول الممارسة لصلاحية اهل الرأي استقلال الهيئة عن السلطة التنفيذية .ولذلك لا يجوز الجمع بين عضوية هيئة اهل الرأي وعضوية السلطة التنفيذية كوزير أو موظف. وإذ يظهر التشابه بوضوح بين علاقة السلطة التنفيذية بهيئة أهل الرأي وبين علاقة السلطة التنفيذية بمجلس الشيوخ في الدستور الاميركي تكون نظرية الحكم في الاسلام تشكل سبقاً تاريخياً باكثر من عشرة قرون بالنسبة لشكل تنظيم هيئات الحكم في دستور الولايات المتحدة الاميركية التي تشكل قيمة سياسية عالمية في اسلوب ادارة الدولة وفي الطبيعة الديمقراطية للحكم،ونشير في هذا الموقع الى الخطاب الذي القاه الرئيس الاميركي بيل كلينتون أمام مجلس النواب الاردني يوم الاربعاء الموافق ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤والذي اشار فيه الى تشابه و القيم العليا المجتمع الاميركي مع قيم المثل العليا للمجتمع الاسلامي.

ونشير الى ان صلاحية هيئة أهل الرأي كانت تشكل قيمة سياسية هامة في اسلوب الحكم في عهد الخلفاء الراشدين ، وكان الصحابة يرون فيها اساس الحكم الاسلامي. وقد ادت سياسة الخليفة عثمان بن عفان في تجاهل اهل الرأي ومشاورتهم في اخر عهده الى تنبيهه إلى ضرورة الالتزام بالتشاور مع هيئة أهل الرأي تنفيذاً لحكم النص القرآني ، وعنما رفض عثمان الالتزام بمشورة اهل الرأي ، اعتبر اهل الرأي موقف عثمان مخالفة دستورية كبيرة تستوجب خلعه وهو ما حدث فعلاً.

اكتسبت هيئة اهل الرأي كيانا ووجوداً دستوريا منذ بداية قيام الدولة . وقد اتخذت هذه الهيئة من حيث وجودها وصلاحياتها طابعاً خاصاً في بداية عهد الدولة الاسلامية خاصة في عهد الخلفاء الراشدين ، حيث كانت العلاقة بين السلطة التنفيذية ممثلة بالخليفة وهيئة أهل الرأي متداخلة بحكم مكانة الصحابة الذين كانوا هم أهل الرأي وصفاء العلاقة

بينهم وبين الخليفة ووحدة الجهد والعمل من أجل الهدف الأسمى وهو نشر الاسلام.

وبعد وفاة الصحابة وانتشار الاسلام واستقرار الحكم ، انتقلت مسؤولية الحكم بحكم مرور الزمن الى اناس عاديين . وأصبح الواقع يفرض تحديد العلاقة بين الحاكم وهيئة أهل الرأي . ورغم أن الحكم الاموي والعباسي والعثماني لم يتقيد أي منهم بأصول الحكم الاسلامي حيث اصبح الحكم وراثيا مطلقاً ، فإن صورة حكم الخلفاء الراشدين واصول الحكم الاسلامي ظلت محور تفكير علماء المسلمين والمسلمين لبلورة قواعد ثابتة تؤكد استقلال السلطتين التنفيذية والتشريعية عن بعضهما وتوضح ابعاد العلاقة بينهما.

وقد شاهدنا كيف بلورت دولة اليعاربة الاباضية - بتأثير دولة الخلفاء الراشدين- ابعاد العلاقة بين الهيئة والامام رئيس السلطة التنفيذية . وقد أوضحت وضع وصلاحية الامام ومنحته السلطة لادارة الدولة وشؤون الأمة ولكنها أخضعت قراراته لموافقة هيئة أهل الحل والعقد.

اذا كانت دولة اليعاربة قد توصلت في القرن الثاني الهجري - أي قبل ثلاثة عشر قرنا- الى هذه الصورة المتقدمة من الحكم الشعبي، (التي لا يتردد أي باحث ازاءها عن القول بأن تنظيم هيئات الحكم في دستور الولايات المتحدة مقتبس عن تنظيم هيئات الحكم في الدولة اليعاربية). فكيف تقوم بصياغة دستور الدولة الاسلامية في القرن الحادي والعشرين .

بداية تقول إن عهد الخلفاء الراشدين هو المصدر الذي نعتمده في مهمتنا لصياغة دستور اسلامي كما فعلت دولة اليعاربة كما نؤكد أن سر الابداع في تنظيم هيئات الحكم في دولة اليعاربة. هو مثالية نظرية الحكم في الاسلام ، وأن مبدأ الشورى الذي اكدته النصوص القرآنية هو الذي فرض صورة تنظيم هيئات الحكم باعتبارها مبدأ دستوريا ثابتاً في دستور الدولة الاسلامية.

وعلى ضوء ما تقدم نقول إن ما حققته دولة اليعاربة من انجاز سياسي ودستوري هو رصيد في القانون الدستوري الاسلامي سنعتمده لسببين.

١- قيمته الذاتية الدستورية العالية في مجال العدالة والديمقراطية يتقدم على

الانظمة المعاصرة بالاضافة الى صلاحيته لتنظيم المجتمع الاسلامي العصري،

٢- ارتباطه بمبادئ الحكم في نظرية الحكم في الاسلام في عهد الرسول والخلفاء الراشدين.

تتمثل القواعد الدستورية التي يمكن استخلاصها من تنظيم هيئات الحكم فيما يتعلق بصلاحيات هيئة أهل الحل والعقد كالتالي:

١- استقلال هيئة أهل الحل والعقد عن السلطة التنفيذية .

٢- سمو هيئة اهل الحل والعقد على السلطة التنفيذية .

٣- عدم جواز تفويض صلاحية هيئة اهل الحل والعقد للسلطة التنفيذية .

٤- عدم جواز الجمع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

٥- عدم جواز حل هيئة اهل الحل والعقد من قبل السلطة التنفيذية .

وحيث أن صلاحية اهل الحل والعقد كانت ضمن هذه القواعد الدستورية هي الاشراف على مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، فان هذه الصلاحية الهامة والكبيرة ستظل اساس صلاحية اهل الرأي او السلطة التشريعية في الدستور الاسلامي الذي نعمل على صياغته لتنظيم الدولة الاسلامية في القرن الحادي والعشرين .

وحيث أن مؤسسات الدولة وتنظيمها شهدت تغييراً باحداث الوزارات وتنظيماتها كما أن طريقة الاقتراع اتخذت شكلاً حديثاً وعصرياً بحيث لم تعد هناك دولة لا تراعي هذه التغيرات وما تتطلبه من تدابير ادارية ،وحيث أن الوزارات والادارات هي جزء من السلطة التنفيذية فانها تخضع لرقابة هيئة اهل الرأي للتأكد من حسن سيرها. وحيث ان الوزراء هم مساعدون لرئيس الدولة وهم الذين يديرون مؤسسات الدولة كل ضمن اختصاصه فان اختيارهم من قبل رئيس الدولة يجب أن يخضع لرقابة وموافقة هيئة أهل الرأي وفقاً للمبدأ العام في خضوع قرارات رئيس الدولة لتصديق هيئة أهل الرأي،

وحيث أن الدولة العصرية والديمقراطية بالذات- كالدولة الاسلامية - تدار بموجب قوانين ، فإن أهمية القوانين لما تمثله من مصلحة شعبية عامة تفرض أن يكون لهيئة أهل

الرأي سلطة اصدار التشريعات مباشرة أو بطلب من رئيس الدولة .

ضمن نطاق هذا التصور لتنظيم هيئات الحكم وبالاعتماد على القواعد الدستورية السابقة التي تحدد وضع هيئة اهل الرأي وعلاقتها بالسلطة التنفيذية نستطيع أن نحدد صلاحية هيئة أهل الرأي كالتالي:

١- تفوض السلطة التشريعية لهيئة أهل الرأي.

٢- تصادق هيئة أهل الرأي على تعيين الوزراء وكبار الموظفين وتحاكمهم ،

٣- تصادق هيئة اهل الرأي على الميزانية العامة للدولة وتقرر فرض الضرائب.

شكل الدولة

ذكرنا أن صورة المجتمع الاسلامي المتآخي المتعاون هي محور نظرية الحكم في الاسلام . وفي اطار هذا المفهوم تشكل صورة المجتمع المتآخي المتعاون غاية وهدف مسؤولية الدولة لتحقيق وتأكيد وحدة المسلمين وتقدمهم في ارجاء العالم الاسلامي. وبقدر ما يمثل قيام الدولة الاسلامية من مصلحة مشتركة لكل المسلمين ومثلما يشكل هدفا وطموحاً للحركات السياسية والاحزاب الاسلامية العاملة للوحدة الاسلامية يفرض التعاون لتحقيقه ، فان عدم وضوح الشكل الذي ستكون عليه الدولة الاسلامية يشكل عنصراً معيقاً في قيام الدولة .. فرغم الشعور القوي الذي يربط المسلمين بروابط الاخوة والتآلف ، تقف اعتبارات متعددة عقبة في طريق تحقيق الدولة الاسلامية التي تضم المسلمين او غالبيتهم .ونوضح سلفا ان شكل الدولة لا يثير اي نقاش لو اراد شعب مسلم يعيش ضمن مساحة محددة ان ينظم دولته وفقاً للاسس الدستورية التي تقوم عليها نظرية الحكم الاسلامية . فالدولة ستكون دولة واحدة بسيطة . ولكن الامر يتخذ طابعا مختلفاً بخصوص الدولة الاسلامية التي تضم جميع المسلمين او غالبية شعوبهم . إذ تقف اعتبارات كثيرة في طريق اقامة الدولة الاسلامية على اساس الدولة الواحدة البسيطة

ويمكن اجمال هذه الاعتبارات في ثلاث فئات .

الفئة الأولى: وتشمل انطباعات سياسية تتعلق بصورة الخلافة في العهد الأموي والعباسي والعثماني وبالمشاعر الاقليمية .

١- إن قصر عهد الخلفاء الراشدين الذي لا يزيد عن (٢٩) عاماً مقارنة بزمان العهود التي تلته واستمرت مئات السنين وكانت السلطة خلالها تتكرس في يد الخليفة الاموي والعباسي والعثماني يمارسها وكانه حاكم فرد، ترك الانطباع لدى كثير من المسلمين بأن الفردية هي اساس نظرية الحكم في الاسلام وقد أوضحنا أن الديمقراطية هي أحد اسس نظام الحكم في الاسلام.

٢- الحرية السياسية : تعتبر الحرية السياسية أمراً مهما لكل شعب. وهي عدا عن قيمتها المعنوية لأي شعب فأنها تشكل في الممارسة السياسة وسيلة لتحقيق التقدم والنمو لتحقيق الحياة الافضل،

وإن تعدد الاصول القومية للشعوب الاسلامية قد يثير تخوف بعض الشعوب من تقليل حريتهم السياسية في ظل الدولة الواحدة البسيطة .

٣- المشاعر الاقليمية : تفترض الدولة الواحدة البسيطة انصهار السكان في بوتقة الدولة الواحدة. وتترك هذه النتيجة بتأثير المشاعر الاقليمية والمصالح المرتبطة بها أثراً على الدولة الاسلامية اذا كانت ستقام على اساس الدولة الواحدة البسيطة .

الفئة الثانية : وتتعلق بأمور واقعية تحول دون قيام الدولة الاسلامية على اساس الدولة الواحدة البسيطة.

أ- المساحة : تبلغ مساحة الدول الاسلامية عشرات الملايين من الكيلومترات المربعة . وتتباعد المدن والدول عن بعضها عشرات الالوف من الكيلومترات ولا يمكن أن تدار الدولة الاسلامية في نطاق مركزي في دولة واحدة بسيطة بشكل يتلاءم مع متطلبات كل شعب وما يراه الافضل لتحقيق النمو لمنطقته التي يعيش فيها.

ب- عدد السكان: يزيد عدد سكان الدول الاسلامية المستقلة عن مليار نسمه يعيشون في اماكن متباعدة عن بعضها . ولاشك أن حاجات ومصالح هذا العدد الكبير لا

يمكن أن تحيط بها وتعالجها وزارة مركزية في اطار دولة واحدة بسيطه .

جـ- تتألف الأمة الاسلامية من عدة شعوب تتحدث لغات مختلفة ويترتب على ذلك الشعور القومي وما ينشأ عنه من حساسية يجب مراعاتها للحفاظ على وحدة الدولة . ولا يمكن في نطاق وإطار الدولة الواحدة البسيطة التغلب على الحساسية التي تولدها المشاعر القومية مهما بالغنا في اللامركزية الادارية.

الفئة الثالثة : المصالح الأجنبية

إن قيام الدولة الاسلامية بكل ما تتيحه من امكانات اقتصادية وسياسية وعسكرية تضعها في مصاف الدول الكبرى في العالم ، سيؤثر في المعادلة السياسية الدولية في العالم. فالنفوذ السياسي الذي تمارسه الدول الكبرى في الدول الاسلامية لتنسجم سياسة هذه الدول مع سياسة الدول الكبيرة يستغل كل العوامل التي تحول دون قيام الدولة الاسلامية ومنها الصورة المركزية لشكل الدولة الواحدة البسيطة التي يدير شؤون المسلمين فيها وزير قد يعجز عن الاحاطة بشؤون ومصالح كل ابناء الأمة الاسلامية .

ونتساءل ازاء الواقع الذي تواجهه الدولة الاسلامية بتأثير الاعتبارات التي تثيرها الدولة الواحدة البسيطة . لدرجة القناعة باستحالة تحقيقها، ما هو الشكل الذي نختاره للدولة الاسلامية وينسجم مع مبادئ نظرية الحكم في الاسلام؟

تكشف لنا العقيدة الاسلامية عدة اعتبارات اساسية في علاقة المسلمين ببعضهم، تتيح اختيار الشكل المناسب للدولة الاسلامية في هذا العصر ... عصر العلم .

وتتلخص هذه الاعتبارات كالتالي:

١- المفهوم الخلقي لعلاقة المسلم بالمسلم . اذ تقوم هذه العلاقة على مبدأ الاخوة بكل ما تفرضه من محبة وتضحية تحقق وحدة المسلمين .

٢- رئيس الدولة هو رمز لوحدة المسلمين .

٣- يتمتع المسلم بحقوقه كانسان ومواطن بغض النظر عن اصله القومي.

٤ – يفرض مبدأ الشورى مراعاة وجهات نظر المواطنين التي يعبرون فيها عن مصالحهم في مناطقهم بالاضافة لارائهم في السياسة العامة للدولة والمصالح العامة للمسلمين .

٥ – تتيح الحرية السياسية التي يفرضها مبدأ الشورى أن يختار المسلمون ما يكشفه العقل البشري من اختراعات وابتكار في العلوم المادية والفكرية لا تتناقض مع اسس ومفاهيم الحكم في الاسلام.

ونجد في الدراسات العصرية في القانون الدستوري والقانون الدولي والتطبيقات المعاصرة للنظم السياسية في العالم ان البديل المناسب للدولة الواحدة البسيطه والذي يتيح التغلب على الاعتبارات التي يحتنا والتي تعيق قيام الدولة الاسلامية ، هو اتخاذ اسلوب الاتحاد الفدرالي شكلاً للدولة الاسلامية . فالفدرالية تحقق نفس اهداف الدولة الواحدة البسيطة من وحدة السلطة السياسية في الدولة ووحدة الامة وتوفر تطبيقات هذا الشكل للدولة في الولايات المتحدة نموذجاً عملياً نستطيع من خلاله أن نحكم بأن الاتحاد الفدرالي يحقق الاهداف والاعتبارات التي تبينها العقيدة الاسلامية وهي:

١– الوحدة العامة للامة الاسلامية وتآخي المسلمين وتعاونهم .

٢– اتاحة الفرصة لتطبيق مفهوم الشورى في أدق مجالاته .

٣– مراعاة العصر الحديث.

فالفدرالية هي الشكل المناسب للدولة الاسلامية في دستورها السياسي.

الفهرس